جـامعـة ميســـــان
كـلـيــة الـتـربـيــة
قســـم اللغة العربيّ

ديوان الشيخ حسن مُصبّح الحِلّيّ
دراسة لغويَّة

رسالة تقدَّم بها الطالب

إبراهيم حُسين نعمة

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ميسان، وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة وآدابها

بإشراف

أ.د. حسن حميد محسن

١٤٤٢هـ ٢٠٢١م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾

البقرة الآية (٢٨٦)

صدق الله العليّ العظيم

إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة (ديوان الشيخ حسن مُصبّح الحلّيّ – دراسة لغويّة)، قد جرى بإشـرافي في كليّة التربية في جامعة ميسـان، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربيّة.

المشرف

الاسم: أ. د. حسن حميد محسن

الدرجة العلميّة: أستاذ دكتور

التأريخ / /٢٠٢١م

وبناءً على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الدراسة للمناقشة.

الاسم: أ. م. د. علي عبد الرحيم

الدرجة العلميّة: أستاذ مساعد دكتور

رئيس قسم اللغة العربيّة

التأريخ / /٢٠٢١م

الإهداء

إلى شهداء ثورة تشرين الأحرار، أُهدي بحثي هذا.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
التمهيد	١
نسب الشاعر	٢
حياته	٢
ديوانه	٣
لغة شعره	٤
وفاته	٥
الفصل الأوّل **المستوى الصوتي**	**٧-٥٤**
توطئة	٧
الإعلال (حدّه)	٩
المبحث الأوّل: الإعلال في موضع الفاء	١٢
١. صوغ ((مِفْعَال)) من المثال الواويّ	١٢
٢. حذف شبه الحركة من المثال الواويّ	١٦
المبحث الثاني: الإعلال في موضع العين	٢١
١. قلب شبهي الحركة الواو والياء ألفاً في الفعل الثلاثيّ الأجوف	٢١
٢. حذف الحركة الطويلة من الماضي الأجوف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرّك	٢٧
٣. تحوّل شبه الحركة إلى حركة في المضارع الأجوف	٣٢

الموضوع	الصفحة
٤. صيغة المبنيّ للمجهول من الثلاثي الأجوف	٣٥
٥. صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف	٣٨
المبحث الثالث: الإعلال في موضع اللام	٤٣
١. عدم ظهور الحركة على آخر الفعل الماضي الناقص	٤٣
٢. سقوط الصامت وحلول الحركة مكانه	٤٥
٣. إسناد الفعل الناقص إلى واو الجماعة	٤٧
المبحث الرابع: الإعلال بقلب الألف الزائدة	٥٢
١. قلب الألف ياء في جمع التكسير على زنة صيغة منتهى الجموع	٥٢
٢. قلب الحركة شبه حركة، وذلك في بعض جموع التكسير	٥٤
الفصل الثاني **المستوى الصرفيّ**	**١١٢-٥٦**
علم الصرف	٥٧
المبحث الأوّل: الاشتقاق	٦٠
١. اسم الفاعل	٦٣
٢. صِيغ المبالغة	٦٩
٣. اسم المفعول	٧٣
٤. الصفة المشبهة	٧٥
٥. اسم التفضيل	٨٢
٦. اسما الزمان والمكان	٨٥
٧. اسما المرّة والهيأة	٨٧
المبحث الثاني: الجموع	٨٩
جمع المذكر السالم	٨٩

الموضوع	الصفحة
شروط ما يُجمع جمع مذكّر سالمٍ	٩٠
جمع المؤنث السالم	٩٤
مواضعه	٩٤
جمع التكسير	٩٥
جمع القلّة	٩٨
جمع الكثرة	١٠٢
الفصل الثالث **المستوى النحوي**	**١١٣-١٥٥**
المبحث الأوّل: أسلوب الاستفهام	١١٤
الاستفهام لغةً	١١٤
الاستفهام اصطلاحاً	١١٤
أدوات الاستفهام	١١٥
١. الهمزة	١١٥
٢. هَلْ	١١٩
٣. مَنْ	١٢٠
٤. مَا	١٢٢
٥. مَاذا	١٢٣
٦. أيّ	١٢٤
٧. كَمْ	١٢٦
٨. مَتَى	١٢٧
٩. أنّى	١٢٨
١٠. كيف	١٢٨

الموضوع	الصفحة
١١. أين	١٢٩
المبحث الثاني: أسلوب النفي	١٣٢
النفي لغة	١٣٢
النفي اصطلاحاً	١٣٢
أدوات النفي	
١. ليس	١٣٢
٢. مَا	١٣٤
٣. لا	١٣٦
٤. لمّا	١٣٩
٥. لن	١٤٠
٦. لَم	١٤١
المبحث الثالث: أسلوب الشرط	١٤٣
الشرط لغة	١٤٣
الشرط اصطلاحاً	١٤٣
أدوات الشرط	
١. إنْ	١٤٤
٢. مَنْ	١٤٧
٣. مَهْما	١٤٨
٤. مَتَى	١٤٨
٥. لَو	١٤٩
٦. لَوْلَا	١٥١

الموضوع	الصفحة
٧. كلّمَا	١٥٣
٨. لَمّا	١٥٣
٩. إذا	١٥٤
الخاتمة	١٥٦
المصادر	١٦٠

المقدّمة

المُقدّمةُ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمّد رسول الله، وعلى آله الأطهار وصحبه المُنتجَبين الأخيار.

أمّا بعدُ:

فالشعر ديوان العربِ، وسِجلُّ مآثرهم ومفاخرهم، والشاعر عندهم في مكانةٍ متميّزةٍ يذكرُ فضائلهم، ويذبُّ عن أعراضهم، ويهجو أعداءهم، هذه حالُه منذُ ظهوره، حتى إذا بزغَ فجر الإسلام، انتقل الشعر ليكون سيفاً مسلطاً على رقاب المشركين والكفّار، يُلهبُ حماس جند الله ويُزري بأهل الباطل وعبدة الأصنام، لقد آمنت فئة من المسلمين بأفواههم، وأسرّوا الكفر فلمّا وجدوا عليه أعواناً أظهروه، وناصبوا أهل بيت النبوّة (عليهم السلام) العداوة، وأبعدوهم عن مكانتهم ومنزلتهم، وهمّوا بهم الهموم وفعلوا الأفاعيل، وكان لشعراء آل البيت دور واضح في الدعوة إلى الأخذ بهدي أصحاب الكساء، والتعريف بمظلمتهم، وذكر رذائل خصومهم.

ولا شكَّ أبداً أنّ الشعر يعلو بمدحهم، ويرقى بوصفهم، فالشعر يُعابُ حيناً بأنّ المبالغة والإسرافَ دأبه ووكدهُ، غير أنّ واصف أهل البيت الكرام – مهما بالغ وأسرف – لبعيد جِدّاً عن إدراك كنههم وبلوغ نهايتهم.

وفي الآونة الأخيرة حُقّقت دواوين شعرية لشعراء موالين لأهل البيت، كادت يد الإهمال والنسيان أن تطمس معالمها وتُفني وجودها، ومنها ديوان شيخنا الأريب حسن مُصبّح الحلّي، وجاء ديوانه المحقَّق في جزئين، إذ قام بتحقيق الديوان والتعليق عليه الدكتور مُضر سليمان الحلّي.

ووُجِد أنّ دراسة لغة شعره، وبيان مزايا لفظه ومنهجه جديرة بالدراسة، لِما حواه ديوانه من مادّة لغويةٍ ثرّةٍ تمثّلت في قصائدَ كثيرةٍ جادت بها قريحته، وخطّت كلماتِها

أناملهُ وبعد استشارة المشرف الفاضل تمّ اختيار عنوان البحث وهو (ديوان الشيخ حسن مُصبّح الحليّ، دراسة لغويّة).

قُسّمت الدراسة على فصولٍ ومباحث سبقها تمهيد وأعقبتها خاتمة حوت النتائج، وأخيراً قائمة بالمصـــادر التي أُســـتعينَ بها في البحث، لقد جاء التمهيد موجزاً مركّزاً، والباعث على ذلك أنّ الشاعر ممن حُقّق ديوانه حديثاً، فلم تمدّ أيدي الباحثين إلى شعره درساً وتحليلاً ونقداً ولم يرد عن حياته إلّا أسطر قليلة تكررت في أغلب التراجم له.

ويأتي الذكر بعد ذلك على الفصـــول والمباحث، إذ كان أوّل فصـــلٍ منها وقفاً على المستوى الصـوتيّ، وتمّ دراسـة الإعلال الصـوتيّ فيه، وكان مدار المبحث الأوّل منه منصـبّاً على الإعلال في موضـع الفاء من الكلمة، وخُصّ ثانيها بدراسـة الإعلال في موضـــع العين منها، وصُـيّر ثالثها لدراســة الإعلال في موضـــع اللام من الكلمة، وكان المبحث الرابع مهتّماً بدراسة الإعلال بقلب الألف الزائدة.

لقد كانت طريقة البحث في هذا الفصـــل تتمحور حول ذكر آراء العلماء في مسائل الإعلال ومناقشتها وترجيح أقربها إلى الصواب، ثمّ يُجاء بأمثلةٍ من الديوان على تلك المسائل المدروسة، وقد يُعترض على هذا الفصل بأنّ البحث لم يكُن معنيّاً بدراسة الإعلال الصـوتيّ في الديوان قدر عنايته بدراسـة أراء العلماء في موضـوعات الإعلال، والجواب عن هذا أنَّ لا شـــأن للشـــاعر في ترجيح هذا الرأي أو ذاك، وإنّما اســـتعمل الألفاظ على حالتها الأخيرة التي انتهت إليها، واختلاف أراء العلماء كان في تفســـير كيفية انتقال اللفظة التي أصـــابها الإعلال من حالتها الأولى التي كانت عليها قبل الإعلال إلى حالتها الأخيرة، فلم يكُن ثمّة مهرب من الاكتفاء بالإتيان بأمثلة من ديوان الشاعر على المسائل المدروسة لا غير.

ثمّ يجيء الفصـل الثاني وكان المسـتوى الصـرفيُّ عنوانه، ليتخِذ من بنية الكلمة الداخليّة مسـرحاً يدرسـه وبُغيةً يطلبها، وأُرتُئيَ أن يكون هذا الفصـل على مبحثين هُما:

المبحث الأوّل: المشــتقات، وشــمِلت اســم الفاعل، وصِــيغ المبالغة، واســم المفعول، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، واسمي الهيأة والمرّة، والثاني: الجموع وتناولت: جمع المذكّر السالم، وجمع المؤنث السالم وأبنية جمع التكسير.

أمّا الفصــل الثالث فَاتّخذ من المســتوى النحوي ميداناً لدراســته، وكانت مباحثه كالآتي: المبحث الأول: الاستفهام، والثاني: النفي، والثالث: الشرط.

وتجدر الإشــارة إلى أنّ البحث نأى بنفســه عن الإحصــاء والاســتقصــاء واكتفى بالوصف ودراسة النماذج، وذلك لسعة الديوان الذي بلغ عديد أبياته ما يزيد عن خمسة عشر ألفاً، فلو رام البحث إحصاء المسائل اللغويّة المراد دراستها لأصابه الجهد والعنت واستهلك الوقت الثمين.

وفي الختام أتوجّه بالشكر والامتنان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حسن حميد محســن لما بذله من جهدٍ صــادقٍ وهادف في تقويم هذا البحث وإنضــاجه، وقبل هذا في اختيار عنوانه ووضع خارطة الطريق له التي قد سرت على هديها في بحثي.

نسأل الله توفيقاً من لدنه وإصابة للقصد.

التمهيد

حياة الشاعر

نسب الشاعر

هو الشيخ حسن بن الشيخ مُحسن بن الشيخ حسين الشهير بمُصبّح الحلّي[١]، نسبة إلى جدّه الأكبر الشيخ مُصَبّح، يرجع الشاعر إلى قبيلة اليسار التي تسكن شمال الحلّة[٢]، ويُعدُّ أبوه الشيخ مُحسن من أفاضل أهل الحلّة، وقد رثاه الشاعر حيدر الحلّي في بعض قصائده، وقدّم لها بقوله: ((في رثاء الورع التقي والناسك النقي شيخنا، الشيخ مُحسن بن الشيخ حسين الملقَّب بمصبّح الحليّ))[٣]، ومنها قوله:

مَشَتْ خَلْفَكَ التَّقْوَى تُشَيّعُ رُوْحَهَا ... وَمِنْ غَيْرِ رُوْحٍ مَنْ رَأَى مَيّتاً يَمْشِي
بَكَتْكَ وَظُفْرِ الْوَجِدِ يَخْدُشُ قَلْبَهَا ... فَمَدْمَعُهَا الْمُحْمَرُّ مِنْ ذَلِكَ الْخْدشِ
لَئِنْ كُنْتَ فِيْمَا تَبْصِرُ العَيْنُ ثَاوِيَاً ... بِدَارِ البِلَى فِي ذَلِكَ الْجَدَثِ الْوَحْشِ
فَإِنَّكَ عِنْدَ اللهِ حَيٌّ مُنَعَّمٌ ... لَدَيْهِ عَلَى تِلْكَ النَّمَارِقِ وَالْفُرْشِ[٤]

ولادته وحياته:

كانت ولادة الشاعر في مدينة الحلّة الفيحاء سنة ١٢٤٦هـ، الموافق ١٨٣٠م، وبدأ تعليمه على يد والده الذي علّمه أساسيات النحو والصرف والبلاغة وغير ذلك من علومها، حطّ رحاله عندما بلغ العشرين من العمر في النجف طالباً للعلم والمعرفة، وأخذ صنعة الشعر عن الشيوخ الكوازين صالح وحمادي وحمادي نوح، ولمّا انتقل والده إلى جوار ربّه قفل عائداً إلى الحلّة، وحينها لمع نجمه وانتشر صيته وشعره حتّى صار من المعدودين في الطبقة الأولى من شعراء الحلّة، تتلمذ على يد السيّد مهدي بن داوود بن سليمان الكبير أحد شعراء

(١) يُنظر: شعراء الحلّة أو البابليات، علي الخاقانيّ: ٢٨٨/١، ومعجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: ٥٨٠، والذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني: ١٢٥، أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين: ٢٣٦/٢٣، ومعجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة، الدكتور أميل بديع يعقوب: ٣٣٣/١، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م، كامل سلمان الجبوري: ١٧٣/٢، معجم رجال الفكر والأدب في النجف، محمد هادي الأميني: ٤١٥.

(٢) يُنظر: أدب الطفّ أو شعراء الحُسين، جواد شبّر: ١٣١/٨.

(٣) العقد المفصّل في قبيلة المجد المؤثّل، السيّد حيدر الحلي: ٤٨٧/٢.

(٤) ديوان السيّد حيدر الحلّي: ١٧٤/٢.

الحلّة وأدبائها المبرَّزين إذ كان الأخير يُقيم درسه في مسجد مجاور لداره عُرِف باسم ((أبو أحواض)) لكونه يحتوي على أحواض فيه، وشمِلت حلقة الدرس التي كان يقيمها السيّد مهدي لفيفاً من أدباء الحلّة منهم الشيخ المترجَمِ له والشيخ حمادي الكواز والشيخ حسون بن عبد الله والشيخ علي العوض والشيخ محمد الملا والشيخ حمادي نوح وغيرهم، عُرِف شاعرنا بكثرة حجّه إلى بيت الله الحرام، فقد قصده خمساً وعشرين مرّة ما بين تطوعٍ حيناً ونيابةً حيناً آخر ومعلّماً آونةً ثالثةً، وكانت نيابته في الحجّ مصدر عيشه، وامتهن كذلك نسخ الكتب وتغليفها، وكان يؤمُّ الناس في صلاة الجماعة في بلدة ((التعيس)) العائدة للحلّة، كان من علماء الحلّة وأفاضلها تبوّأَ مكانة مرموقة في الأدب والشعر، مضى على طريقة أجداده من التقوى والصلاح، نظم الشعر كثيراً، وكان معروفاً بحُسن المحاورة ولُطف المحاضرة، وقد امتاز بعلوّ الهمّة وعزة النفس، إذ يُروى أنّه ترفّع عن قبول عطايا أمراء آل الرشيد نظير مدحه لهم(١)، والجدير بالذكر أنَّ الشاعر لم ينظم الشعر في صباه بل نظمه شيخاً، وكان واحداً من جماعة الأدباء الذين قرضوا سفرة الحاج محمد حسن كبة البغدادي إلى بلاد الحجاز المنظومة التي سُمّيت بالرحلة المسكية، إذ بلغ عديد أولئك الأدباء خمسة عشر أديباً كان الشيخ حسن من ضمنهم(٢).

ديوانه:

بلغ عديد أبيات ديوانه ما يناهز الخمسة عشر ألفاً، جاء أغلبه في رثاء آل بيت النبوّة (عليهم السلام) ومديحهم، تولّى الشاعر نفسه مهمّة جمع ديوانه ونسخه بخطّ يده، وقد أُطلِق على أقسام ديوانه تسمياتٌ: منها العراقيّات، فالحجازيّات: وهي تلك القوافي التي أنشدها

(١) يُنظر: شعراء الحلّة في معجم البابطين لشعراء العربيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين: ٦٨، وأدب الطفّ أو شعراء الحسين: ٨/١٣١– ١٣٢، وطبقات أعلام الشيعة، آغا بزرك الطهراني: ١٣/٤٢٩–٤٣٠، وتأريخ الحلّة، الشيخ يوسف كركوش الحلي: ٢/١٤٠، ومعجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة: ١/٣٣٣، ومعجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م: ٢/١٧٣.

(٢) يُنظر: أعيان الشيعة: ٢٣/٢٣٦.

الشـاعر في أسـفاره قاصـداً الحجاز وعائداً منها، وقد اشـتملت تلك القصـائد على محاوراته ومفاكهاته مع علماء عصـره وأدبائهم، ومن التسـميات التي أُطلقت على بعض قصـائده النجديّات: وهي قصـائد أنشـدها الشـاعر مادحاً آل الرشـيد الذين تولّوا إمرة الحائل، ولعلّ الشـاعر جارى في تقسـيماته الثلاث (العراقيّات والحجازيّات والنجديّات) ما فعله الأبيوردي* في ديوانه(١).

لغة شعره

شعره تقليدي، وقد امتاز الشاعر بضخامة ثقافته اللغويّة، وميله إلى النظم في القوافي الحُوْش من أمثال الضـاد والطاء والهاء، صـاغ الحِكمَ شـعراً، واختار التراكيب الصـعبة(٢)، ويرى الشيخ علي الخاقاني أنَّ الشاعر يقع في الطبقة الأولى من الشعراء، وأنّه مُكثِرٌ مُجيد، قد اقتفى أثر المتنبي والرضـي، وعلى الرغم من أنَّ الشـاعر قد جاء في عصـرٍ ضـعُفت فيه اللغة العربيّة إلّا أنّه قد تمكّن من الإبداع والتحليق في دنيا الشـعر، والقارئ لديوانه على ضـخامته لا يظفر منه بقولٍ مسـتهجن أو ركيك كما هو حال طائفة واسـعة من الشـعراء المعاصـرين له(٣). وفي كلام الشـيخ الخاقاني من الشـهادة بجودة شـعر الشـيخ حسـن ما لا يخفى.

* الأبيوردي: شاعر من أبيورد كان من أعلم الناس بعلم الأنساب، ضليعاً في فنون كثيرة، توفي سنة ٥٠٧هـ، ١١١٤م، يُنظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م: ١٢٧/٥.

(١) يُنظر: شعراء الحلّة في معجم البابطين لشعراء العربيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين: ٦٨، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٢٩/١، وأعيان الشيعة: ٢٣٦/٢٣، ومعجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م: ١٧٣/٢.

(٢) يُنظر: شعراء الحلّة في معجم البابطين لشعراء العربيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين: ٦٨.

(٣) يُنظر: شعراء الحلّة أو البابليات: ٢٨٩/١.

وفاته

كانت وفاة الشاعر سنة (١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م) بعد عُمُرٍ قضّاه بفخرٍ واعتزاز في خدمة آل البيت الأطهار الأبرار (عليهم السلام) مادحاً إيّاهم ذامّاً خصومهم، وقد كان عمره حين وفاته قد نيّف على التسعة والستين عاماً وذلك في مدينة الحلّة، ونُقِل جثمانه إلى النجف ليتمَّ دفنُه فيها[١].

(١) يُنظر: معجم المؤلفين: ٥٨٠، وطبقات أعلام الشيعة: ٤٢٩/١.

الفصل الأوّل

المستوى الصوتيّ في شعر الشيخ حسن مُصبّح الحليّ

المبحث الأوّل: الإعلال في موضع الفاء

المبحث الثاني: الإعلال في موضع العين

المبحث الثالث: الإعلال في موضع اللام

المبحث الرابع: الإعلال بقلب الألف الزائدة

الفصل الأوّل

المستوى الصوتيّ

توطئة

يدرس هذا الفصل ظاهرة الإعلال طبقاً للقوانين الصوتيّة التي توصّل إليها علم الأصوات في العصر الحديث، لقد فسّرت هذه القوانين الغموض الذي يكتنف العديد من الظواهر الصوتيّة، ووضّحت الكثير من الحالات النطقيّة التي بقيت لمدة طويلة من الزمن من دون تعليل مقنع، ويُعرّج البحث على نتاجات علماء العرب القدماء في مجالي الصوت والصرف، فإنّهم وإن غلب على تفسيرهم شيء من علم المنطق والقياس، واكتفوا بالدراسة الوصفيّة في أغلب الأحيان، فإنّ ما تركوه من آراء ودراسات يستحقّ التأمل والإشادة والنقد.

ورُبّ سائل يسأل عن جدوى مثل هكذا دراسات، وعن السِرّ في عدم التقيّد بوصف الحالات اللغويّة بعيداً عن الخوض في تفسيرها وتعليلها، والجواب عن هذا يتأتّى من أهميّة تعليل الظواهر اللغويّة، وتحديد أصولها خلافاً للوصفيين؛ لأنّها قضيّة لا غنى عنها في فهم ((البنية العميقة)) وكيفيّة تحولها إلى ((بنية السطح))، فلا يمكن على سبيل المثال الزعم بأنّ الفعل ((قَالَ)) أصله ((قَالَ)) مع أنّ مضارعه ((يقُولُ))[1].

ويعجب الدكتور عبد الصبور شاهين من تصدّي بعض القائمين على التعليم لتدريس مادة الصرف العربيّ من دون أن يُلِمّوا ببعض تفاصيل علم الصوت، ويؤكّد على أنّ الظواهر النحويّة والصرفيّة لا يمكن دراستها مالم يؤخذ علم الصوت في الحُسبان[2].

(١) يُنظر: النحو العربي والدرس الحديث، الدكتور عبده الراجحي: ١٤٤.

(٢) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ٩.

ويرى الدكتور كمال بشـــر ـ وهو رأي يوافقُه معظم الباحثين في الوقت الحاضـــر ـ أنّ الغالبيّة من أبواب الصرف لا يمكن دراستها بعمق بمعزل عن القوانين الصوتيّة، وأنّ مواضيع الإعلال والإبدال تستوجب معرفة حسنة بالأصوات وصفاتها(١).

ويعلّل الدكتور مهدي المخزوميّ عدم دراسة الصرف من القدماء دراسة واعية، بأنَّهم قد أسـقطوا دراســة الصــوت من حســابهم، على الرغم من كون الخليل (ت١٧٤هـ) والفرّاء (ت٢٠٧هـ) ومن تتلمذ على أيديهما كانوا قد تطرقوا إلى التعليل الصـــوتيّ في دراســـاتهم، وأدركوا الصـلة الوثيقة بين الدراسـة الصـوتيّة والدراسـة الصـرفيّة والنحويّة، إذ كانوا يفسـرون طائفة من الظواهر اللغويّة على أُسُسٍ صـوتيّة، في حين لم يعِ من جاء بعدهم تلك الصـلة الوثيقة بين الدراســتين، فنأوا بأنفســهم عن الدرس الصــوتيّ، وجعلوا همّهم دراســة الكلمة والتغيّرات التي تطرأ عليها، ففاتهم بذلك أن يفهموا الظواهر اللغويّة على نحوٍ يمكنهم من تفسير المشكلات اللغويّة التي تعرض لهم في أثناء دراستهم(٢).

إنّ الدراسـات الصـوتيّة الحديثة قد جاءت بمفاهيم جديدة، إلّا أنّ تلك المفاهيم لم تكن غائبة عن أذهان علماء العربية القدماء كليّاً، وقد امتلأت كُتب القوم بالتعليلات والافتراضات؛ لأنَّ دراساتهم معياريّة في أغلب الأحيان، تهدف إلى اطّراد قواعدهم وملاءمتها لما يشذُّ عنها.

لقد دأب البحث على تناول الإعلال في أمثلة تطبيقيّة معتمداً على شواهد شعريّة من شـعر الشـيخ حسـن مصـبّح الحليّ، وردت فيها تراكيب لغويّة، وقد عالجها البحث بإجراءات صوتيّة في ضوء علم الصوت الحديث، موضّحاً تأثير القوانين الصوتيّة في حصول ظاهرة الإعلال فيها.

(١) يُنظر: دراسات في علم اللغة: ٢٣.

(٢) يُنظر: في النحو العربيّ (نقد وتوجيه): ٢٧– ٢٨.

الإعلال:

حَدُّه:

عرّف ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) الإعلال بقوله: ((معنى الاعتلال التغيير، والعِلّة تغيّر المعلول عمّا هو عليه، وسُمّيت هذه الحروف حروف علّة لكثرة تغيّرها))(١).

ويعرّفه ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): ((الإعلال: تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه الألف، والواو، والياء. ولا تكون الألف أصلاً في المتمكّن ولا في فعل، ولكن عن واو أو ياء))(٢).

ويعرّف الدكتور عبد الصبور شاهين الإعلال على أنّه: ((ما تتعرّض له أصوات العلّة من تغيّرات بحلول بعضها محلّ بعض، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب)، أو سقوط أصوات العلّة بكاملها ويسمونه (الإعلال بالحذف) أو سقوط بعض عناصر صوت العلّة وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو التسكين))(٣).

إنّ التغيّرات الصوتيّة بمجملها تحدث نتيجة قوانين صوتيّة دقيقة، ومن أهمّها قانونا الاقتصاد في الجهد والصوت الأقوى، ومن تفاعل ذينك القانونين تنتج ظاهرتا المماثلة والمخالفة، فلدينا سبب ونتيجة، والمماثلة هي التقريب بين الأصوات المتباعدة في مخارجها وصفاتها، وأمّا المخالفة فيعرّفها الدكتور عبد القادر عبد الجليل: ((هي المسلك الصوتيّ اللازم لإعادة الخلافات بين الأصوات، من أجل إعادة حالة التوازن، وتقليل المدّ التأثيري للمماثلة))(٤).

(١) شرح المفصّل للزمخشريّ: ٤١٨/٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، الرضيّ الأستراباذيّ: ٦٦/٣.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٦٧.

(٤) علم الصرف الصوتيّ: ١٤٨.

وقد عرف القدماء المماثلة والمخالفة ـ وإن كانت تسـمياتهم لها مختلفة ـ يقول ابن دريد (ت٣٢١هـ): ((واعلم أنّ الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسـان منها إذا تباعدت))[١].

ويقول ابن جنّي (ت٣٩٢هـ): ((إذا اختلفت أحوال الحروف حسُـن التأليف))[٢]. ولكنهم مالوا إلى دراسة المماثلة والمخالفة في الصوامت من دون الصوائت، ويُعلّل الدكتور زيد خليل القرالّة ذلك، بأنّهم قد صرفوا نظرهم إلى دراسة الأصوات التي تمثّلُ بنية الكلمة وقاعدتها هذا من ناحية، وأنّهم قد شُـغِلوا بحركة أواخر الكلمات مدفوعين بحرصـهم على سـلامة اللسـان العربي من اللحن من ناحية أخرى، ولهذا تمحورت دراساتهم حول وظيفة الصوت، ولم يعبؤوا كثيراً بطبيعته، وقد بدا هذا الأمر أكثر وضوحاً في دراستهم للحركات[٣].

لقد جاءت ظاهرتا المخالفة والمماثلة في كُتُب السّـلف من ضـمن أبواب الإبدال والإعلال، وجرت العادة عندهم على جعل الإبدال مختصّـاً بدراسـة الصـوامت، وإن كان الإبدال يشـمل الفريقين جميعاً الصـامت والصـائت، في حين خُصّ الإعلال بالصـوائت وأنصاف الصوائت /و/ و/ي/ عندهم، يقول شارح الشافيّة الرضـيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٦هـ): ((اعلم أنّ لفظ الإعلال في اصـطلاحهم مختص بتغيير حرف العِلّة: أي الألف والواو والياء بالقلب أو الحذف، أو الإسكان))[٤].

إنّ الدراسـات القديمة لم تكن تؤمن بالتطور اللغويّ، لذا فإنّ قدماء الصـرفيين عندما تشـذُّ عن قواعدهم بعض الظواهر الصـوتيّة، يلجؤون إلى التعليلات والتقديرات وغيرها ليخضـعوها لقواعدهم، ولو أنّهم اهتدوا إلى أنّ اللغة لم تكن على حالها التي هي عليها وقت دراستهم لها، وأنّها خضعت للتطور عبر الزمن، لتجنّبوا الخوض في تلك التقديرات والتعليلات

(١) جمهرة اللغة: ٤٦/١.

(٢) الخصائص: ١/ ٥٧.

(٣) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ٦٣.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٦٦/٣- ٦٧.

الافتراضـــيّة، ومما يدلُّ على عدم إيمانهم بالتطور اللغويّ قول أبي علي الفارســـيّ أخذاً عن كتاب الخصـــائص: ((أنّ هذه اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقم تضـــعه على المرقوم، والميســـم يباشـــر صـــفحة الموســـوم، لا يُحكم لشـــيء منه بتقدّمٍ في الزمان، وإن اختلفت بما فيه من الصنعة القوّة والضعف في الأحوال))[١].

أمّا المعاصـرون فقد درسوا القوانين الصـوتيّة بعمق وتوصّـلوا إلى حقائق علميّة دقيقة، وقد آمنوا بمبدأ التطور الذي أنكره القدماء، إذ يرى المستشرق برجستراسر: ((أنّ حروف الكلمة مع توالي الأزمان، كثيراً ما تتقارب بعضـــها من بعض في النطق وتتشـــابه))[٢]، ففُتِح الباب أمامهم واسعاً لسبر كثيرٍ من الحالات الصوتيّة التي وقف عنها السابقون عاجزين أو علّلوها بالافتراضات التي يعوزها الدليل.

ويوضّـح الدكتور رمضـان عبد التوّاب سبب حدوث المماثلة، بأنّها تحصـل نتيجة تأثر مخارج أو صـفات طائفة من الأصـوات، بأصـواتٍ أُخَر تحيطُ بها، وتختلف عنها صـفةً أو مخرجاً، ليحصل بذلك الانسجام بين الفريقين في المخرج أو الصفة[٣].

ولا بُدّ من الإشارة هُنا إلى دور خصـائص المقطع العربي في حدوث ظاهرتي المماثلة والمخالفة، فإنّ المقطع العربي لا يبدأ إلّا بصـامت، ولا يتوالى فيه صـائتان، ولا صـامتان إلا في حالة الوقف، ولا يتألّف من الصـــوامت من دون الحركات ولا العكس، ويُضـــاف إلى ما سبق كراهيته لتتابع المقاطع القصيرة المفتوحة، وميله إلى تقصير الحركة في المقاطع الطويلة المغلقة بصامت إلّا في الوقف وفي باب شابّة[٤].

(١) الخصائص: ٢/٤٠.

(٢) التطور النحوي: ٤٨.

(٣) يُنظر: التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه): ٣٠.

(٤) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، الدكتور فوزي حسن الشايب: ١٠٢– ١٠٣.

المبحث الأوّل

مواقع الإعلال

الإعلال في موضع الفاء

١. **صــوغ ((مِفْعَال)) من المثال الواويّ***: وهذه الصــيغة ترد في اســم الآلة وفي المصــدر الميمي، ومما ورد منها في الديوان لفظتا ((مِيعَاد)) و((مِيزَان))، في قول الشاعر:

كُن لـي شفيعاً يـّا إمامَ الهُدى ... وخيْرَ مـن يُـنْـمَـى[١]لِأَجْـدادِهِ

يــومَ يقُومُ الخَلْقُ مِنْ رِمْسِــهِ ... حَـتَّـى يُـوَافِـي حَشْرَ مِيعَادِهِ[٢]

وقوله:

ثَقَّلْنَ مِـــنْ غُرَرِ التُّقَى مِـــيزَانَهُ ... حَسَنَاتُ صُنْعٍ لِلْحِسَانِ رِعَاثُ[٣][٤]

والأصل فيهما ((مِوْعَاد)) و((مِوْزَان))[٥]، وعند التطرّق إلى رأي القدماء، يُلمسُ تبايّن آرائهم بشأن الإعلال الحاصل في ((مِيْزَان)) وأشباهه، فهذا سيبويه (ت١٨٠هـ) يعلّل قلب الواو إلى ياء في ((مِيْزَان)) بالكراهيّة، إذ قال: ((وإنّما كرهوا ذلك كما كرِهوا الواو في ليّة وسيّد ونحوهما، وكما يكرهون الضّمّة بعد الكسرة حتّى إنّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف ويضمّوا الثاني نحو فِعُلَ))،[٦] ومن أجل أن يتلافوا هذه الكراهية، فإنّهم قلبوا الواو ياء

(١) يُنْمى: ((نَمَيْتُه إلى أبِيهِ نَمْياً ونُمِيّاً وأنْمَيْتهُ: عَزَوْتُهُ ونَسبْتُه))، لسان العرب مادّة (نَما).

* المثال: ما كانت فاؤه أحد حرفي العِلّة الواو أو الياء، يُنظر: شذا العرف في فنّ الصرف، أحمد الحملاوي.

(٢) الديوان: ٤٢٣/١.

(٣) رِعاث: ((الرَّعْثُ والرَّعَثَةُ: مَا عَلَقَ بِالأُذُن مِن قُرْطٍ وَنَحْوِهِ والجمع رِعَثَة ورِعَاث))، لسان العرب: مادّة (رعث).

(٤) الديوان: ٥٣٣/١.

(٥) يُنظر: تيسير الإعلال والإبدال، عبد العليم إبراهيم: ٢٥.

(٦) الكتاب: ٣٣٥/٤.

في مثل ((مِيْزَان))، ليكون ((العمل من وجهٍ واحد أخفّ عليهم))[١]، وفي كلامه إشارة إلى المماثلة الحاصلة بين الحركة القصيرة /ـِـ/ وشبه الحركة /و/.

في حين يرى ابن جنّي أنّ قلب الواو ياء في ((مِوْزَان))، كان بسبب الثقل المتأتّي من الواو الساكنة بعد الكسر، وهو ((أمرٌ يدعو الحسُّ إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه))[٢].

ويُجيب ابن يعيش عن التساؤل عن سبب قلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها واواً، وقلب الواو الساكنة المكسور ما قبلها ياء بالقول: ((قِيل: لشبهها بالألف، وذلك أنّ الواو، والياء إذا سُكّنتا، وكان ما قبل كلّ واحدة منهما حركة من جنسها، كانتا مدّتين كالألف، وكما أنّ الالف منقلبة إذا انكسر ما قبلها، أو انضمّ في نحو ((ضُوَيْرِب))، و((مَفَاتِيْح))، كذلك انقلبت الواو والياء إذ قد أشبهتهما))[٣].

ويبدو أنّ هناك فرقاً كبيراً بين الحركات وأشباه الحركات، فالألف حركة فتح طويلة، ولا تكون إلّا كذلك، أمّا الواو والياء إذا كانتا ساكنتين وسُبقتا بحركةٍ ليست من جنسهما أو كانتا متحركتين فهما أشباه حركات، وأمّا العِلّة في قلب الألف إذا سُبقت بضمّة كما في ((ضُوَيْرِب)) من ((ضَارِب))، فهي خصائص المقطع العربيّ الذي لا تتوالى فيه الحركات، ((إنّ الحركة لا يُمكن تحريكها))[٤]، ولا يُبدأ بحركة، لذا حصل انزلاق حركي للحركة الطويلة ((الألف)) إلى الضمّة الطويلة ((الواو))، وأمّا قلب الألف ياء في ((مَفَاتِيْح)) جمع ((مِفْتَاح))، فسيأتي سبب القلب فيه لاحقاً[٥].

(١) الكتاب: ٣٣٥/٤.

(٢) الخصائص: ٤٩/١.

(٣) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٨٤/١.

(٤) الخصائص: ٣١٩/٢.

(٥) المبحث الرابع، الإعلال بقلب الألف الزائدة: ٣٨.

ويدلو ابن عصفور (٦٦٩هـ) بدلوه مبيّناً سبب قلب الواو ياء في ((مِيزَان)) و((مِيعَاد)) بقوله: ((الأصل فيهما ((مِوْزَان)) و((مِوْعَاد))؛ لأنّهما من الوزن والوعد، فقُلِبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها))[١].

وعند الانتقال إلى رأي المعاصرين، يتّضح اختلافهم في تفسير كيفية القلب الحاصل في ((مِيْزَان)) وما جرى مجراه، فقد ذهب بعضهم إلى القول بأنّ سبب القلب هو وجود المزدوج الهابط /ـِ و/*، إذ تلجأ العربيّة إلى التخلص منه، لاحتوائه على تتابع من الأصوات المتناقضة، ويتمّ ذلك عن طريق المخالفة بإسقاط شبه الحركة /و/، ثمّ إطالة الحركة القصيرة الكسرة إلى كسرة طويلة، كبديل عن شبه الحركة المحذوفة[٢]، ويجري هذا على وفق التتابع الآتي:

/م ـِ و/ زَـَ ن/

/م ـِ Ø*/ زَـَ ن/

/م ـِـ/ زَـَ ن/

ويرى الدكتور رمضان عبد التوّاب أنّ الواو الساكنة تأثّرت بالكسرة القصيرة التي سبقتها، فانقلبت كسرة تحت تأثير المماثلة، ثمّ تكوّنت من الحركتين حركة كسر طويلة[٣].

أمّا الدكتور عبد الصبور شاهين، فيذهب إلى أنّ ما يُزعم حصوله من قلب لشبه الحركة /و/ إلى ياء، لا يعدو كونه وهماً، تأتّى عن الكتابة العربيّة، وأنّ العربيّة أسقطت الضمّة؛ لأنّها تكره مجيء الضمّ بعد الكسر، ثمّ جعلت مكانها الكسرة القصيرة، ومن

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٥.

* احتواء المقطع الواحد على تتابع حركة وشبه حركة، فإن كان أوّل المزدوج أعلى وضوحاً (حركة) كان هابطاً، وإن كان ثانيه هو الأعلى من ناحية الوضوح كان صاعداً، يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: ٤٠٨.

(٢) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: ٤١٢.

* منطقة فارغة.

(٣) يُنظر: التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه): ٣٣.

الحركتين القصيرتين تشكلت حركة الكسر الطويلة، وسبب هذا على رأيه ميل العربية إلى التقليل من الصعوبة وجنوحها إلى الانسجام[١].

وللدكتور زيد خليل القرالّة رؤيته الخاصّة حول طريقة القلب في ((مِيزَان))، فهو يذهب إلى أنّ ما حصل هو مماثلة شبه الحركة /و/ لحركة الكسرة السابقة لها، إذ تنقلب شبه الحركة إلى حركة قصيرة (كسرة) مماثلة للكسرة السابقة لشبه الحركة، ولأنّ الحركات لا تتوالى في العربيّة، فإنّها تلجأ إلى دمج حركتي الكسر القصيرتين، وتصيّرهما حركة كسر طويلة، ويُلمحُ في هذا ما ذهب إليه المستشرق الألمانيّ بروكلمان: ((في العربية القديمة، تُقلب الواو ياء، بتأثير ما قبلها من كسرة))[٢]، ويمكن تتبع التغيرات المقطعيّة بناءً على رأي القرالّة على النحو الآتي:

/م ـِ و/زَـَ ن/

/م ـِ ـِ/زَـَ ن/

/م ـِـ/زَـَ ن/

وقد تحصل المماثلة بطريقة غير مباشرة عِبر خطوتين، إذ تماثل شبه الحركة /و/ الكسرة التي تسبقها، فتتحوّل إلى شبه الحركة /ي/، ثمّ تُقلب الياء إلى كسرة قصيرة، والأرجح عند الدكتور زيد خليل القرالّة الطريقة الثانية[٣].

/م ـِ و/زَـَ ن/

/م ـِ ي/زَـَ ن/

/م ـِ ـِ/زَـَ ن/

/م ـِـ/زَـَ ن/

(١) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٨٩.

(٢) فقه اللغات الساميّة: ٦٦.

(٣) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ٨٤.

ويبدو ما ذهب إليه القرالّة من ترجيح المماثلة بين شـــطري المزدوج الهابط حركة الكسر القصيرة وشبه الحركة /و/ بطريقة غير مباشرة أقرب إلى الصواب، أي قلب شبه الحركة /و/ إلى /ي/ أوّل الأمر، ثمّ جعلها كســرة قصــيرة؛ لأنّ المماثلة المباشــرة بين الكســرة وشــبه الحركة /و/ أصــعب للتنافر الصــوتيّ بينهما، فإذا جرت المماثلة على مرحلتين كان هذا أيسر مأخذاً.

٢. **قلب شـــبه الحركة من المثال الواويّ:** وممّا ورد من أمثلة ذلك في الديوان: ((يَرِد، دَعْ، يَدَع، قِفْ، يَجِد، تَصِل))[١]. وسيتناول البحث بالتحليل فعلين من الأفعال السابقة، ويُقاس عليهما بقيّة الأفعال، والفعلين المُختارَين هما ((يَرِد)) و((قِف)) الواردين في قول الشاعر:

وَمُـطَـهَّـم[٢]عَـالـيِ الـذُّرَى يَرِدُ السَّـــما لَو شَـــاءَهَا[٣]

وقوله:

قِفْ بِالدّيَارِ نَاشِــدَاً فِجَاجَهَا[٤] أَيْنَ الأُلَى شَادُوا بِهَا أَبْرَاجَهَا[٥]

لقد جعل القدماء عِلّة حذف شـــبه الحركة /و/ من مضـــارع المثال الثلاثيّ وأمره ومصـدره، اسـتثقال وقوعها بين ياء وكسـرة في المضـارع، وزعموا أنّ العرب ألزموا المثال الواويّ أن يكون مضارعه من باب ((يَفْعِلُ)) حتى يجب حذفها، ومن هنا كثُرت الافتراضات والتعليلات، لتتساوق مع قاعدتهم التي جاؤوا بها، وعند الإصغاء إلى تعليل سيبويه لعدم مجيء مضارع المثال الواويّ على ((يَفْعُلُ)) في قوله: ((فلمّا كان من كلامهم استثقال الواو حتّى قالوا: يَاجَل ويَيْجَل، كانت الواو مع الضمّة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِل، فلمّا

(١) الديوان: ٥٨/١، ٥٩/١، ٦٥/١، ٨٥/١، ٨٧/١، ٢٤٩/١.

(٢) مطهّم: ((المَطّهّم من النّاسِ والخَيلِ: الحَسَن التامّ كلُّ شيء على حِدتهِ فَهَو بَارِع الجَمَالِ))، لسان العرب: مادّة (طهم).

(٣) الديوان: ٥٨/١.

(٤) فِجَاج: ((الفَجُّ: الطَّريقُ الوَاسِعُ بَيْنَ جَبَلَينِ))، لسان العرب: مادّة (فجج).

(٥) الديوان: ٨٥/١.

صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة فحذفوها))[1]، لا يساور أحد الشكّ بأنّ فرار العرب على رأي سيبويه إلى كسر عين مضارع المثال استثقالاً لضمّها، ثمّ حذف الواو طبقاً لقاعدتهم الذهبية، وهي حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، لا يعدو كونه تحكّماً، ومحاولةً لاطّراد قواعدهم، وإلّا فسبب الحذف موجود في التركيب الأوّل ((يَفْعُلُ))، فلماذا لا يحذفون الواو من أوّل الأمر مادامت مستثقلةً، بدلاً من كسرها ثمّ حذفها بعد ذلك، إذا كان الحذف حاصلاً على أيّة حالٍ؟!

وقد ذهب الكوفيّون وعلى رأسهم الفرّاء إلى أنّ سبب حذف الواو من المثال الواوي هو التعدّي، فما كان متعدّياً تسقط فاؤه، وما عدا ذلك تثبت، وحجتهم في هذا داحضة بأدنى تأمّل، فما علاقة حذف الواو من الفعل بالتعدّي واللزوم؟! وإنّما مردُّ ذلك إلى عِلّة صوتيّة، وقد ردّت طائفة من اللغويّين القدماء هذا الزعم، وجاؤوا بأمثلةٍ على أفعالٍ تعدّت، وقد حاق بها الحذف[2].

والجدير بالذكر أنّ بعض القدماء أشار إلى أنّ عِلّة حذف الواو من مضارع المثال عِلّة صوتيّة، وردّ ابن عصفور مزاعم الفرّاء بأنّ الباعث على الحذف هو التعدّي، والمتسبب بعدم الحذف هو اللزوم، بقوله: ((وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنّه خارج عن القياس، ألا ترى أنّ القياس فيه أن يكون لأجل الثقل))[3].

ويشرح ابن يعيش كيفية حذف الواو من المثال المضارع، فعلى رأيه أن أصل ((يَعِدُ)) و((يَزِنُ))، هو ((يَوْعِدُ))، و((يَوْزِن))، فتمّ إسقاط الواو لتوسطها بين الياء والكسرة، وذلك للتخفيف؛ لأنّ الواو مستثقلة، ومجيؤها بين الثقيلين الياء والكسرة يزيدُ النطقُ بها صعوبةً، لذا اضطرُّوا إلى التخلّص من تتابع الثقل بحذف بعضٍ منه، ولا يجوز حذف

(١) الكتاب: ٥٢/٤.

(٢) يُنظر: شرح المفصّل للزمخشري: ٤٢٥/٥.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٥.

الياء؛ لأنّها تدلُّ على المضارعة، مع كراهية بدء الفعل بالواو، وأيضاً فإنّهم اجتنبوا حذف الكسرة؛ لأنّ حذفها يُخِلُّ بوزن الكلمة، فصاروا إلى حذف الواو، وكان حذفها أولى؛ لأنّها أثقل نطقاً من الياء والكسرة(١).

ويبيّن ابن عصفور سبب حذف الواو من المثال المضارع بقوله: ((لأنّ الكسرة والياء منافرتان للواو ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء، وسَبقت إحداهما بالسكون قُلِبت الواو ياء وصُيّر اللفظ بهما واحداً، فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين شيئين ينافرانها))(٢).

ويشرح الدكتور فوزي حسن الشايب طريقة حذف الواو من المثال المضارع، إذ يجعل سقوطه من الأمر أوّلاً عِلّةً لسقوطه من المضارع، على الرغم من أنّ الأمر فرع من المضارع، ويُرجّح مرور الحذف بعِدّة مراحل وصولاً إلى إسقاط الواو، تبدأ تلك المراحل بحذف حرف المضارعة وتسكين آخر الفعل، فمثلاً الفعل ((وَرَدَ)) مضارعه ((يَوْرِدُ))، وعند صوغ الأمر منه نحصل على ((وْرِد))، ولأنّ العربيّة لا يكون مقطعها متكوّناً من الصوامت من دون الحركات، يُؤتى بحركة الكسر لتلافي هذه الإشكاليّة، لكن المجيء بحركة في أوّل الكلمة، هو الآخر لا يخلو من محاذير، ومنها بدء المقطع بالحركة، فيتمّ تحقيق الحركة، والناتج هو همزة الوصل، وهذا بدوره يؤدّي إلى تشكّل مزدوج هابط /ــِ و/ تأباه العربيّة، فتتخلص منه بقلب شبه الحركة الواو إلى ياء، ومن ثمّ يُحذف المقطع الأوّل برمته؛ لأنّه إنّما جِيء به من أجل الواو، ولمّا سقطت الواو لم يعد لوجوده من ضرورة(٣)، ولعلّ الدكتور فوزي الشايب في قياسه المضارع والمصدر المنتهي بالتاء على فعل الأمر قد نظر إلى ما قاله المستشرق بروكلمان: ((وفي الساميّة الأولى، حُذِف المقطع /وِـ/ من أمر الوزن

(١) يُنظر: شرح المفصّل للزمخشري: ٤٢٤/٥.

(٢) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٢.

(٣) يُنظر: تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ: ٣١-٣٢.

الأصلي، في الأفعال المكسورة العين، وقد قِيْس في الساميّة الغربيّة، كلّ من المضارع والمصدر المنتهي بتاء التأنيث، على فعل الأمر))[١].

وبناءً على رأي الدكتور فوزي حسن الشايب يمكن تتبّع مراحل حذف شبه الحركة من المثال الواويّ مقطعيّاً على وفق الخطوات الآتية ووقع الاختيار على الفعل ((وَرَدَ))[٢] أنموذجاً:

/ي ـَ و/ر ـِ/ د ـُ/

/و/ر ـِ د/

/ـِ و/ر ـِ د/

/اـِ و/ر ـِ د/

/اـِ/ر ـِ د/

/ر ـِ د/

ويرى الدكتور ديزيره سقال أنَّ حذف فاء المثال الواويّ جاء للتخفيف، وللتخلّص من الحركة الثنائيّة التي تتشكّل من الحركة القصيرة الفتحة وشبه الحركة /و/، ومن أجل جعل مقاطع الفعل في الماضي والمضارع على نسقٍ واحد من ثلاثة مقاطع[٣].

ويخلص البحث إلى أنّ طريقة حذف فاء المثال من مضارعه وأمره ومصدره، يشوبها شـــيء من الغموض، وربّما جرت على وفق التتابع الآتي: عند صـــوغ المضـــارع من الفعلين: ((وَقف))[٤]، و((وَرَدَ))[٥] مثلاً، يكون ذلك بزيادة مورفيم المضـارعة وكسـر موضـع العين منه، وينتج عن هذا تتابع من الحركات مستثقل، إذ تتابع شبه الحركة /و/ ومن ثَمّ

(١) فقه اللغات الساميّة: ١٣٩.

(٢) الديوان: ٨٥/١.

(٣) يُنظر: الصرف وعلم الأصوات: ١٧١.

(٤) الديوان: ٨٥/١.

(٥) المصدر نفسه: ٥٨/١.

حركة الكســـر، ويســـبب هذا نوعاً من التنافر والكلفة على الناطق، لذا تعمد العربيّة إلى تلافيه من خلال إسقاط شبه الحركة /و/، وذلك على وفق التغيرات المقطعيّة الآتية:

وَقَفَ /و ـَ/ق ـَ/ف ـَ/

يَوْقِف /ي ـَ و/ق ـِ/ف ـُ/

يَقِف /ي ـَ/ق ـِ/ ف ـُ/

وعند تناول التغيّرات المقطعيّة في الفعل ((وَرَدَ)) عند صياغة المضارع منه، يُحصل على الآتي:

وَرَدَ /و ـَ/ر ـَ/د ـَ/

يَورِد /ي ـَ و/ر ـِ/د ـُ/

يَرِد /ي ـَ/ر ـِ/ د ـُ/

المبحث الثاني

الإعلال في موضع العين

١. **قلب شبهي الحركة الواو والياء ألفاً في الفعل الثلاثيّ الأجوف:** ومن أمثلة الفعل الثلاثي الأجوف في الديوان: ((طَافَ، هَابَ، رَاقَ، ضَاقَ، نَالَ، طَالَ، عَاثَ، قَادَ، طَارَ، فَاضَ))[١]، وسيتناول البحث بالتحليل أربعةً من الأفعال من أبواب شتّى، وهي ((طَافَ))، و((ضَاقَ))، و((نَالَ))، و((طَالَ))، وذلك في قول الشاعر:

وَخُـدُودٍ كَـــــــأُرجُوَانٍ عَلَيهَـا طَافَ مَاءُ الشَّــبَابِ فِي لَألاءِ[٢]

وقوله:

فَسَقَاهُمْ بِالعَضْـبِ[٣] كَأْسَ المَنَايَا وَبِهِــمْ ضَاقَ وَاسِــعُ البَيْــدَاءِ[٤]

وقوله:

آهٍ عَلَى تِلْـكَ النُّفُوسِ سَـــاهَمَتْ لهَـا المَنَايَـــا ضِلَّــةً أَحْدَاجَهَا[٥]

سَالَتْ عَلَى السُّمْرِ الصّعَادِ والظُّبَا صبْـراً فَـنَالَـتْ بِالمَنَايَـا حَاجَهَـا[٦]

وقوله:

طَـالَ بـالظُّلْمِ لَيْلُنَـا فَخَبَطْنَـا بِظَــلَامٍ مِنَ الأَسَى مَتَّاحِ[٧][٨]

(١) الديوان: ٤٦/١، ٥٢/١، ٦٥/١، ٧٥/١، ٨٧/١، ٩٥/١، ١١٧/١، ١٣٦/١، ١٤٥/١، ١٩٦/١.

(٢) المصدر نفسه: ٤٦/١.

(٣) العَضْب: ((السّيفُ القَاطِع))، لسان العرب: مادّة (عضب).

(٤) الديوان: ٤٨/١.

(٥) أَحْداجها: ((الحِدْجُ: مِن مَراكِب النّساء يُشبِهُ المِحَفّة، والجمعُ أَحْدَاج وحُدُوج))، لسان العرب: مادّة (حدج).

(٦) الديوان: ٨٧/١.

(٧) متّاح: ((المَتْحُ: جَذْبُك رِشَاءَ الدّلْوِ تَمُدُّ بِيدٍ وتَأْخُذُ بِيدٍ عَلَى رأْسِ البِئْرِ))، لسان العرب: مادّة: (متح).

(٨) الديوان: ٩٥/١.

والأصل في هذه الأفعال هو: ((طَوَفَ))، جاء في اللسان: ((طافَ حَوْلَ الشيء يَطُوف طَوْفاً وطَوَفاناً))[١]، و((ضَيَقَ))، إذ ورد في اللسان: ((ضاقَ الشيءُ يضِيق ضِيقاً وضَيْقاً))[٢]، و((نَيِلَ))، بدليل: ((نِلت الشيء نَيْلاً))[٣]، و((طَوُلَ))، يقول ابن منظور: ((أَصْلُ طالَ فَعُلَ استدلالاً بالاسم منه إذا جاء على فَعِيل نحو طَويل، حَمْلاً على شَرُفَ فهو شَرِيف))[٤].

يرى أغلب الصرفيين القدماء أنّ عِلّة القلب في الماضي الأجوف هي تحرُّك الياء والواو بعد فتح مما يستوجب قلبهما ألفاً[٥]. وأمّا ابن إسحاق الصيمريّ (من علماء القرن الرابع الهجري)، فيرى أنّ سبب القلب هو الاستثقال، وكثرة استعمال هذه الأفعال في الكلام إذ يقول: ((والشيء الكثير الدور في الكلام يتضاعف ما فيه من الثقل، ولأنّهم لو لم يقلبوا لزِمهم ما يستثقلونه))[٦].

وقد ميّز ابن عصفور في سبب القلب بين الفعل الأجوف من مضموم العين ومكسورها، وبينه من مفتوح العين، فتراه يقول: ((أنّ فَعُلَ وفَعِلَ قُلِبت فيهما الواو والياء استثقالاً للضمّة في الواو، والكسرة في الواو والياء، فقُلبت الواو والياء إلى أخفّ حروف العلّة وهو الألف، ولتكُون العَينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها))[٧]، وعند حديثه عن عِلّة القلب في الفعل الأجوف من باب ((فَعَلَ))، قال: ((قُلِبت الواو والياء فيها ألفاً لاستثقال حرف العِلّة، مع استثقال اجتماع المِثلين ((أعني: فتحة الفاء وفتحة العين))[٨].

(١) لسان العرب: مادّة (طوف).

(٢) المصدر نفسه: مادّة (ضيق).

(٣) المصدر نفسه: مادّة (نيل).

(٤) المصدر نفسه: مادّة (طول).

(٥) يُنظر: المقتضب، المبرّد: ٢٣٤/١، وسِرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي: ٦٦٧/٢.

(٦) التبصرة والتذكرة: ٨١٦/٢.

(٧) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٧.

(٨) المصدر نفسه: ٢٨٧.

ولا يرى الرضيّ الأستراباذيّ أنّ قلب الواو والياء عينين ألفاً في الماضي الأجوف الثلاثيّ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما عِلّةً كافيةً، ويذهب إلى أنّهما – وإن فُتِح ما قبلهما متحركتَينِ – ليستا مستثقلتين، ويشرح سبب قلبهما بقوله: ((لأنَّهما وإن كانتا أخفّ من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العِلّة، وهما أثقلها، جوّزت قلبهما إلى ما هو أخفّ منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيّما مع تثاقلهما بالحركة، وتهيّؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف))[1].

ويرى المازنيّ أنّ أصل ((قَامَ)) و((بَاعَ)) لم يكن منطوقاً يوماً، وأنّ التقدير ((قَوَمَ)) و((بَيَعَ)) هو من باب القياس على النظير[2]. ويدلّ رأيه هذا على النظرة الوصفيّة للغة، وعدم اعتقاد القدماء بتطوّر اللغة، فهي عندهم على حالها منذ الأزل، وقد خالف هذا الرأي ما توصّل إليه بعض المستشرقين المعاصرين، يقول ستيفن أولمان: ((اللغة ليست هامدة أو ساكنة بحال من الأحوال، بالرغم من أنّ تقدمها قد يبدو بطيئاً في بعض الأحايين. فالأصوات والتراكيب والعناصر النحويّة وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلّها للتغيير والتطوّر))[3].

ولبعض قدماء الصرفيّين تفسير غريب للتغيير الحاصل في عين الأجوف من باب ((فَعَلَ))، إذ يزعم أنّ تحويلاً قد جرى على حركة العين بكسر ما كانت عينه ياءً، وضم ما كانت عينه واواً، بيدَ أنّهم لا ينقلون الضمّة والكسرة إلى الفاء، لئلّا يحدث لبس بين المبني للمعلوم والمبنيّ للمجهول[4]! ولا شكّ أنّ هذا التعليل على درجةٍ عاليةٍ من التحكّم.

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٩٥/٣.

(٢) يُنظر: المنصف، ابن جنّي: ١٩٠/١.

(٣) دور الكلمة في اللغة: ١٥٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصّل للزمخشري: ٤٤٣/٥.

ويذهب الدكتور فوزي حسن الشايب إلى أنّ القلب تمّ عن طريق إسقاط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين، ولا يخلو الحال بعد ذلك من أن تكون الحركتان متماثلتين فيتشكل منهما حركة طويلة، أو أن تكونا مختلفتين، فالقاعدة في العربيّة في هذه الحالة، هو إسقاط الحركة التالية لشبه الحركة، ويعوّض عن حذف شبه الحركة بإطالة حركة الصامت الأوّل(١).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ شبه الحركة سقطت مع حركتها أوّلاً من الفعلَين، لكونه مزدوجاً صاعداً تتحاشاه العربية، ثمّ حدثت إطالة لحركة الفتح القصيرة في المقطع الأوّل، وذلك قياساً على ((طَافَ)) و((ضَاقَ)) ليطّرد الباب على نسق واحد(٢)، وهو في هذا لا يرى تماثلاً قد حصل بين الحركات، ولا سقوطاً لشبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين، بل الأمر مردّه إلى نفور العربية من تتابع ثلاث حركات (باعتبار شبه الحركة حركة لما لها من تقارب صوتيّ مع الحركات)، فتلجأ العربيّة إلى تقليل الحركات إلى حركتين عن طريق حذف شبه الحركة وحركتها، وإطالة حركة المقطع الأوّل.

ويمكن أن تكون التغيّرات التي طرأت على الفعلين ((طَوَفَ)) و((ضَيَقَ))، قد جرت على النحو الآتي: سقط شبها الحركة /و/، /ي/ لكونهما قد وقعتا في مزدوجين صاعدين (و ـَ)، (ي ـَ)، ويتشكّل من حركتي الفتح القصيرتين المتبقيتين فتحة طويلة(٣)، وجرى ذلك تبعاً للخطوات الآتية:

/ط ـَ/و ـَ/ف ـَ/ (طَوَفَ)

/ط ـَ/Ø ـَ/ف ـَ/

/ط ـَـَ/ف ـَ/

(١) يُنظر: تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ: ٥٨.

(٢) يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٣.

(٣) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ١٢٥.

/ض ـَ/ي ـَ/ق ـَ/ (ضَيَقَ)

/ض ـَ/Ø ـَ/ق ـَ/

/ض ـَـَ/ق ـَ/

وبالنظر إلى الخطوات السابقة فقد أدّى سقوط شبهي الحركة /و/، /ي/ إلى تشكّل مقطع خالٍ من الصوامت، وهذا ينافي طبيعة المقطع العربي، لذا اتّحدت حركتا الفتح القصيرتان لتشكّلا حركة طويلة، ثمّ كوّنتا مع الصامت مقطعاً متوسّطاً مفتوحاً.

وفيما يخصُّ الفعلين ((نَيِلَ)) و((طَوُلَ))، فقد حدثت في بادئ الأمر مماثلة بين حركة فاء الفعل وعينه، إذ ماثلت الكسرة والضمّة الفتحة، ومن ثَمّ جاءت الخطوة اللاحقة بسقوط شِبْهي الحركة، إذ كانتا في مزدوجٍ صاعد /ي ـِ/، /وـُ/، ولم تلبث حركتا الفتح القصيرتان أن كوّنتا معاً حركة طويلة، وأصبح الفعل متألّفاً من مقطعين، أولهما متوسط مفتوح وثانيهما قصير[1]، وجرى ذلك على وفق المراحل المتلاحقة الآتية:

/ن ـَ/ي ـِ /ل ـَ/ (نَيِلَ)

/ن ـَ/ي ـَ/ل ـَ/

/ن ـَ/Ø ـَ/ل ـَ/

/ن ـَـَ/ل ـَ/

/ط ـَ/و ـُ/ل ـَ/ (طَوُلَ)

/ط ـَ/و ـَ/ل ـَ/

/ط ـَ/Ø ـَ/ل ـَ/

/ط ـَـَ/ل ـَ/

ويرى المستشرق الألماني بُروكلمان أنّ طريقة التحويل تمّت بطريقة مختلفة: ((من غير الممكن في اللغات الساميّة، التقاء حركتين التقاءً مباشراً، ولذلك حدث دائماً في

(١) يُنظر: الحركات في اللغة العربيَّة: ٨٧.

الساميّة الأمّ أن تماثلت الحركتان الواحدة مع الأخرى بعد سقوط الواو أو الياء))[1]، وبناءً على رأيه فإنّ التحولات في الفعلين ((نَالَ)) و((طَالَ))، تجري على النحو الآتي: الأصل في الفعلين المذكورين ((نَيِلَ)) و((طَوُلَ))، فحصل أوّل الأمر سقوط لشبهي الحركة /ي/، /و/، ومن بعد ذلك تماثلت الحركتان حركتا الفاء وعين الفعل، ويبدو رأيه أقرب إلى الصواب، وذلك لكون علة سقوط شبه الحركة موجودة في التركيب الأوّل ((نَيِلَ)) و((طَوُلَ))، وهي وجود المزدوج الصاعد/يـِـ/، /وـُـ/، فلا مبرر لادّعاء المماثلة أوّلاً، ومن ثَمّ سقوط شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين.

(١) فقه اللغات الساميّة: ٤٢.

٢. **حذف الحركة الطويلة من الماضي الأجوف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرّك:** وممّا ورد في الديوان من تراكيب لغويّة على هذه الصيغة: ((سِرْنا، عِفْنَ، صُلْتَ، قُمْتَ، شِئْتُم، هِمْتَ، رُضْنَ، شِمْنَ، شِدْتُمُوه، كُنْتَ، قُلْتَ، قُلْتُ، فُقْتَ، سُدْتُمُوها، رُمْتَ، فُزْنا، خُنْتِ، طِبْتُم، نُحْنا، بُؤْتُم))(١).

وسيتمّ الاكتفاء بتتبع خطوات الإعلال مقطعيّاً في الفعلين ((شِئْتم))، ((قُلتُ))، وتجري خطوات الإعلال في الأفعال الأخرى على ذات النسق.

إذ ورد الفعل ((شِئْتم))، وهو فعل أجوف (شاء) مسند إلى ضمير رفع متحرّك (تُم) في قول الشاعر:

عَوَّدْتُمُوهَا الذُّلَّ في نادِيكُمُ ... وَعَلَى الّذي شِئْتُمْ جَرَتْ عادَاتُها

وَاليَومَ تَرْفُلُ بِالحَرِيرِ وَتَنْثَنِي ... صَرْعَى الكُؤُوسِ تحِفُّها فِتيَاتُها(٢)

وأمّا الفعل ((قُلْتُ)) فقد ورد في قول الشاعر:

أَقُولُ وَاللّهُ شَهِيدٌ عَلَى ... مَا قُلْتُ وَالإنْسَانُ مَسْؤولُ

إنّ عَلِيَّ بْنَ أبي طَالِبٍ ... عَلَى الهُدَى وَالدّينِ مَجْبُولُ(٣)

ذهب القدماء إلى أنّ الفعل الأجوف الماضي عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك لا يخلو من أن يكون من باب ((فَعَلَ))، أو من باب ((فَعُلَ))، أو من باب ((فَعِلَ))، فإن كان من باب ((فَعَلَ))، فإنّ إعلالاً بالنقل والتحويل يلحقه، وذلك عن طريق تحويل حركة الفتح في عين الفعل إلى الضمّ، فيما كانت عينه واواً، وتحويل حركة العين إلى الكسرة فيما كانت عينه ياء، ثمّ تُنقل حركة العين إلى الفاء، وتسكّن العين ثمّ تُحذف لالتقاء الساكنين، وأمّا الباعث على نقل حركة العين إلى الفاء، فيوضّحه سيبويه بقوله: ((وأمّا قُلتُ فأصلها فَعُلْتُ معتلّة من فَعَلْتُ، وإنّما حُوّلت إلى فَعُلْتُ ليغيّروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتلّ،

(١) الديوان: ٤٩/١، ٥٧/١، ٦٦/١، ٦٦/١، ٧٤/١، ٨٥/١، ١٠٧/١، ١٠٧/١، ١٦٢/١، ١٦٢/١، ١٦٩/١، ١٩٦/١، ٢١٩/١، ١/ ٣٢٤، ٥٩٤/١، ٦٠٢/١، ٦٧٣/١، ٦٩٩/١، ٧٢١/١، ٧٢٦/١.

(٢) المصدر نفسه: ٧٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٩٦/١.

فلو لم يحولوها وجعلوها تعتلُّ من قَوَلْتُ لكانت الفاء إذا هي أُلقي عليها حركة العين غير متغيّرة عن حالها لو لم تعتلّ))[1].

ويبيّن ابن جنّي ما ذهب إليه سيبويه بقوله: ((أرادوا أن يُغيّروا حركة الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين وإمارة للتصرف))[2]. في حين أنّ الداعي للقول بتحويل حركة العين من الفتح إلى الضمّ أو الكسر في الأجوف الواويّ واليائي من باب ((فعَل))، إنّما قيل به: ((ليصيرا على بناء يمكن الفرق به بين بنات الواو وبنات الياء))[3].

ويدلي ابن عصفور بدلوه فيقول: ((فإنَّ كان من ذوات الواو حوّلته إلى ((فَعُلَ))، بضمّ العين، ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء، فتقول: قُلْتُ وقُلْتَ، وإن كان من ذوات الياء حوّلته إلى ((فَعِلَ))، بكسر العين، ثمّ نقلت حركة العين إلى الفاء. فتقول: بِعْتُ وبِعْتَ))[4].

وعند التطرّق إلى إعلال الأجوف من بابي ((فَعِلَ)) و((فَعُلَ))، فإنّ حركة العين لا تشبه حركة الفاء، لذا فهم يكتفون بنقل الحركة من دون التحويل الذي يحصل في باب ((فَعَلَ))، جاء في المنصف: ((فأمّا خِفْتُ، وهِبْتُ، وطُلْتُ، فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوهما إلى شيء؛ لأنّ حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء))[5].

والناظر في شرح الصرفيّين القدماء لكيفيّة تغيّر حركة فاء الفعل الأجوف من باب ((فعَل)) بعد إسناده إلى ضمير رفع متحرك، يجدها مغرقة في الخيال، وليست مبنيّة على أُسس موضوعيّة؛ لأنّ المعياريّة في تناول قواعد النحو والصرف عند الأقدمين، وسعيهم لجعل قواعدهم مطّردة حملتهم على مثل هكذا تفسيرات، لا يعضدُها شيء من تأريخ

(١) الكتاب: ٣٤٠/٤.

(٢) المنصف: ٢٣٤/١.

(٣) التبصرة والتذكرة: ٨٧١/٢.

(٤) الممتع الكبير في التصريف: ٢٨٩.

(٥) المنصف: ٢٣٥/١.

اللغة، وقد أشار ابن جنّي إلى أنّ هذه الأصول المفترضة عند الصرفيّين لم تكُن منطوقة يوماً: ((ومن أدلّ الدليل على أنّ هذه الأشياء التي ندّعي أنّها أصول مرفوضة لا يُعتقد أنّها قد كانت مرّة مستعملة ثمّ صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذّره))[1]. ويظهر أنّ الذي حملهم على هذا التفسير البعيد عن الواقع اللغوي هو محاولتهم تبرير ضمّ الفاء وكسرها عند إسناد الفعل الأجوف إلى ضمير رفع متحرك، وبهذا فهم يخالفون القانون الصرفيّ الذي صيّروه بأنفسهم: ((وهو أنّ كلّ واو أو ياء في الفعل هي عين تحرّكت بأيّ حركة كانت من الضمّ والفتح والكسر وانفتح ما قبلها فإنّها تُقلب ألفاً))[2].

وقد تنبّه فريق من الصرفيّين القدماء إلى أنّ بعض التعليلات التي أوردها من كان قبلهم غير مستساغة. فقد رفض الكسائيّ القول بالنقل والتسكين في مثل ((قَالَ))، وجَعْلِ أصلِه ((فَعُلَ))، بيدَ أنّ الكسائيّ لم يُصِب في تعليل سبب القلب[3]. وهذا يدلُّ على تشكيك الأقدمين في صحة الزعم القائل بالنقل والتسكين في مثل ((قَالَ))، وأمّا ابن الحاجب فيرى أنّ ضمّ الفاء في مثل ((قُلْتُ)) وكسرها في مثل ((بِعْتُ))، جِيء به للتمييز بين الأجوف اليائيّ والواويّ، وليس هناك تحويل للحركة في العين: ((وأمّا باب سُدتُه فالصحيح أنّ الضمّ لبيان بنات الواو لا للنقل، وكذا باب بِعتُه))[4]. ويوافقه الرضيّ الأستراباذيّ على ما ذهب إليه، ويرفض الإعلال بالنقل والتسكين بقوله: ((ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النقل، لا لفظيّة ولا معنويّة، أمّا اللفظ فلأنّه لا يدّعي أحد أن قُلتُ وبِعْتُ تغيّرا عمّا كانا عليه من

(٤) الخصائص: ٢٢٩/١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/١.

(٣) يُنظر: تذكرة النحاة، أبو حيّان الأندلسيّ: ٧٣٠.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٧٤/١.

المعنى، وأمّا اللفظ فلأنّ الغرض قيام دلالة على أحدهم واويّ والآخر يائيّ، ويحصل هذا بضم فاء قال وكسر فاء باع من أوّل الأمر))[1].

وعند ترك تعليلات القدماء، والاعتماد على ما جاء به الصوتيّون الجُدد – إن صحّ التعبير– نلمس اعتراض بعضهم على مذهب القدماء في تفسير حذف عين الفعل الأجوف عند إسناده إلى ضمير رفع متحرّك، إذ يذهب الدكتور حسام النعيمي إلى أنّ تكلّف القدماء لا مسوغ له، ويطرح بديلاً عن رؤيتهم في أن يكون اتصال ضمائر الرفع مع الفعل الأجوف وهو مقلوب الواو والياء إلى ألف، ثمّ حُذِفت الألف لاجتماع الساكنين، وجُعِلت حركة الفاء الضمّة تنبيهاً على الواو المحذوفة، وكسروا فاء ما كان محذوفُه الياء للتنبيه أيضاً[2]. ولا ريب أنّ الدكتور حسام النعيمي قد خلط بين الحركات والصوامت، فتعليله لتقصير الحركة الطويلة (الألف)، بأنَّها حُذِفت لالتقاء الساكنين يدلُّ على هذا الخلط، وشتَّان ما بين الصامت والحركة الطويلة. وأمّا المستشرق برجشتراسر فله رأي يستحقّ التأمّل والنظر، ذاك أنّه يزعم أنّ اللغة العربيّة خالفت أمّها الساميّة الأولى، فأفعالها المعتلة العين قِيست حركة ماضيها على مضارعها، فمثلاً ((قُلْتُ)) على قياس ((يَقُولُ))، و((بِعْتُ)) على قياس ((يَبِيعُ))[3].

ويمكن تفسير ما يحصل عند إسناد الفعل الماضي الأجوف إلى ضمير رفع متحرّك بما يأتي: تتوالى ثلاثة مقاطع أحدها متوسط مفتوح والآخران قصيران، ويُحدث هذا نوعاً من الرتابة والمشقّة على الناطق، لذا تتحاشا العربية هذا التتابع، من خلال تقليل عدد المقاطع ويحصل هذا بحذف حركة المقطع الثاني، ولأنّ المقاطع العربيّة لا تتشكّل من الصوامت بمنأىً عن الصوائت، لذا يدخل الصامت المتبقي من المقطع الثاني

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/١.

(٢) يُنظر: الدراسات اللهجيّة والصوتيّة (عند ابن جنّي): ٣٧٤.

(٣) يُنظر: التطور النحوي: ٩٥.

بعد حذف حركته، ليكوّن مع المقطع الأوّل مقطعاً طويلاً مغلقاً بصامت. ومن المعلوم أنَّ البناء المقطعيّ في اللغة العربيّة ينفرُ من المقاطع الطويلة المغلقة في بداية التركيب اللغويّ، إذ إنّ وجودها مشروط في حالة الوقف أو إهمال الإعراب، لذا يُعمَدُ إلى تقصير الحركة فيها(١). إذ يرى برجستراسر أنّ تقصير الحركة الطويلة: ((مطّرد قبل حرف ساكن))(٢)، وبعد تقصير المقطع الأوّل تفرّق العربيّة بين الأفعال، فإن كانت عينها في الأصل ياء، أو كانت حركتها الكسر يُصارُ إلى كسر فائها، وبخلاف هذا يتمّ ضمُّ الفاء.(٣) ويمكن تتبّع مراحل الإعلال في الفعل (شِئْتُم) على النحو الآتي:

/ش ـَـَ/ء ـَ/ت ـُ م/

/ش ـَـَ/ء/ت ـُ م/

/ش ـَـَ ء/ت ـُ م/

/ش ـَ ء/ت ـُ م/ (بعد تقصير الحركة الطويلة للتخلص من المقطع الطويل المغلق المشروط في الوقف)

/ش ـِ ء/ت ـُ م/ (العين أصلها ياء لذا كُسرِت الفاء)

وعند تجسيد مراحل الإعلال في الفعل (قُلْتُ)، يُحصل على الآتي:

/ق ـَـَ/ل ـَ/ت ـُ/

/ق ـَـَ/ل/ت ـُ/

/ق ـَـَ ل/ت ـُ/

/ق ـَ ل/ت ـُ/

/ق ـُ ل/ت ـُ/

(١) يُنظر: فقه اللغات الساميّة: ٤٣.

(٢) التطور النحويّ: ٦٥.

(٣) يُنظر: تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٥٩.

٣. **تحوّل شـــبه الحركة إلى حركة طويلة في المضـــارع الأجوف:** ومما ورد من هذا في الديوان: ((تَجُوْبُ، يَذُوْبُ، يَنَالُ، تَفُوْزُ، يَزِيْنُ، يَتِيْهُ، تَقِيْلُ، تَهِيْلُ، تَطُوْفُ، يَشِـيْنُ، يَصُـوْلُ، تَجُوْلُ، يَشَـاءُ، تَصُـوْنُ، يَخُوْنُ، يَدُوْمُ، يَهِيْدُ، يَشِـيْبُ))[١]، وسـيتم تتبع خطوات الإعلال مقطعيّاً في الفعلين ((يَصُـول))، ((يَشِـيب))، وتُحتذى ذات الخطوات في إعلال الأفعال الأخرى، إذ ورد الفعل ((يَصُول)) في قول الشاعر:

يَصُولُ فَتَنْبَـثُّ الكَـتَائِـبُ رَهْبَـةً وَصَـارِمُهُ صَـدْرَ الكَتِيبَةِ شَارِحُ[٢]

وورد الفعل ((يَشِيب)) في قوله:

فَـــغَـدَا يُصَـــابِرُ مِـحْـــنَةً مِنْهَا يَشِيبُ حَشَـى الفَطِيمِ[٣]

يُعلّل القدماء ومن حذا حذوهم من المعاصرين، الإعلال في المضارع الأجوف بما أسموه ((النقل والتسكين))، ويذهبون إلى أنّ سبب الإعلال هو القياس على الماضي، يقول ابن جنّي متحدّثاً عن صـــوغ المضـــارع الأجوف من بابي ((يَفْعِلُ ويَفْعُلُ)): ((فلمّا جاء المضـارع أعلّوه اتباعاً للماضـي لئلّا يكون أحدهما صـحيحاً والآخر معتلّاً، فنقلوا الضـمّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار ((يَقُوْلُ، ويَبِيعُ، ويَطُوْلُ))[٤].

(١) الديوان: ٦٨/١، ٦٨/١، ٧٤/١، ١/ ٩٣، ١/ ٩٣، ٩٣/١، ٩٩/١، ١٠٤/١، ١٠٧/١، ١١١/١، ١١٦/١، ١٢٦/١، ١٢٦/١، ١٢٨/١، ١٣٢/١، ١٣٦/١، ١٨٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ١١٦/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٨٣/١.

(٤) المُنصف: ٢٤٧/١.

وأمّا إن كان الأجوف من باب ((يَفْعَلُ))، فإنّ الإعلال يتمّ بطريقة مختلفة، يقول ابن يعيش مفسّراً ما حصل من إعلال في الفعلين ((يَخَافُ)) و((يَهَابُ)): ((الأصل: ((يَخْوَفُ)) و((يَهْيَبُ))، فأرادوا إعلاله على ما تقدّم، فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء، ثمّ قلبوا الواو والياء ألفاً لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن))[١].

ويرى الدكتور زيد خليل القرالّة أنّ الذي حصل في الفعل المضارع من الأجوف هو مماثلة شبه الحركة /و/، /ي/ للحركة القصيرة التي تأتي بعدها، ومن ثَمّ تتكون من الحركتين القصيرتين حركة طويلة[٢]، وكلامه جدير بالنظر غير أنّه لا يجِدُ تعليلاً مناسباً لقلب شبه الحركة /و/، و/ي/ في الفعل المضارع المفتوح العين، إذ لا يمكن المماثلة بين شبهي الحركة والفتحة القصيرة، والأرجح ما ذهب إليه المستشرق الألماني بُروكلمان في شرح التغيّر الحاصل في المضارع من الأجوف: ((في الساميّة الأمّ تُرِكت ((الواو)) و((الياء)) في وسط الكلمة بعد صوت صامت، ومُدّت الحركة الآتية تعويضاً))[٣].

وقد أوضح الدكتور عبد الصبور شاهين ما أجمله بروكلمان، فهو يرى أنّ ما حصل لا يعدو كونه سقوطاً لشبه الحركة، لوقوعها في مزدوج صاعد /و ـُـ/، /ي ـِـ/، /و ـَـ/، /ي ـَـ/، وقد حصل بعد ذلك أن مُدّت الحركة القصيرة تعويضاً عن الحذف[٤].

وبناءً على ما تقدّم، من الممكن أنّ تكون التغيّرات التي جرت على المضارع الأجوف، قد جرت على وفق التتابع الآتي، ((يَصُوْلُ)) أنموذجاً:

(على رأي بروكلمان وشاهين):

/ي ـَـ ص/و ـُـ/ل ـُـ/

(١) شرح المفصّل للزمخشري: ٥/٤٣٤.

(٢) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ٨٣ – ٨٤.

(٣) فقه اللغات الساميّة: ٤٢.

(٤) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٩٨.

/ي ـَـ ص/Ø ـُـ/ل ـُـ/ ((إسقاط شبه الحركة /و/، وتمكين الحركة القصيرة، وذلك بمدّها أو إطالتها))

/ي ـَـ/ص ـُـُـ/ل ـُـ/

أمّا على رأي الدكتور زيد خليل القرالّة، فنلمح التغيّرات المقطعيّة الآتية:

/ي ـَـ ص/و ـُـ/ل ـُـ/

/ي ـَـ ص/ـُـ ـُـ/ل ـُـ/ ((بمماثلة شبه الحركة /و/ مع الحركة القصيرة الضمّة))

/ي ـَـ ص/ـُـُ/ل ـُـ/

/ي ـَـ/ص ـُـُ/ل ـُـ/

وللدكتور فوزي حسن الشايب رأي يستحقُّ الاهتمام والتأمّل، فهو يرى أنّ المضارع من الأجوف هو الماضي مع زيادة مورفيم المضارعة، وأنّ فاء الفعل في المضارع ليست ساكنة، بل هي محرّكة، ثمّ سقطت حركتها لكراهية العربيّة توالي أربعة مقاطع قصيرة، مستنداً في هذا على الدراسات المُقارنة مع اللغات الساميّة الأخرى، فيكون الفعل المضارع من ((قَالَ))، ((بَاعَ))، ((خَافَ))، هو ((يَقُوْلُ))، ((يَبِيعُ))، ((يَخَوَفُ))، فتسقط شبه الحركة الواو والياء لضعفها الناتج عن وقوعها بين حركتين، ثمّ تتكون من الحركتين القصيرتين حركة طويلة، وتنتهي الأفعال إلى ((يَقُوْلُ))، و((يَبِيْعُ))، و((يَخَافُ))[1].

وبالمستطاع تجسيد خطوات الدكتور فوزي حسن الشايب مقطعيّاً على وفق التتابع الآتي، ((يَشِيْبُ)) أنموذجاً:

/ي ـَ/ش ـِ/ي ـِ/ب ـُ/

/ي ـَ/ش ـِ/Ø ـِ/ب ـُ/

/ي ـَ/ش ـِـ/ب ـُـ/

(١) يُنظر: من مظاهر المعياريّة في الصرف العربيّ، بحث منشور في مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ: ٩١.

٤. **صـــيغة المبني للمجهول من الثلاثي الأجوف الماضـــي:** وممّا ورد منها في الديوان: ((صِـينَ، نِيطَ، شِـيدَتْ، سِـيمَ، مِيطَ، سِـيقَتْ، غِيضَـتْ، نِيقَ، شِـيلَ، قِيسَ))[١]، وسـيُكتفى بالفعلين ((قِيْسَ)) و((صِيْنَ)) أنموذجاً، وهما الواردان في قول الشاعر:

مَا قِيسَ ذَو الإعْجَازِ مِنْهُ فَصَاحَةً إلَّا (كَبَاقِـلِ) مـقْـوَلٍ إعْيَـاءَا[٢]

وفي قوله:

وَعَلَى النَّسْرَيـــنِ[٣]بَـــيْـــتاً طَـــنَّبَا صِينَ مِنْ شُهْبِ السَّمَا فِي حَرَسِ[٤]

ويبيّن سـيبويه طريقة القلب عند بناء المجهول من الماضـي الأجوف بقوله: ((وإذا قُلتَ فُعِلَ من هذه الأشـياء كسـرت الفاء وحوّلت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فُعِلت لتغيّر حركة الأصل لو لم تُعتلّ، كما كسرت الفاء إذ كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: خِيْفَ، وبِيْعَ، وهِيْبَ، وقِيْلَ))[٥]. ويشـرح ابن عصـفور ما حصـل عند صـوغ المبنيّ للمجهول من الأجوف الثلاثي بقوله: ((ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فيقول: بِيْعَ. وأمّا ((قُوْل)) فينقل الكسرة من العين إلى الفاء فتصـير الواو ساكنة بعد كسـرة فتنقلب ياء، فيقول: قِيْلَ))[٦].

ويوضّح محمّد محيي الدين طريقة القدماء في صوغ المبنيّ للمجهول من الأجوف، ويأخذ على ذلك ((قِيلَ)) مثالاً للأجوف الواويّ، وأصـــله عنده ((قُوِلَ))، جُعِلت حركة الواو على القاف بعد إسـكانها، فأصـبح ((قِوْل))، ثمّ قُلِبت الواو ياءً لكونها سـاكنة بعد كسـرة، فانتهى بـه الأمر إلى ((قِيلَ))، وعلى هذا يكون الإعلال إعلالاً بـالنقل والقلـب، وأمّـا من

(١) الديوان: ٤٩/١، ٤٩/١، ٦٣/١، ١٥٧/١، ١٧٥/١، ٢٤٢/١، ٣١٥/١، ٣٥٠/١، ٦٤٩/١، ٢١/٢، ٤٥/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢١/٢.

(٣) النّسْرين: ((النّسْرانِ كَوكبَانِ فِي السَّمَاءِ مَعْروفَانِ عَلى التَّشْبيه بَالنَّسْرِ الطَّائِرِ))، لسان العرب نقلاً عن ابن سِيدَه: مادّة (نسر).

(٤) الديوان: ٤٥/٢.

(٥) الكتاب: ٣٤٣/٤.

(٦) الممتع الكبير في التصريف: ٢٩٥.

اليائي ومثاله ((رُيِشَ))، فيتمّ نقل الحركة التي على الياء إلى الحرف الذي يسبقها وهو الراء بعد إسكانها، فيؤول أمره إلى ((رِيْشَ))[١].

وبالانتقال إلى آراء المعاصرين من الصوتيين، يظهر مزج الدكتور فوزي حسن الشايب بين ما قاله القدماء، وبين ما توصّل إليه علم الأصوات المعاصر، فهو يرى أنّ إعلالاً بالنقل والتسكين جرى أوّل الأمر، ثمّ تخلَّت العربية عن المزدوج الهابط /ـِ و/، /ـِ ي/ بحذف شبه الحركة، ثمّ أُطِيلَت حركة الفاء تعويضاً عن سقوط شبه الحركة[٢]. ويبدو واضحاً من كلام الدكتور فوزي حسن الشايب أنّه لم يجد التعليل المناسب لما حصل للفعل الأجوف الماضي عند صوغ المبني للمجهول منه، فاضطرّ إلى الاعتماد على مقالة القدماء بالنقل والتسكين أوّل الأمر، ثُمّ أتمّه بما عنده من تفسير صوتيّ حديث.

ويرى الدكتور زيد خليل القرالّة أنّ القلب كان من المبنيّ للمعلوم إلى المبنيّ للمجهول معلّلاً هذا بأن المعلوم هو الأصل والمجهول فرع، وقد تمّ قلب الفتحة الطويلة كسرة طويلة مباشرة على رأيه، ولا يُبيّن القرالّة كيفيّة القلب[٣].

والأيسر من هذا وذاك، القول بأنّ صوغ المبنيّ للمجهول من الأجوف ينتج عنه تشكّل مزدوج صاعد في المقطع الثاني من الكلمة وتتابع مكروه للحركات، تخلّصت منه العربيّة بمماثلة الضمّة القصيرة للكسرة، ولمّا وقعت شبها الحركة /و/، /ي/ بين حركتين متماثلتين دبّ الضعف فيهما فسقطتا، يقول هنري فليش: ((إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوّتين: إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء))[٤]، والتقت بعد ذلك حركتا الكسر القصيرتان لتُشكلا حركة طويلة من جنسها، جرى ذلك على وفق الخطوات الآتية ((قِيسَ)) و((صِينَ)) أنموذجين:

(١) يُنظر: دروس التصريف: ٢١١-٢١٢.

(٢) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: ٤١٣.

(٣) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ١٠٥.

(٤) العربيّة الفصحى: ٥٥.

/ق ـُ/ي ـِ/س ـَ/ (قُيِسَ)

/ق ـِ/ي ـِ/س ـَ/

/ق ـِ/Ø ـِ/س ـَ/

/ق ـِ/س ـَ/ (قِيسَ)

/ص ـُ/و ـِ/ن ـَ/ (صُونَ)

/ص ـِ/و ـِ/ن ـَ/

/ص ـِ/Ø ـِ/ن ـَ/

/ص ـِ/ن ـَ/ (صِينَ)

٥. **صوغ اسم المفعول من الثلاثي الأجوف:** ومن أمثلته في الديوان: ((مَعِيب، مَزِيد، مَشِيد، مَلُوْم، مَصُون، مَخُوف، مَشُوق))[١]. وسيُصار إلى دراسة الإعلال في أسماء المفعول ((مَصُون))، ((مَعِيب))، ((مَشِيد))، ((مَخُوف))، وهنّ الواردات في قول الشاعر:

نفسُهُ لِلْجِنانِ تَاقَتْ ولَوْلا شَوْقُهَا جَرَّع العَدُوُّ مَنُونَا

نِعْمَ ما اخْتَارَهُ لَدَى يَوْمِ حَشْرٍ شَافِعٌ وَالوَلِيُّ يَغْدُو مَصُونَا[٢]

وفي قوله:

رَوَّضَتْ فِي حِمَاكَ أَيَّ رِيَاضٍ كَانَ جَدْباً فَعَادَ فِيهَا خَصِيبَا

هِيَ كَالأُنفِ مِنْ مَغَانِيكَ حُسْناً رَاقَ فِيها وَكَانَ قَبْلُ مَعِيبَا[٣]

وفي قوله:

تَعْدُو عَلَيهِ العَادِيَاتُ وَتَثْنِي حرَّى القُلُوبُ لَهَا عَلَيهِ وَئِيدُ[٤]

(١) الديوان: ٦٥/١، ١٣٦/١، ١٣٨/١، ١٨٣/١، ٦٨٤/١، ٥٩٣/١، ٣٧/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٦٨٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ٦٥/١.

(٤) وَئِيد: ((الوَئِيد: الصّوتُ العَالِي الشَّدِيدُ كَصَوْتِ الحَائِطِ إذا سَقَطَ وَنَحْوِهِ))، لسان العرب: مادّة: (وأد).

تُبْدِي الظَّلِيمَةَ بالصَّـــهِيلِ مِنَ الَّتِي هَـدَمَـتْ بِنَـا الإِسْـلَامِ وَهوَ مَشِيدُ[١]

وفي قوله:

يَـا غبيُّ، انْتَبِـهْ وَلُـذْ بِـإِمَـامٍ كَـــــانَ بِالنُّذرِ والعُهُودِ وَفـــــيًّا

يـافِعٌ سَـــــادَهَـا وَفَـاتَ مَـدَاهَـا وحَمَى ثَغْرَهَا المَخُوفَ صَـــبَيًّا[٢]

من حالات الإعلال في اللغة العربيّة صيغة اسم المفعول من الأجوف، وقد جرى على أسماء المفعولين السابقة الإعلال على ما سيُذكر، وسيتمّ استعراض بعض آراء القدماء أوّل الأمر، ولتكُن البداية بصاحب الكتاب منهم، إذ يوضّح سيبويه الإعلال في صيغة اسم المفعول من الفعلين ((زَارَ)) و((صَاغَ)) بقوله: ((إنّما كان الأصل مَزْوُوْر، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَل، وحُذِفت واو مفعول؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان))[٣]. وقد نُطِقَ على الأصل في بعض كلام العرب: ((وقالوا: رجل معْوُود، وفرس مقْوُود، وقول مقْوُول))[٤].

وكان الخليل قد بيّن سبب حذف الواو الزائدة دون عين الفعل خلافاً للأخفش، عند حديثه عن صوغ اسم المفعول من ((بَاعَ)) بقوله: ((لأنّها زائدة، وكان حذفها أولى، ولم تُحذف الياء؛ لأنّها عين الفعل))[٥].

ويرى ابن جنّي أنّ المراحل التي مرّت على صيغة اسم المفعول من الأجوف عند الصرفيّين لا تمثّل تطوراً لغويّاً؛ لأنَّ النطق ببعض تلك التغيرات غير ممكن بحالٍ من الأحوال، فالجمع بين الساكنين مثلاً متعذّر نطقاً[٦].

(١) الديوان: ١٣٨/١.

(٢) المصدر نفسه: ٥٩٣/١.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

(٤) المُنصف: ١/ ٢٨٥.

(٥) المصدر نفسه: ٢٨٧/٢.

(٥) يُنظر: الخصائص: ١/ ٢٥٩، والمُنصف: ١٩٠/١.

وقد تطرّق ابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ) إلى المراحل التي مرّت على صيغة اسم المفعول من الأجوف عند حديثه عن احتمال كون ((مَعِيْن)) اسم مفعول من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾[١]، إذ يرى أنّ أصلها ((مَعْيُوْن))، ولمّا أُستثقلت الضمّة على الياء عُمِد إلى حذفها، فتلاقا الساكنانِ الياء والواو، فحُذِف أحدهما وهو الواو، وجِيء بالكسرة قبل الياء دليلاً على الياء المحذوفة؛ لأنّ كلام العرب ليس فيه ياء مسبوقة بضمّة[٢].

وعندما يُراد صوغ اسم المفعول من الأجوف اليائيّ تُتّبع الخطوات ذاتها من تسكين العين، وحذف واو مفعول لاجتماع الساكنين، مع فرق يبيّنه ابن عصفور بقوله: ((إذا حُذِفت واو ((مفعول))، قُلبت الضمّة التي قبل العين كسرة، لتصحّ الياء، فتقول: مَبِيع))[٣].

أمّا الرضيّ الأستراباذيّ فيبيّن وجهة نظره في إعلال عين الفعل من الأجوف عند صوغ اسم المفعول منه بقوله: ((حُذِفت ضمّة العين في مَقْوُوْل ومَبْيُوْع اتباعاً للفعل في إسكان العين، وضُمّت الفاء في الواويّ، وكُسِرت في اليائيّ كما قلنا في قُلتُ وبِعتُ دلالة على الواويّ واليائيّ))[٤].

وهو في هذا يخالف طرح السابقين من الصرفيّين القائلين بالنقل والتسكين، ورؤيته توضّح عدم قناعة نفر من القدماء بتعليلات الصرفيّين الافتراضيّة والتحكميّة، وأنّهم اجتهدوا في البحث عن التفسير الملائم للظواهر الصوتيّة والصرفيّة ما استطاعوا.

وعند ترك طُرُق القدماء في تعليل إعلال اسم المفعول من الأجوف، والاطّلاع على آراء المعاصرين، تُعرض عِدّة مذاهب في تفسير إعلال اسم المفعول، منها ما انفرد

(١) القرآن الكريم، سورة المُلك، الآية: ٣٠.

(٢) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥٢.

(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٢٩٦.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب: ٨٣/٣.

الدكتور الطيّب البكوّش بأحدها، إذ يرى إدغام الواو في حركة الضمّ عند صوغ اسم المفعول من الأجوف الواويّ، ويذهب إلى أنّ العادة جرت على إدغام الواو مع حركتها عندما تكون حركة الواو الضمّة بعد حرف، ولأنّ الحركة هي صائت طويل، فإنّ إدغام الواو معها لا يمنحها مزيداً من الطول – على رأيه – لذا فإنّ الحركة كأنَّها سقطت، وهكذا رأيه في صوغ اسم المفعول من الأجوف اليائيّ، غير أنّه يجعل نتيجة الإدغام كسرة طويلة معلّلاً هذا بالحاجة إلى التمييز بين الأجوفين الواويّ واليائيّ(١).

ورأي الدكتور الطيّب البكوّش لا دليلَ معه؛ لأنّ الإدغام لا يحصل بين أشباه الحركات والحركات، هذا في حالة صوغ اسم المفعول من الأجوف الواويّ، أمّا عندما يُصاغ من اليائي فإنّ رأي الدكتور الطيّب البكوّش أكثر غرابة وتطرّفاً، فهو لا يكتفي بإدغام شبه الحركة الياء مع الضمّة، بل ويجعل نتيجة هذا الإدغام كسرة طويلة، ولا يبيّن البكوّش على وفق أيّ قاعدة مفترضة أو واقعيّة حصل هذا.

أمّا الدكتور عبد الصبور شاهين، فيُرجّح أن يكون المحذوف من صيغة مفعول عين الكلمة خلافاً للخليل (ت١٧٤هـ) وسيبويه، ويعزو سبب هذا إلى أنّ الواو الزائدة في هذه الصيغة جاءت لمعنىً، ومن ثمّ يتعذّر حذفها، والذي حصل بعد هذا أن بقيت تلك الواو الزائدة في الأجوف الواويّ، وقُلِبت ياء في الأجوف اليائيّ طلباً للتمييز بينهما(٢).

ويرى الدكتور فوزي حسن الشايب أنّ صوغ اسم المفعول من الأجوف الواويّ، يؤدّي إلى تشكّل مزدوج صاعد في المقطع الثاني /وُـُ/، تتخلص منه العربيّة بحذف شبه الحركة /و/، والإبقاء على الحركة الطويلة، فيُصبح وزن الصيغة ((مَفُول))(٣)، وعلى وفق

(١) يُنظر: التصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث: ١٥٤.

(٢) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ٢٠٠.

(٣) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: ٤٢٤.

رأي الشايب يمكن تجسيد خطوات إعلال اسم المفعول من الأجوف مقطعيّاً، ((مَصُون)) أنموذجاً، ويكون تتابع الخطوات مقطعيّاً على النحو الآتي:

/م ـَ ص/وـُـ ن/

/م ـَ ص/Ø ـُـ ن/

/م ـَ/ص ـُـ ن/

وأمّا عندما يُراد صوغ اسم المفعول من الأجوف اليائيّ مثل ((مَعِيب))، فإنّ الدكتور فوزي حسن الشايب يُرجّح حدوث مماثلة أوّل الأمر بين حركة الضمّ الطويلة، وشبه الحركة الياء، لتنتقل الصيغة من ((مَعْيُوب)) إلى صيغة ((مَعْيِيب))، ثمّ تحدث المخالفة بين حركة الكسر الطويلة وشبه الحركة الياء، وذلك بحذف شبه الحركة الياء[1]، إذ يؤدّي هذا إلى تصدّر الكسرة الطويلة للمقطع الثاني، وهذا يُخِلُّ بميزات المقطع العربيّ، لذا لابُدّ من وجود صامت، ليكون قاعدة بادئة للمقطع الثاني، فيُؤتى بـ((العين)) التي كانت قاعدة غالقة للمقطع الأوّل، لتصبح قاعدة بادئة للمقطع الثاني، فانتهى الأمر إلى ((مَعِيب))، ويمكن تجسيد خطوات إعلاله مقطعيّاً على النحو الآتي:

/م ـَ ع/ي ـُـ ب/

/م ـَ ع/ي ـِـ ب/

/م ـَ ع/Ø ـِـ ب/

/م ـَ /ع ـِـ ب/

وبالإمكان تطبيق الخطوات ذاتها على أسماء المفعول الأُخرى من الأجوف، فمثلاً اسم المفعول ((مَشِيد))، تتوالى التغيّرات المقطعيّة فيه على النحو الآتي:

/م ـَ ش/ي ـُـ د/

(١) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: ٤٢٨، وتأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ: ٧٤، والحركات في اللغة العربيّة: ٨١.

/م ـَ ش/ي ـِ د/

/م ـَ ش/Ø ـِ د/

/م ـَ/ش ـِ د/

وعند أخذ مثالٍ آخر عن اسم المفعول من الأجوف الواويّ، وهو ((مَخُوف)) يُحصلُ على التتابع الآتي من التغيرات المقطعيّة:

/م ـَ خ/و ـُ ف/

/م ـَ خ/Ø ـُ ف/

/م ـَ/خ ـُ ف/

المبحث الثالث

الإعلال في موضع اللام

١. **عدم ظهور الحركة على آخر الفعل الماضـــي الناقص:** ومن أمثلته في الديوان: ((غَدَا، كَفَى، زَهَا، رَأَى، غَلَى، سَـمَا، دَهَا، طَوَى، ذَوَى، دَعَا، سَـطَا، دَجَا، بَرَى، هَوَى، كَسَـا))[١]. وسيُؤخذ الفعلين ((دَعَا)) و((كَفَى)) أنموذجين، وهما الواردان في قول الشاعر:

يَا لَهَا عُصْـبَةٌ عَنِ الدّينِ ضَـلَّتْ مُذْ دَعَاهَا لِـــــنُصْــرَةِ الفَتَّاحِ[٢]

وفي قوله:

كَفَى بِهَا ذَمَّاً فَآلُ المُصْـــطَفى كَمْ نَسَفَتْ بِصَرْفِهَا هِضَابَهَا[٣]

ويشير ابن جنّي إلى عِلّة قلب الياء والواو ألفاً في الفعل الماضي الأجوف بقوله: ((فهذا حكم الياء والواو، متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلِبتا ألفاً))[٤].

وأمّا ابن يعيش فيرى أنّ عِلّة القلب في الماضـي الناقص تعود إلى توالي الأشباه والأمثال، ((وذلك أنّ الواو تُعدُّ بضمتين، وكذلك الياء بكسرتين، وهي في نفسها متحرّكة، وقبلها فتحة، فاجتمع أربعة أمثال، واجتماع الأمثال عندهم مكروه))[٥]، ويبدو جليّاً من حديث ابن يعيش خلطه بين الحركة وشـبه الحركة، فبين الصـوتين فرق كبير كما بينته الدراسـات الحديثة، إذ يرى الدكتور فوزي حسـن الشـايب أنّ القدماء ما كانوا يفرّقون بين الصـــوائت الطويلة وأشـــباه الحركات؛ لأنّهم يبنون أحكامهم على المكتوب بعيداً عن

(١) الديوان: ٦٥/١، ٧٠/١، ٧٤/١، ٨٦/١، ٨٧/١، ٩٧/١، ٩٩/١، ١٠١/١، ١٠٢/١، ١٠٢/١، ١٠٤/١، ١٠٤/١، ١٠٤/١، ١٠٥/١، ١٠٧/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٢/١.

(٣) المصدر نفسه: ٧٠/١.

(١) سِرّ صناعة الإعراب: ٦٦٧/١.

(٥) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٦٢/٥.

المنطوق[١]. ثمّ يعلّل ابن يعيش سبب انقلاب شبه الحركة الواو والياء من الناقص إلى الألف دون غيرها بقوله: ((فهربوا والحالة هذه إلى الألف؛ لأنّه حرف يؤمن معه الحركة، وسوّغ ذلك انفتاح ما قبلها، إذ الفتحة بعض الألف، وأوّل لها))[٢]، وتعليل ابن يعيش كما يُرى كأنّه يُشير إلى مدّ الحركة القصيرة تعويضاً عن شبه الحركة المحذوفة، وهو بهذا يطابق قول بعض علماء الصوت المعاصرين.

ويرى ابن عصفور أنّ قلب لام اليائيّ والواويّ من باب ((فَعَلَ)) مردّه إلى استثقال توالي المثلين، ويعني بهذا حركتي الفتح في العين واللام، وهذا ثقيل مع النطق بالياء والواو –على رأيه– [٣]، ثمّ يأتي بأسباب انقلاب الياء والواو ألفاً دون غيرها: ((فقُلِبت الياء والواو ألفين لخفّة الألف، ولأنها لا تتحرك فيزول اجتماع المثلين، ولأنه ليس للياء والواو ما يقلبان إليه، أقربُ من الألف لاجتماعهما معها في أنّ الجميع حروف عِلّة ولين))[٤].

وتعليل ابن عصفور – كما يُرى – يُعلّل القلب بأنّ الألف غير محرّكة فيزول توالي الأمثال (حركتي الفتح في العين واللام) بقلب الواو والياء إليها، وهذا يشير إلى ما كان يعتري الدراسات اللغويّة القديمة من خلط بين الصامت والصائت، وهيمنة للصوامت على الدرس اللغويّ القديم.

ويذهب المستشرق برجشتراسر إلى أنّ ما حصل في مثل ((غَدَا)) و((غَلَى)) هو سقوط الواو والياء، واتّحاد حركتي الفتح اللتين تقعانِ قبلهما وبعدهما، ليُشكّلا حركة فتحٍ طويلة[٥].

(١) يُنظر: تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ: ٦٠.

(٢) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٦٢/٥.

(٣) يُنظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٣٥.

(٤) المصدر نفسه والصفحة.

(٥) يُنظر: التطوّر النحويّ: ٤٨.

ويمكن تفسير الإعلال الحاصل في الفعل الماضي الناقص، بالعودة إلى أصل الأفعال المذكورة: ((غَدَوَ، كَفَيَ، زَهَوَ، رَأَيَ، غَلَيَ، سَمَوَ، دَهَوَ، طَوَيَ، ذَوَيَ، دَعَوَ، سَطَوَ، دَجَوَ، بَرَيَ، هَوَيَ، كَسَوَ))[1]، إذ وقعت شبه الحركة /و/، /ي/ بين حركتين متماثلتين ليست من جنسمها، وذلك يؤدّي إلى ضعفهما وخفائهما، ومن ثَمّ سقوطهما، وعند سقوط شبهي الحركة يتكوّن من الحركتين القصيرتين الفتحتين المتبقيتين حركة فتح طويلة (الألف)، وهذا الأمر يؤدّي إلى استحالة ظهور الحركة في آخر التركيب اللغوي، لكونه قد انتهى بحركة طويلة والحركة لا تقبل نفسها، ويجري هذا على وفق التتابع الآتي ((دَعَا)) أنموذجاً:

/د ـَ/ع ـَ/و ـَ/

/د ـَ/ع ـَ/Ø ـَ/

/د ـَ/ع ـَـَ/

وبأخذ الفعل ((كَفَى)) أنموذجاً كذلك يُحصل على التتابع:

/ك ـَ/ف ـَ/ي ـَ/

/ك ـَ/ف ـَ/Ø ـَ/

/ك ـَ/ف ـَـَ/

٢. **سقوط الصامت وحلول الحركة مكانه:** وممّا ورد منه في الديوان: ((تَقَضّت، تَلَظّى، تَصَدّى))[2]، وستتمّ دراسة التغيرات المقطعية في الفعلين ((تَقَضّى)) و((تَصَدّى)) الواردين في قول الشاعر:

يَا خَلِيلَيَّ كَمْ لَيَالٍ تَقَضَّتْ مُزْهِرَاتٍ بِرَوضَةٍ غَنّاء[3]

(١) يُنظر: لسان العرب مادّة: غدا، كفا، زها، رأى، غلا، سما، دها، طوى، ذوى، دعا، سطا، دجا، برى، هوى، كسا.

(٢) الديوان: ٤٦/١، ١/ ١٣٧، ٣٨٣/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤٦/١.

وقوله يخاطب الدهر:

يَا عَدِمْتَ الحَيَا إلى كَمْ تَصَــدّى لِأخـي شِـــقْوَةٍ وَلِـيـدَ لِـعَـانِ
وَتَـلَـهَّـى عَـنِ الأَمَـاجِـدِ حَـتَّـى مِنْكَ قَاسُوا مَضَاضةَ الخُذلَانِ[1]

إذ يرى المستشرق جوزيف قندريس أنّ نتيجة المخالفة أن يسقط الصوت لا غير[2]، في حين يذهب الدكتور فوزي حسن الشايب إلى أنّ العربيّة تخالف بين الأمثال في الكلمة العربيّة بحذف أحدهما والاستعاضة عنه بصامت غيرِه، وفي الغالب يكون التعويض بشبهي الحركة الواو أو الياء، أو ببعض الأصوات المتوسطة العالية الإسماع[3].

وتتوالى الأمثال في بعض الكلمات فيُصار إلى حذف واحدٍ منها، وذلك في الكلمات المذكورة آنفاً فأصل ((تَقَضّت))، قبل دخول تاء التأنيث هو ((تَقَضَّى))، وبالعودة إلى جذرها تصير إلى ((تَقَضَّضَ))، جاء في لسان العرب: ((وربما قالوا تَقَضَّى يَتَقَضَّى، وكان في الأَصل تَقَضَّضَ))[4]، وأمّا ((تصدّى))، فأصلها ((تَصَدَّدَ))، وفي اللسان: ((يقال: تَصَدّى فلان لفلان يَتَصَدّى إذا تَعَرَّض له، والأَصل فيه أَيضاً تَصَدَّد يتَصَدَّد))[5]، ويُلحظ في الأفعال السابقة توالي الصامت الأخير ثلاث مرّات، وهنا يعمل قانون المخالفة عمله بحذف الصامت الأخير، ولانّ المقطع العربي لا يتألّف من الحركات فقط، فلا مهرب من اندماج الحركتين القصيرتين، لتشكِلا حركة الفتح الطويلة (الألف)، ويجري ذلك على النحو الآتي من التغيرات المقطعيّة، ((تقضّى)) أنموذجاً:

/ت ـَ/ق ـَ ض/ض ـَ/ض ـَ/

(١) الديوان: ٣٨٣/٢.

(٢) يُنظر: اللغة: ٩٤.

(٣) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: ٣٤٨.

(٤) لسان العرب: مادّة (قضض).

(٥) لسان العرب: مادّة (صدد).

/ت ـَ/ق ـَ ض/ض ـَ/Ø ـَ/

/ت ـَ/ق ـَ ض/ض ـَـَ/

وبأخذ ((تصـــدّى)) مثالاً آخر لبيان خطوات التغيير المقطعيّة فيه، ويتمّ هذا على وفق التتابع الآتي:

/ت ـَ/ص ـَ د/د ـَ/ د ـَ/

/ت ـَ/ص ـَ د/د ـَ/Ø ـَ/

/ت ـَ/ص ـَ د/د ـَـَ/

٣. **إســـناد الفعل الناقص إلى واو الجماعة:** ومن أمثلته في الديوان: ((ثَوَوا، رَمَوا، غَدَوا، قَضَـوا، سَـقَوه، أَبَوا، الْتَوَوا، اكْتَفَوا، دَعَوا، عَلَوا))[١]. وسـيُصـار إلى دراسـة بعض الأفعال السـابقة على وفق التغيرات المقطعية، وتُحتذى بقية الأفعال على ذات الطريقة، والأفعال المختارة هي الفعل ((سَـقَى)) الوارد في قول الشـاعر وهو يذكر رزيّة الإمام الحسـن (عليه السلام):

وَسَـــقَوهُ الرَّدّى بِكَـأَسِ حِمَـامٍ قَاطِعٍ لِلْحَشَـــى بِغَيرِ سِـــلاحِ[٢]

والفعل ((غَدَوا)) الوارد في قول الشاعر:

فَدَيْتُهُمُ مِنْ صَـــفْوَةٍ بَلَغَوا المُنَى بِنَصْرِ مَلِيكٍ للإمامـــــةِ صَاحِبُ

إِلَى أَنْ غدَوا طَعْمَ الأسِـنَّةِ والظُّبا بـــأَفِـئدةٍ مَا أَنْهَلَـتْهَا المَشَارِبُ[٣]

والفعل ((عَلَوا)) الوارد في قول الشاعر:

عَلَوا هَضَـبَاتِ الفَخْرِ دون بَنِي العُلا فَمَجْدُهُمُ حَتَّى القِيَامـةِ نَـاصِـــعُ[٤]

(١) الديوان: ٤٨/١، ٤٩/١، ٦١/١، ٦١/١، ١٠١/١، ١٠١/١، ١٠٣/١، ١٠٣/١، ٢٢٢/١، ٦٦٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ١٠١/١.

(٣) المصدر نفسه: ٦١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٦٦٣/١.

والفعل ((ثَوَوا))، الوارد في قول الشاعر يصف حال أصحاب الحسين (عليه السلام) حال استشهادهم:

فَثَوَوْا فِي الصَّعِيدِ صَرْعَى وَلَكِنْ لَمْ يَبُلُّوا حَشَىً بِقَطْرَةِ مَاءِ[1]

يبيّن ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) علّة الحذف من الفعل الناقص عند إسناده إلى واو الجماعة، وذلك عند حديثه عن الإعلال الحاصل في ((طَغَوا)) من قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوۡاْ فِي ٱلۡبِلَادِ﴾[2] بقوله: ((والأصل طَغَيُوا، فحُذِفت الياء لسكونها وسكون واو الجمع))[3].

ويرى ابن الأنباريّ أنّ حذف الحركة الطويلة الألف من دون واو الجماعة من الناقص عند إسناده لواو الجماعة الهدف منه اجتناب اللبس، إذ يقول عند حديثه عن ((اشْتَرَوا)) من قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾[4]: ((أصل ((اشْتَرَوا)) اشْتَرَيُوا، فتحركتِ الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبت ألفاً، وحُذفت الألف لسكونها وسكون واو الجمع بعدها، وكان حذفها أولى؛ لأنَّ الواو دخلت لمعنى، والألف ما دخلت لمعنى، فكان حذفها أولى))[5]. ويبدو هذا الكلام غير منطقيّ، فابن الأنباريّ يجعل الواو والضمّة التي تسبقها شيئين منفصلين كأنَّهما حركة وصامت، وهو وهم ناتج عن الكتابة، في حين أنّ الواو الساكنة المضموم ما قبلها إنما هي حركة طويلة، ناهيك عن قلبهِ الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفاً، فتلتقي الألف والواو الساكنة فتحذف الألف لاجتماع الساكنين – على رأيه –، والواقع أنّ هذا لا يوجب الحذف؛ لأنّ الواو في حالة الوصل ليست ساكنة، والبناء المقطعيّ في العربيّة يُجيز المقطع الطويل المغلق بصامت في حالة الوقف وباب شابَّة.

(١) الديوان: ٤٨/١.

(٢) القرآن الكريم، سورة الفجر، الآية: ١١.

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٧٨.

(٤) القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية: ١٦.

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٨/١.

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ الفعل الناقص من باب ((فَعَلَ)) يُسند إلى واو الجماعة وشبها الحركة /و/، /ي/ فيه مقلوبتان إلى الحركة الطويلة الألف، فيحدث تتابع للحركات الطويلة مرفوض مقطعيّاً في العربيّة، فيتمُّ التخلّص من هذا التتابع من خلال تقصير الحركة الطويلة (الألف) اوّلاً، وبعد هذا تتّصل حركتا الفتح القصيرة والضمّة الطويلة وينتج عن ذاك الاتّصال بين الحركتين انزلاق حركيّ يؤدّي إلى تكوّن شبه الحركة الواو ثانياً[1]. ويمكن تجسيد خطوات الدكتور عبد الصبور شاهين مقطعيّاً بأخذ الفعل ((سَقَوهُ)) أنموذجاً، إذ يُحصل على التتابع الآتي: (سقى + واو الجماعة)

/س ـَ/ق ـَـَ/ـُـُ/

/س ـَ/ق ـَ/ـُـُ/

/س ـَ/ق ـَ و/

وعلى كلام الدكتور عبد الصبور شاهين بعض المؤاخذات، منها أنَّ المراحل المفترضة لوصول صيغة الفعل الناقص من باب ((فَعَلَ)) عند إسناده إلى واو الجماعة إلى حالتها النهائيّة، لا يمكن أن تكون مراحل تطوّر مرّت بها الصيغة، ففضلاً عن عدم وجود دليل مكتوب من الصيغ المندثرة، ولا مما يُسمى بالركام اللغويّ، فإنّ تلك المراحل تناقض طبيعة المقطع في العربيّة، فالمقطع العربيّ لا تتوالى فيه الحركات، ولا فرق في هذا بين الحركات الطويلة وبين الحركات القصيرة، ولا يتكون من الحركات من دون الصوامت، لذا فإنَّ افتراض اتصال الحركة الطويلة (الألف) بالضمّة الطويلة، ثمّ تقصير الفتحة الطويلة، لا يحلُّ الإشكاليّة القائمة، فتوالي الحركات بقِي على حاله.

ويرى الدكتور فوزي حسن الشايب أنّ التغيّر الذي حصل على الفعلين ((دَعَا)) و((رَمَى))، عند إسنادهما إلى الضمير واو الجماعة، لا يعدو كونه مخالفة بين شطري المزدوج الصاعد /و ـُ/ في ((دَعَوا)) و/ي ـُ/ في ((رَمَوا))، وتمّ هذا عن طريق إسقاط شبهي

(١) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ٨٨ – ٨٩.

الحركة الواو والياء، فأدّى هذا إلى تتابُع الحركات، وبالتأكيد يُناقض هذا التتابع خصائص المقطع العربي الذي لا يُجيز ذلك، ومن أجل الابتعاد عن هذا التتابع، حصـــل انزلاق حركيّ بين حركة الفتح وحركة الضمّ، تشكّلت على إثره شبه الحركة /و/، ويكون الفعلان بناءً على ذلك ((دَعَوُوا)) و((رَمَيُوا))، مع فرق يسير بين الصيغتين الأصليّة والحاليّة، بأنّ الأولى على وزن ((فَعَلُوا))، والأخيرة على وزن ((فَعَوُوا))، وبعد ذلك حُذِفت الضـمّة الطويلة ((واو الجماعة)) لكون شـــبه الحركة /و/ قبلها قد أغنت عنها[1]. ويمكن تمثيل خطوات الدكتور فوزي الشايب على النحو الآتي، ((غَدَوا)) أنموذجاً: (غدا + واو الجماعة)

/غ ـَ/د ـَ/وـُـُ/

/غ ـَ/د ـَ/Øـُـُ/

/غ ـَ/د ـَ/وـُـُ/

/غ ـَ/د ـَ و/

ولا يُدرى لماذا تكلّف الدكتور فوزي الشايب هذا العناء كلّه، ليحذف الحركة الطويلة في نهاية الأمر؟! وهل هناك تطور لغويّ تكون نتيجته عودة الحركة الطويلة بمسمّى آخر؟! إنّ الناطق العربيّ لم يكن ليميّز بين وزني ((فَعَلُوا)) و((فَعَوُوا)) ما دام نطقهما واحد، بل إنّ هذه التعليلات لم تخطر على باله يوماً، والأيسر من هذا كُلّه، أن يتمّ حذف الحركة الطويلة من أوّل الأمر، فهذا أمثل طريقةً، وأحسن تعليلاً، وأقلّ جهداً، ويكون الأمر على النحو الآتي: عندما يُسند الفعل الناقص الواويّ واليائيّ إلى واو الجماعة تلتقي حركة الضمّ الطويلة، وشبه الحركة الواو والياء، ويتشكّل بناءً على هذا مزدوج صاعد /وـُـُ/، /ي ـُـُ/، تتلافاه العربيّة من خلال التخلّص من شبه الحركة /و/، و/ي/، ومن ثمّ يحدث انزلاق حركيّ، تتشكّل على إثره شبه الحركة /و/، ويجري ذلك على وفق التتابع الآتي، ((عَلَوا))، أنموذجاً:

(١) يُنظر: تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ: ٦١.

/ع ـَ/ل ـَ/وـُ/

/ع ـَ/ل ـَ/Ø ـُ/

/ع ـَ/ل ـَ و/

وبضـــربِ مثالٍ آخر، وليكُن هذه المرّة من المعتل اللام بالياء وهو الفعل ((ثَوَوا))، إذ جرى تتابع الخطوات المقطعيّة فيه على النحو الآتي:

/ث ـَ/وـَ/ي ـُ/

/ث ـَ/وـَ/Ø ـُ/

/ث ـَ/وـَ و/

المبحث الرابع

الإعلال بقلب الألف الزائدة

١. **قلب الألف ياء في جمع التكسير على زنة صِيغة منتهى الجموع:** وممّا ورد من هذا الجمع في الديوان: ((رَيَاحِين، شَيَاطِين، مَحَارِيب، مَقَادِير، سَرَاحِين، جَلَابِيب، مَصَابِيح))[١].

وسيُكتفى بدراسة الإعلال في جمعين من الجموع المذكورة آنفاً أنموذجاً، وهما ((مَصَابِيح)) الوارد في قول الشاعر:

عَلَيْكُم سَلَامُ اللهِ وَقْفَاً تَحَفُّهُ مَصَابِيحُ حَمْدٍ بالثَّناءِ نَوَاصِعُ[٢]

و((شَيَاطِيْن)) في قوله يصِف شجاعة الإمام العبّاس (عليه السلام):

يَسْطُو فَتَحْسَبُهُ شَيَاطِيْنُ الوَغَى نَجْمَاً تَحَدَّرَ فِي لَظَاهُ مَهَالِكُ[٣]

يعلّل ابن جنّي هذا القلب بقوله: ((أنّه قد ثبت أنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحاً، فلو التقت ألفان مدّتان لانتقضت القضيّة في ذلك، ألا ترى أنّ الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكناً كان ذلك نقضاً في الشرط لا محالة))[٤]. وعلى الرغم من أنّ تعليله قد اعتمد على علم المنطق، فإنّه لا يعدو الصواب.

ويبيّن ابن يعيش سبب وجوب قلب الألف إذا كُسِر ما قبلها بقوله: ((وإنَّما وجب قلبها ياء إذا انكسر ما قبلها، لضعفها بسعة مخرجها، فجرت مجرى المدّة المُشبعة عن حركة ما قبلها، فلم يجُز أن تُخالِف حركة ما قبلها مخرجها، بل ذلك ممتنع مستحيل))[٥].

---

(١) الديوان: ٢٠٣/١، ٤٩٠/١، ٥١٦/١، ٥٧٤/١، ٦٣٧/١، ١٤٨/٢، ٢٩٦/٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٩٦/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٤٩٠/١.

(٤) الخصائص: ٨٩/١.

(٥) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٦٨/٥.

ولم يجد بعض القدماء من عِلّة يعلّلون بها قلب الألف ياء لكونها مسبوقة بكسرة، إلّا وصف الحال الماثلة أمامهم، فهذا ابن مالك (ت٦٧٢هـ) يقول: ((تُبدَل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة))[١].

وبالعودة إلى مفرد جموع التكسير الماضية، يُحصل على: ((رَيْحَان، شَيْطَان، مِحْرَاب، مِقْدَار، سَرْحَان، جِلْبَاب، مِصْبَاح))، ومن الملاحظ انقلاب الفتحة الطويلة في المفرد إلى كسرة طويلة في الجمع، وعِلّة هذا القلب على ما يبدو، هو توالي الحركات الطويلة المتماثلة في الجمع ((رَيَاحَان، شَيَاطَان، مَحَارَاب.....))، فعمدت العربيّة إلى قلب الحركة الطويلة الأخيرة إلى كسرة طويلة كنوع من المخالفة، ويرى الدكتور زيد خليل القرالّة أنّ عِلّة القلب ليست محصورة في توالي الحركات الطويلة فقط، وإنما السبب الآخر أنّ صيغة الجمع من دون قلب قد لا تدلّ دلالة واضحة على الجمع[٢].

ويمكن إجمال التغيير الحاصل عند جمع ((مِصْبَاح)) على ((مَصَابِيْح))، على وفق التتابع المقطعيّ الآتي:

/م ـِ ص/ب ـَ ح/

/م ـَ/ص ـَـ/ب ـَ ح/

/م ـَ/ص ـَـ/ب ـِ ح/

وعند التطرُّق إلى مثال آخر وهو ((شِيَاطِين))، يُلمحُ فيه التغيّرات المقطعيّة الآتية:

/ش ـَ ي/ط ـَـ ن/

/ش ـَ /ي ـَـ/ط ـَ ن/

/ش ـَ/ي ـَـ/ط ـِ ن/

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٠٤.

(٢) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ١٠٤

ويذهب بعض الباحثين إلى أنّ حركة الباء من ((مَصَابِيْح))، وهي الكسرة الطويلة ليست مقلوبة عن الألف كما يقول الصرفيّون، بل هي الحركة التي يشتمل عليها وزن جمع التكسير((مَفَاعِيْل))، ويستدلُّ على رأيه هذا، بأنّ هذه الياء موجودة في جمع ما لا ألف في مفرده مثل ((فَرَازِيْد)) جمع فرزدق أو جمعه الآخر ((فَرَازِيْق))[١].

٢. **قلب الحركة شبه حركة، وذلك في بعض جموع التكسير:** ومن أمثلته في الديوان: ((رَوَاسِي، النَّوائِب، شَوَامِخ، كَوَاعِب، نَوَادِب، غَوَاضِب، الكَوَاذِب، الحَوَادِث، المَوَاضِي))[٢].

وسيؤخذ مثالين من الجموع السابقة وتتمّ دراستهما، وهما ((النوائب)) الوارد في قول الشاعر:

فَمَن رَامَ أنْ يَأْسَى عَلَى مَا أَصَابَهُ ... مِنَ الدَّهْرِ مَهْمَا رَوَّعَتْهُ النَّوائِبُ

لِيَأْسَ لِسِبْطِ المُصْطَفَى يَومَ كَرْبلَا ... قَضَى وَهَوَ ظمْآن الحُشَاشَةِ سَاغِبُ[٣]

و((شَوَامِخ)) الوارد في قوله:

فَهُم خَيْرُ مَنْ تَحْتَ السَّمَاءِ هِدَايَةً ... وأَسْخَى يَداً مَا سَاجَلَتْهَا السَّحَائِبُ

وَأَرْسَى حُلُوماً مِنْ هِضَابٍ شَوَامِخٍ ... وَأَسْرَعُ وَثْباً إنْ دَعَا النَّصرَ طَالِبُ[٤]

ولا يرى ابن جنّي عِلّة صوتيّة لقلب الألف واواً في جمع التكسير في مثل جموع التكسير السابقة، إذ يقول: ((وذلك أنّك إذا قلت ((خَوَاتِم)) و((ضَوَارِب)) فلا ضمّة في أوّل الحرف، لكنّك لمّا كنت تقول في التحقير ((خُوَيْتِم))، قلت في التكسير: ((خَوَاتِم))[٥].

إنّ مفرد جموع التكسير السابقة هو: ((رَاسِيَة، النَائِبَة، كَاعِب، نَادِبَة، غَاضِبَة، الكَاذِبَة، الحَادِثَة، المَاضَيَة))، وعند صوغ جمع التكسير منها تتشكّل سياقات صوتيّة غير مقبولة، إذ

(١) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٨٦، والصرف وعلم الأصوات: ١٦٠.

(٢) الديوان: ٥٥/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٢/١، ٦٢/١، ٦٣/١،٧٩/١، ٩٧/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٩/١.

(٤) المصدر نفسه: ٦٠/١.

(٥) سِرُّ صناعة الإعراب: ٥٨١/٢.

تتوالى الحركات الطويلة، لذا يتمّ تقصير الفتحة الطويلة وهي ألف فاعل، لتلافي السياق غير المقبول، وتجري التغيرات المقطعيّة على النسق الآتي ((النَّوَائِب)) أنموذجاً:

/ن ـَـ/ء ـِ ب/

/ن ـَـ/و ـَـ/ء ـِ ب/

/ن ـَ/و ـَـ/ء ـِ ب/

وعند الإتيان بمثال آخر، وهو جمع التكسير ((شَوَامِخ))، يُلمحُ التغيرات المقطعيّة الآتية:

/ش ـَـ/م ـِ خ/

/ش ـَـ/و ـَـ/م ـِ خ/

/ش ـَ/و ـَـ/م ـِ خ/

الفصل الثاني

المستوى الصرفيّ في شعر الشيخ حسن مُصبّح الحليّ

المبحث الأَوّل: المشتقّات

المبحث الثاني: الجموع

علم الصرف

دأب علماء اللغة على وضع القواعد التي تصون اللسان من الخطأ واللحن، وبذلوا من أجل هذه الغاية الشريفة الجهد الكبير، فما تعلّق بضبط أواخِر الكلمات اصطلحوا عليه بعلم النحو، وما كانت غايته دراسة التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة أسموه صرفاً أو تصريفاً، وامتاز علم الصـــرف بأهميته ومكانته عندهم، فهذا ابن جنّي يرى احتياج جميع الناطقين بالعربيّة إليه: ((لأنّه ميزان العربيّة، وبه تُعرف أصــول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلّا به))(١).

وإذا أُريد حدّ علم الصـــرف فلا مناص من الاســـتئناس بتعريفات القوم له، إذ يراه الميدانيّ (ت٥١٨هـ): ((أن تصـــرّف الكلمة الواحدة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعانٍ متفاوتة))(٢).

ويعرّفه ابن الحاجب: ((علم بأصـــول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليســـت بإعراب))(٣).

وأمّا ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، فيعرّفه على أنّه: ((علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحّة وإعلال وشبه ذلك))(٤).

في حين يحدّه الســـيوطي (ت٩١١هـ) بأنّه: ((تغيير الكلم بالزيادة والحذف والإعلال، ويختص بالاسم المعرب، والفعل المتصرّف))(٥).

والتعريفات الســـابقة تتفق على أنّ علم الصـــرف يدرس ما يجري داخل الكلمة من تغيّرات سواء أكانت تلك التغيّرات تضيف معنى جديداً، كما هو الحال في المشتقّات وأبنية

(١) المُنصف: ٢/١.

(٢) نزهة الطرف في علم الصّرف: ٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٩٠.

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٠٧/٣.

الأفعال المزيدة، أم كانت تقتصر على تيسير النطق لعلل صوتيّة كالإعلال والإبدال ونحو ذلك.

ويرفع ابن فارس (ت٣٩٥هـ) من مكانة علم الصرف، فيقول: ((فإنّ من فاته عِلمه فاته المُعظم؛ لأنّا نقول: ((وجد)) وهي كلمة مبهمة، فإذا صرّفنا أفصحت فقلنا في المال ((وجداً)) وفي الضَّالة: ((وِجداناً)) وفي الغضب: ((موجِدة)) وفي الحزن: ((وجداً))[١].

ويرى الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) أنّ تعلّم علوم اللغة واجب كفائي، ويعلّل هذا الوجوب بقوله: ((لأنَّ معرفة الأحكام الشرعيّة واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بُدَّ من معرفة أدلتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنّة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم))[٢].

ويجب أن يكون تعلّم الصرف مقدّماً على تعلّم النحو: ((لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة))[٣]. ويعني بذات الشيء الثابتة البنية الداخليّة للكلمة من دون الحرف الأخير منها، إذ يعمل الصرف على تشكيل هذه البنية، في حين يعني بحاله المتنقلة التغيرات التي تطرأ على آخر الكلمة نتيجة المتغيّرات النحويّة.

والواقع اللغوي يؤيّد ما ذهب إليه بعض السلف من أهمية علم الصرف للناطقين بالعربيّة، فإنَّ معرفة معاني أبنيتها، والقياس عليها يمُدُّ اللغة بثرائها ويجعل تعلّم اللغة ممكناً، فلو وجب على صاحب اللغة أن يرجع إلى السماع في كلّ مفردة يُريدُ نطقها ما أمكن هذا بحالٍ من الأحوال، ولكانت اللغة قد توقفت عن النمو والتطور وتوليد المفردات الجديدة.

وقسّم ابن عصفور ((التّصريف)) إلى قسمين، الأوّل: ((جَعْلُ الكلمة على صِيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، ضَرَّبَ، تَضرَّبَ، تَضَارَبَ، واضطَرَبَ))[٤]، والقسم

(١) الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ١٤٣.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: ١٦٣- ١٦٤.

(٣) المُنصف: ٤/١.

(٤) الممتع الكبير في التصريف: ٣٣.

الثاني: ((تغيير الكلمة عن أصـــلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالّاً على معنىً طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم ((قَوَلَ)) إلى ((قَالَ))[1].

وهناك علاقة وثيقة بين علمي الصــرف والنحو؛ لأنّ بنية الكلمة الصــرفيّة لها تأثير واضـح في العلاقات بينها، وبين الكلمات الأُخرى في الجملة، فّإذا جِيء بكلمة ((صَـارَعَ)) فإنّ المخاطَب يتوقّع أن نأتي بفاعلٍ يتلوها ثمّ مفعولٍ به يقع عليه الفعل، أمّا إن قيل ((تَصَـــارَعَ)) أُكتفي بالفاعل، ولم يُؤتَ بمفعولٍ به[2]. ويرى المستشرق ماريوُ باي أنّ ((موضوع الدراسة في علم الصـــرف هو دور الســـوابق واللواحق والتغيرات الداخليّة التي تؤدّي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة))[3].

ويتناول البحث بالدرس والتحليل موضـوعي المشـتقّات والجموع مسـتعيناً بأمثلةٍ مختارة من شعر الشيخ حسن مصبّح الحليّ.

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٣٣.

(٢) يُنظر: أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، الدكتور نايف خرما: ٢٢٣.

(٣) أُسس علم اللغة: ٥٣.

المبحث الأوّل

الاشتقاق

يعدُّ الاشـــتقاق من مزايا اللغة العربيّة الواضـــحة، ومعناه أنّ المادّة اللغويّة يمكن تصـييرها على طرائق شـتّى، كلُّ واحدةٍ من تلكم الطرائق لها وزنها المخصـوص الذي يؤدّي وظيفته المنوطة به.

وقد أُختُلِف في أصــل المشــتقّات، واحتجَّ كلُّ فريقٍ لمذهبه بما احتجّ به[١]. فالكوفيّون يرَون الفعل أصـلاً لها مستندين على اعتلال المصـدر لاعتلال فعله وصـحته لصـحة الفعل؛ لأنَّ صـيرورته تابعاً للفعل يُناقض أن يكون أصـلاً له[٢]، ورُدَّ قولهم هذا بأنَّ اعتلال المصـدر لاعتلال فعله وصحته لصحة الفعل لا يلزم أن يجعل الفعل أصلاً والمصدر فرعاً، وإنّما فُعِل هذا لطرد الباب على وتيرة واحدة حتّى لا تختلف تصـــاريف الكلمة[٣]، أمّا البصـــريّون، فقد جعلوا المصـدر أصـلاً واحتجّوا بأنَّ للمصـدر دلالة واحدة من دلالتي الفعل، فالمصـدر يدلّ على الحدث والفعل يدلّ على الحدث والزمان، والفرع لابُدَّ أن يشتمل على الأصل وزيادة[٤].

وأمّا الدكتور مهدي المخزوميّ فلا يُرجّح أيّاً من الرأيين: الرأي البصـــريّ الذي يذهب إلى أنّ الأصـــل في المشـــتقات هو المصـــدر، ولا رأي الكوفيين القائلين بأنَّ الأصـــل في المشـــتقّات هو الفعل، ويعزو عدم ترجيحه لأحد الرأيين إلى فقدان الدليل القاطع بصـــحة أحدهما، لأن ذلك يســـتوجب معرفة كافية بتأريخ التطوّر للأفعال في بعض اللغات، أو على الأقل معرفة تأريخ تطورها في اللغة العربيّة[٥].

---

(١) يُنظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجيّ: ٥٦-٦٣.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباريّ: ٢٣٥/١.

(٣) يُنظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباريّ: ١٧٤.

(٤) يُنظر: التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البقاء العُكبريّ: ١٤٥.

(٥) يُنظر: في النحو العربيّ: ١٠٦.

وقد ذهب الدكتور عبد الله درويش إلى أنّ الأصل غير مستعمل، وهو شيء تخيّلي، إذ إنّ الأصل مثلاً (د، ر، س)، وبتغيير مواضع الحركات وإدخال حروف الزيادة بنسقٍ ما، يُحصل على المشتقات ومنها المصدر فيُقال: ((دِرَاسَة، دَارِس، مَدْرُوس، مَدْرَسَة، ...))، وهو عين ما فعله اللغويُّون في معاجمهم إذ وضعوا الكلمات المشتقّة من مادّة واحدة تحت أصلٍ واحد، سواء أكان هذا الأصل مستعملاً أم غير مستعمل[١]، وتؤيّد الدكتورة خديجة الحديثيّ هذا الطرح، وتذهب إلى أنَّ المشتقّات جميعاً أُخِذت من مادّة واحدة من دون الالتفات إلى ضبطها والزيادات، فأصل المشتقّات على رأيها مادّة لغويَّة مفترضة أو تجريديّة[٢]، في حين يعترض الدكتور فؤاد حنَّا طرزي على هذا الرأي بأنَّ القائلين بوجود صلة بين الجذر ومشتقاته، يفترضون وجود صلات معنوية ولفظيَّة بينهما، في حين أنَّ كثيراً من الألفاظ تبدو علاقتها بالجذر المأخوذة منه علاقة يشوبها الغموض، بل ومعدومة في بعض الأحيان، وهذا يستدعي افتراض أنَّ لا علاقة بينهما في الحقيقة، أو أنَّ تطوّراً أخذ اللفظة بعيداً عن المعنى الذي يشتمل عليه الجذر، ويمكن أن يُعزى سبب وجود أمثلة عديدة من هذا الألفاظ المقطوعة الصلة بينها وبين مشتقاتها إلى إهمال مؤلفي المعاجم للحركات وحروف العِلّة التي تفصل في المعنى بين جذرين متماثلين في الحروف[٣]، وهو رأي مسند بالدليل ويستحقَّ التأمّل والنظر.

والمطّلع على آراء العلماء في أصل الاشتقاق يعلم مدى اختلافهم وتباين مذاهبهم في ذلك، ومبعث هذا الاختلاف هو غياب التدوين لمراحل تطور اللغة، فقد وصلت النصوص اللغويّة متأخّرة وهي في أعلى مراحل نضجها، ولم يتعرّف العلماء على المراحل التي سبقت هذا النضوج والتكامل، ففُتِح الباب واسعاً أمام القول والقول المضاد مما لا يقطع شكَّاً ولا يُثبت رأياً، وعلى أيّة حال يمكن القول ترجيحاً بأنَّ الأشياء تبدأ من البساطة وتنتهي إلى

(١) يُنظر: دراسات في علم الصرف، الدكتور عبد الله درويش: ٤٧.

(٢) يُنظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٧.

(٣) يُنظر: الاشتقاق: ٧٨.

التعقيد، ولا شــكّ أنَّ دلالة المصــدر على الحدث فقط، ودلالة غيره عليه وزيادة، يُرجّح قول البصــريّين، فلا يمكن تصــوّر معنى الفعل الذي فيه معنى الحدث والزمن من دون تصــوّر المعنى أوّلاً.

ويمضــي الدكتور محمّد الحلوانيّ إلى الإشـارة إلى وجود نوعين من الاشـتقاق، الأوّل: أطلق عليه الصَّـياغيّ، وهو الذي تتغيّر فيه بنية الجذر مع الإبقاء على حروفه وعلى ترتيبها من غير تقديم أو تأخير، والآخر أسماه اللصقيّ، ويبقى جذر الكلمة فيه على حاله، وتُضاف إليه اللواصق أو اللواحق، فيؤدّي التركيب الجديد إلى معانٍ صرفيّةٍ مُرادة(١). ومثال الصياغيّ صــوغ اســم الفاعل من (كتب) فيُقال (كاتب)، فقد تغيّرت بنية الكلمة مع بقاء جذرها على أصله، ومثال اللصقيّ: جمع كلمة (كاتب) جمع مذكر سالم، فيُقال (كاتبون).

(١) يُنظر: المُغني الجديد في علم الصّرف: ٢٣٤.

أنواع المشتقّات

أوّلاً: اسم الفاعل

جاء في كتاب التعريفات للجرجانيّ تعريف لاسم الفاعل نصّه: ((ما اشتقّ من يفعل لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث وبالقيد الأخير خرج عنه الصفة المشبّهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث))[١]. ويُعرّفه ابن هشام (ت٧٦١هـ) على أنّه: ((ما دلَّ على الحدَث والحُدوث وفاعله))[٢]، ويعرّفه الدكتور هاشم طه شلاش: ((وصف مشتق من الفعل المبني للمعلوم الذي وقع منه الفعل، أو قام به، ويدلّ على الحدوث والتجدد))[٣]. ويمكن تعريف اسم الفاعل على أنّه اسم مشتق، دالٌّ على من أنجز الفعل أو اتّصف به، وصيغة اسم الفاعل للجذر الثلاثي تستحوذ على مساحة أوسع مقارنة بالصفات الصرفيّة الأخرى؛ وذلك لكونها أكثر شيوعاً في الكلام، ولأنَّ شبهاً كبيراً لها بالفعل المضارع من حيث الدلالة الزمنيّة والصياغة.

واشتقاق اسم الفاعل من الفعل هو مذهب أغلب الكوفيّين بخلاف من يرى اشتقاقه من المصدر انسياقاً مع مذهب أغلب البصريّين، يقول الشيخ أحمد الحملّاويّ في تعريف اسم الفاعل: ((هو ما اشتُقَّ من مصدر المبنيّ للفاعل،...))[٤]، فإذا كان اسم الفاعل مشتقّاً من المصدر، فكيف يقيّده الشيخ الحملاويّ بمصدر المبنيّ للفاعل؟! إلّا أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل، فيلزمه على ذلك نقض الغرض.

(١) التعريفات: ٣٧.

(٢) أوضح المسالك إلى أُلفيّة ابن مالك: ٢١٦/٣.

(٣) المهذّب في علم التصريف: ٢٢٩.

(٤) شذا العرف في فنّ الصرف: ١٢١.

ويُجري الدكتور فاضل السامرائيّ مقارنة بين الفعل والصفة المشبّهة واسم الفاعل من ناحية الحدوث والثبوت، فيتوصّل إلى أنَّ اسم الفاعل يقع بمنزلة وسطى بين فعله والصفة المشبّهة، فهو أرسخُ من الفعل، لكنّه دون الصفة المشبّهة في الثبوت(١).

ويشترط الدكتور عباس حسن لصوغ اسم الفاعل أمرين: الأوّل: أن يكون فعله متصرّفاً؛ لأنّ الفعل الجامد مثل ((عسى، وليس))، ليس له مصدر ولا مشتقّات، الثاني: ألّا يكون مصدره دالّاً على معنىً دائم؛ لأنّ المصدر الدال على الدوام لا يأتي منه مشتقّ يدلّ على الحدوث كاسم الفاعل(٢).

وتكون صياغته من مجرّد الثلاثي على وزن ((فَاعِل))، ومن أمثلته في الديوان: ((مَائِس، بَاتِرَات، المَاجِدِيْن، صَائِب، حَاسِرَات، قَائِلاً، صَارِم، ضَاحِكاً، رَاعِب، جَالِب، ضَابِحَاتٍ، نَاقِضَة، بَاسِل، نَاظِرَاً، قَاتِلاً، قَاطِع، نَاكِثَاً، شَامِتَاً، بَاغٍ، الثَاقِب، صَادِح، النَّاهِضُون، وَاعِظَاً، هَادِي، صَاغِرِيْن))(٣). يقول الشيخ حسن مُصبّح في بعض أبياته:

وفَرِيقٌ بِالسُّمّ قَاسَى حَشَاه سَقَماً قَاتِلاً بَغِيرِ كِفَاحِ(٤)

إذ ورد اسم الفاعل ((قَاتِلاً)) من الفعل الثلاثيّ المجرّد ((قَتَلَ)).

فإن كان ثلاثيّاً أجوفاً وجب قلب ألفه همزة (٥)، ومثاله في الديوان قوله:

لَسْتُ أَنْسَى مَهْمَا نَسِيْتُ (يَزِيْداً) وَهَوَ مُبْدِي الأَحْقَادِ والشَّحْنَاء

قَائِلَاً، وَالسُّرُورُ لَاحَ عَلَيْهِ: لِيْتَ مَاضِي الآباءِ فِي الأَحيَاءِ(٦)

(١) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ٤٢.

(٢) يُنظر: النحو الوافي: ٢٤١/١.

(٣) الديوان: ٤٧/١، ٤٨/١، ٤٨/١، ٤٩/١، ٥٠/١، ٥٠/١، ٥٢/١، ٥٥/١، ٦٠/١، ٦٩/١، ٧٣/١، ٩٢/١، ٩٧/١، ١٠١/١، ١٠٩/١، ١٠٩/١، ١١٢/١، ١١٦/١، ١٢٨/١، ١٣٨/١، ٢٠٥/١، ٣٤٦/١.

(٤) المصدر نفسه: ٩٧/١.

(٥) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٤٩.

(٦) الديوان: ٥٠/١.

إذ ورد اسم الفاعل «قائلاً» من «قال»، ويبيّن ابن جنّي طريقة صياغة اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي بقوله: «التقت في اسم الفاعل ألفان، وهذه صورتهما «قَاامٌ»، فلم يجُز حذفُ إحداهما، فيعود إلى لفظ «قام»، فحُرّكت الثانية التي هي عينٌ، كما حُرّكت «راء ضارِب» فانقلبت همزة؛ لأنَّ الألف إذا حُرّكت صارت همزة»[١]. في حين يرى الدكتور فوزي الشايب أنَّ العرب اضطرّوا من أجل المحافظة على الصورة الصوتيّة الكاملة لاسم الفاعل على النحو الذي هي عليه في الصحيح إلى أن يجبروا الصيغة، بأن يأتوا بكسرة محققة جعلوها مكان العين الذاهبة، والمقصود بالكسرة المحققة، مجيء كسرة مسبوقة بهمزة، فأدّى هذا إلى ظهور (قَائِم) و(بَائِع) من (قَام) و(بَاع)[٢]. أمّا الدكتور عبد الصبور شاهين فيعلّل ظهور الهمزة النبريّة في صيغة اسم الفاعل من الأجوف الثلاثيّ بأنَّ البناء المقطعيّ في هذه الحالة يكون ضعيفاً، إذ تقع في أوّله حركة مزدوجة مسبوقة بحركة طويلة (ق ـَ/وِ ـ ل)، (ب ـَ/ي ـِ ع)، وللتخلّص من هذا الضعف سقط الانزلاق، وجيء بالهمزة المنبورة، كطريقة صوتيّة تجعل البناء المقطعيّ سليماً، ولا وجود للإبدال بين الصامت الهمزة وشبهي الحركة الواو والياء، إذ لا توجد علاقة تُبيح ذلك[٣]. فإن كان اسم الفاعل من الثلاثيّ معتلّ اللام ومجرّداً من ال والإضافة، كان لزاماً حذف لامه عندما يكون مرفوعاً أو مجروراً[٤]، ومثاله في الديوان قوله:

يَا لَقَومِي، أ يَمْلُكُ الْمُلْكَ بَاغٍ وَبَنُوهُ دَرِيَّـةً لِلصِّـــفَـاحِ[٥]

فأمّا القدماء فيعلّلون هذا الحذف بأنّ حركة الإعراب الضمّة والكسرة على الياء تُحذف استثقالاً لنطق هاتين الحركتين مع الياء، ثمَّ تُحذف الياء لمباشرتها النون الساكنة، يقول ابن عصفور: «وأمَّا في حال الرفع والخفض فيكون الإعراب مقدّراً فيها، استثقالاً للرفع والخفض

(١) المنصف: ٢٨٠/١ – ٢٨١.

(٢) يُنظر: تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصرفيّ: ٦٩.

(٣) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٧٧.

(٤) يُنظر: الاشتقاق، الدكتور فؤاد حنَّا طُرزي: ١٦٧، وتصريف الأسماء والأفعال، الدكتور فخر الدين قباوة: ١٥١.

(٥) الديوان: ١١٢/١.

في الياء، فتســـكّن الياء لذلك، فإن لقيها ســـاكن حُذِفت))[١]. والواقع أنَّ الحذف جاء لعلّة صوتيّة، إذ إنَّ البناء المقطعيّ لاسم الفاعل من الناقص يتمثّل في الآتي:

/ب ـَـ/غ ـِـ/ي ـُـ ن/

/ب ـَـ/غ ـِـ/ي ـِـ ن/

/ب ـَـ/غ ـِـ/Ø ـِـ ن/

/ب ـَـ/غ ـِـ ن/

/ب ـَـ/غ ـِـ ن/

فتحدث مماثلة أوّل الأمر بين الضـمَّة اللاحقة لشـبه الحركة والكسـرة السـابقة لها، وتسـقط شـبه الحركة الياء بعد ذلك لضـعفها وابتعاداً عن تكرار الأمثال، إذ إنّها تكون بين حركتين متماثلتين، ثمَّ لا تلبث حركتا الكسر أن تُشكّلا معاً حركة كسر طويلة[٢]، ولأنَّ البناء المقطعيّ في العربيّة ينفِر من المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص) إلَّا في الوقف وفي باب (شـابَّة)، فإنّه يعمد إلى اختزال الحركة الطويلة لينتهي الأمر إلى أن يكون المقطع الأخير مقطعاً متوسّطاً مغلقاً بصامت (ص ح ص)[٣].

وفي حالة صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثيّ، يُجاءُ به على زنة مضارعه مع تغيير حرف المضارعة منه ميماً مضمومة وتحريك ما قبل آخره بالكسر[٤]، ومن أمثلة اسم الفاعل من غير الثلاثيّ في الديوان: ((مُعَانِداً، مُبِيْد، مُبْدِي، مُضَاحِكَاً، مُتَوَسّدَاً، مُصَاحِب، مُحَارِب، مُنِيْب، مُوْفٍ، مُؤجّجَاً، مُتّبِعاً، مُجِيْبَاً، مُرْقِدَاً، مُقَوّمَاً، مُسْـــمِع، مُؤْلِم، المُجْتَرِي، المُكَافِح، مُخْلِف، مُحْتَشِـد، مُقْتصِـد، المُبَرّح، مُجَرّدَاً، مُخْتَال، مُسْـتَطِيْر، مُسْـتَنِيْر، مُسْـتَغِيْثاً، مُرْتَاد،

(١) الممتع الكبير في التصريف: ٣٥١.

(٢) يُنظر: الحركات في اللغة العربية: ٨٧.

(٣) يُنظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية: ١٢٦.

(٤) يُنظر: شذا العرف في فنّ الصرف:١٢١، والمهذّب في علم التصريف: ٢٣٢، والتطبيق الصرفيّ، عبده الراجحيّ: ٧٦.

مُرْشِدِه، مُكَافِح، مُغْفِله، مُطْعِم، مُؤْثِر، مُتَشَرّفَاً، مُعْطِي))[1]، يقول صاحب الديوان في أبياتٍ له:

وَالنَّصْرُ حَلَّقَ نَحْوَهُ مُتَشَرّفاً يَقْضِي بِمَا يَخْتَارُهُ وَيَشَاءُ[2]

إذ ورد اسم الفاعل من غير الثلاثيّ ((مُتشرّفاً))، والبيت في مدح الإمام عليّ (عليه السلام).

ومن الأمثلة الأُخرى قوله:

واليَوْمُ لَا مِنْ سَكَنٍ سِوَى الصَّدَى فِيهَا مُجِيباً رَجْعُهُ مِلْجَاجَهَا[3]

إذ ورد اسم الفاعل من غير الثلاثيّ ((مُجِيْب))، وهو مأخوذ من (الجواب)، جاء في لسان العرب: ((الجَوابُ معروف: رَدِيد الكلام، والفِعْل: أَجابَ يُجِيبُ))[4]. ويُلحظ هنا حصول إعلال بالنقل والتسكين قد جرى على اللفظ –وهذا على رأي القدماء– إذ الأصل أن يُقال ((مُجْوِب))، وحدث أنّ ((أُلقيت الحركة على الساكن وقُلِبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها))[5]، ويعلّل الدكتور فؤاد حنّا طرزي هذا الإعلال بالحاجة إلى تيسير النطق عن طريق تحقيق الانسجام بين الحركات والحروف، وذلك لاستثقال الكسرة على حرف العِلّة، فلم يكن بدّ من نقل حركة الكسر إلى الحرف الذي قبلها، لتعذّر حذف الياء أو إبقائها ساكنة فيجتمع ساكنان[6]. وأمّا الدكتور عبد الصبور شاهين فيعزو هذا القلب إلى اجتماع الواو والحركة القصيرة الكسرة، فيتمُّ إسقاط الواو ويعوّض عن إسقاطها بمدّ الحركة التي بعدها، والسبب

(١) الديوان: ٤٦/١، ٤٨/١، ٥٠/١، ٥٤/١، ٥٤/١، ٥٩/١، ٦٤/١، ٦٨/١، ٦٩/١، ٧٠/١، ٧١/١، ٨٥/١، ٨٧/١، ٨٩/١، ١٠٢/١، ١٠٨/١، ١١١/١، ١١٥/١، ١٢٧/١، ١٢٨/١، ١٣١/١، ١٣٧/١، ١٤٦/١، ١٤٩/١، ١٦٤/١، ١٧٠/١، ١٨٣/١، ٢٠١/١، ٢٤٧/١، ٢٤٧/١، ٢٤٩/١، ٣٠٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٤٩/١.

(٣) المصدر نفسه: ٨٥/١.

(٤) لسان العرب: مادّة (جوب).

(٥) المنصف: ٢٧٠/١.

(٦) يُنظر: الاشتقاق: ١٧١.

على رأيه أنَّ اللغة تتجنّب توالي أصوات اللين على شكل حركة ثنائيّة، وفي هذا من الثِقل ما لا يخفى، فتلجأ إلى توحيد الحركة لتصبح كسرة طويلة(١).

وفي حال تمثيل خطوات الإعلال مقطعيّاً على رأي الدكتور عبد الصبور شاهين نلمح التغيّرات الآتية:

/م ـُ ج/وِ ـ ب/

/م ـُ ج/Ø ـِ ب/

/م ـُ ج/ـِـ ب/

/م ـُ/ج ـِـ ب/

(١) يُنظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١٩٨- ١٩٩.

ثانياً: صِيغ المبالغة

ويُراد بها الدلالة على الكثرة والمبالغة وهي محوّلة عن اسم الفاعل، ويندرُ اشتقاقها من غير الثلاثيّ[١]، وصيغ المبالغة تأتي بلفظٍ واحدٍ للمذكّر والمؤنث إن عُلِم جنس الموصوف بها، فيُقال: هو رجلٌ وقورٌ، وهي امرأةٌ وقورٌ، فإن لم يُعرف جنس الموصوف، وجب التأنيث والتذكير بحسب المعنيّ بها، فيُقال: لا تعِظ غضوباً ولا غضوبةً[٢]، ويبدو أنَّ صيغ المبالغة منقولة عن أصلٍ منسيّ، فأغلبها يُشعر بأنَّ له دلالة معينة في الأصل، ثمّ نُقِلت مجازاً إلى المبالغة، وبعدها خفِي الأصل واندثر[٣]. وصيغ المبالغة القياسيّة هي[٤]:

١. فَعّال: ومن أمثلتها في الديوان: ((غَنَّاء، رَجَّاف، الجَبَّار، لَمَّاح، الطَّمَّاح، الفَيَّاح، رَوَّاح، وَضَّاح، فَتَّاح، نَشَّاح، مَحَّاح، خَوَّاض، القَوَّاما، الكَرَّار، نَزَّاعَة، مَشَّاء)) [٥]، يقول الدكتور فاضل صالح السامرائيّ في حقّ هذه الصيغة: ((صيغة فعَّال تدلُّ على الحرفة والصناعة وتقتضي الاستمرار والتكرار، والإعادة والتجدد، والمعاناة والملازمة))[٦]، يقول صاحب الديوان:

يَا خَلِيليَّ كَمْ لَيَالٍ تَقَضّتْ مُزْهِرَاتٍ بِرَوضَةٍ غَنَّاءِ[٧]

إذ وردت صيغة المبالغة ((غنّاء)) على وزن ((فَعّال))، وهي مأخوذة من ((الغِنَى))، جاء في لسان العرب: ((أغنى الله الرجل حتّى غنِيَ غِنىً أي صار له مالٌ))[٨].

---

(١) يُنظر: التطبيق الصرفيّ: ٧٧، ودراسات في علم الصرف: ٥٢.

(٢) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ١٥٣.

(٣) يُنظر: المُغني الجديد في الصرف: ٢٥٣.

(٤) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٥٢، والنحو الوافي: ٢٥٨/٣.

(٥) الديوان: ٤٦/١، ٥٤/١، ٦٤/١، ٩٢/١، ٩٣/١، ٩٣/١، ٩٤/١، ١٠٠/١، ١٠١/١، ١٠٢/١، ١٠٨/١، ١١١/١، ١٤٩/١، ١٧٧/١، ١٨٦/١، ١٩٨/١، ٢٤٦/١

(٦) معاني الأبنية في العربيّة: ٩٦.

(٧) الديوان: ٤٦/١.

(٨) لسان العرب: مادّة (غنى).

٢. مِفْعَال: وهذا الوزن مشترك بين صيغة المبالغة وبين اسم الآلة، وربما كان مأخوذاً من اسم الآلة مجازاً ليستعمل في صيغة المبالغة[١]، وما يُرجّح هذا الرأي أنَّ هذه الصيغة لا تقبل التأنيث ولا يمكن جمعها جمع مذكر سالم، إنّما تُجمع كما يُجمع اسم الآلة، فيُقال مثلاً في مِهْذَار مَهَاذِير على حدّ قولهم في مِفْتَاح مَفَاتِيْح[٢]، ومن أمثلتها في الديوان لفظة ((مِقْدَام))، التي وردت في قوله:

مَا ضَرّهَا لَوْ سَالَمَتْ مِقْدَامَهَا فَسَمَتْ مَحَلَّاً لَمْ تَطَلْهُ سَمَاءُ[٣]

وقد جاءت صيغة المبالغة ((مِقْدَام)) على زنة ((مِفْعَال)) بزيادة الميم والألف على الأصل ((قَدِمَ)).

٣. فَعُول: ومن أمثلتها في الديوان: ((نَكُوبَا، هَيُوبَا، لَعُوباً، خَتُولاً، صَدُوق، عَضُوضَاً، الهَصُور، الكَفُور، صَبُور، حَصُور، الضَّحُوك، أَكُولَة))[٤]، وأغلب الظنّ أنَّ هذا البناء قد نُقِلَ من الأسماء الدالة على الذات، فإنَّ تسمية الشيء المفعول به تكون على ((فَعُول)) على الأكثر، ومثاله وقود للشيء الذي تُوقد به النار، ووضوء للماء المتوضّأ به[٥]، يقول صاحب الديوان:

يَا لَعُوباً بِمُهْجَةِ الصَّبّ[٦] دَلّاً وَخَتُولاً[٧] بِجِدّه والمِزَاحِ[٨]

(١) يُنظر: الاشتقاق، فؤاد حنَّا طرزي:١٨٧.

(٢) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ٩٨.

(٣) الديوان: ٣٥٢/١.

(٤) المصدر نفسه: ٦٥/١، ٦٦/١، ٩٣/١، ٩٣/١، ٩٤/١، ١١٢/١، ١٤٢/١، ١٤٤/١، ١٤٥/١، ١٤٨/١، ١٦١/١، ٣٤٢/١.

(٥) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ١٠٠.

(٦) الصّبّ: ((صَبَبْتُ إِلِيهِ صَبَابَة، فأنا صَبّ أي عَاشَق مُشْتَاقٌ))، لسان العرب: مادّة (صبب).

(٧) خَتُولاً: ((الخَتْلُ: تَخَادُعٌ عَن غَفْلَةٍ))، لسان العرب: مادّة (ختل).

(٨) الديوان: ٩٤/١.

إذ وردت صـــيغتا المبالغة ((لَعُوب)) و((خَتُولاً)) في البيت الســـابق، وهي على زِنة ((فَعُول)).

٤. فَعِيل: ومن أمثلتها في الديوان: ((شَـهِيداً، رَقِيب، كَسِـير، سَـمِيع، المَنِيع))[١]، ومع أنَّ هذا الوزن مشـترك بين صـيغة المبالغة والصـفة المشـبّهة، إلَّا أنّ بالإمكان التفريق بينهما بالنظر إلى كون صـيغة المبالغة لا تُشـتقُّ إلَّا من المتعدي، في حين لا تأتي الصفة المشبهة إلَّا من اللازم[٢]، يقول صاحب الديوان:

وأُنَـادِيـكَ يَـا رَقِيبـاً لِبَلْوَى وَشَّـحَتْنَا بالذُّل أَيَّ اتّشَـاحِ[٣]

إذ وردت صيغة المبالغة ((رَقِيباً))، على وزن ((فَعِيل))، والشاعر جعلها منادى نكرة غير مقصودة وفي هذا مبالغة إضافيّة.

٥. فَعِل: ومن أمثلتها في الديوان: ((يَقِظ))، يقول صاحب الديوان:

يَقِظِ الحَفِيظَـةِ مُرْقِـدٌ أعـدَاءَه بِكَرَى[٤] حِمَامٍ حَيْثُ لَا إغْفَاءُ[٥]

إذ وردت صيغة المبالغة ((يَقِظ))، على وزن ((فَعِل)).

وأمّا الصِـيغ غير القياسـية[٦]، فقد ورد منها في الديوان صـيغة ((فِعّيل))، ومن أمثلتها في الديوان: ((مِرّيد، غِرّيد، خِرّيســا، ضِــلّيل))[٧]، وهذا الوزن من ناحية المظهر يقترب من ((فَعّال))، ودلالته لا تقتصر على التكرار فقط، بل تتعدّاها إلى الولوع بالشيء، فمثلاً ((ضِلّيل)) هو من كان مولعاً بالضلالة والابتعاد عن جادّة الصواب[٨].

(١) الديوان: ٤٨/١، ٩٤/١، ٩٨/١، ١٠٢/١، ٣٤٨/١.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٢٤٧/٣، ودراسات في علم الصرف: ٥٣.

(٣) الديوان: ٩٢/١.

(٤) الكَرَى: ((النّوم))، لسان العرب: مادّة (كرى).

(٥) الديوان: ١/ ٢٤٤.

(٦) يُنظر: المهذّب في علم التصريف:٢٤٠، وشذا العرف في فن الصرف: ١٢٢.

(٧) الديوان: ١٣٩/١، ١٤٤/١، ١٦١/١، ١٧٧/١.

(٨) يُنظر: المغني الجديد في علم الصرف: ٢٥٨.

يقول صاحب الديوان:

فاعْجِبْ بضِـــلّيلٍ قَضَـــى أيَّامَهُ فِي الشّركِ أنَّى تَرتَضيهِ عِصَامَا[1]

وفي البيت وردت صـيغة المبالغة ((ضِـلّيلٍ))، على وزن ((فِعّيل))، وجذرها من الثلاثي المتعدي ((ضَـلَّ)) على وزن ((فَعَلَ))، أي أنّه كثير الضـلال تائه، وهو يضِـلُّ نفسـه، فكيف يهدي غيره؟! لذا فإنّ اتّخاذ الأمّة له إماماً وقائداً يجرّ عليها الويلات والكوارث.

(١) الديوان: ١/١٧٧.

ثالثاً: اسم المفعول

وهو وصف طارئ يُصاغ من الفعل المُسند للمجهول للدلالة على من وقع عليه فعل الفاعل[١]، ويأتي من الثلاثيّ المجرّد على زنة ((مَفْعُول))، ولا يُصاغ اسم المفعول في الغالب من غير المتعدّي، فإن جيء به من اللازم تمّت تعديته بالمصدر أو الجار والمجرور أو المفعول فيه (ظرف الزمان أو المكان)[٢]، ومن أمثلته في الديوان: ((مَشْحُوذ، مَشْبُوبة، مَعِيب، مَسُكُوبا، مَرْضُوض، مَحْفُوفة، مَأْمُون، مَلْمَومة، مَلْهُوف، مَعْقُود، مَغْرُور، مَفْؤُود، المُفْقُود، مَرْهُوْب، مَعْقُوْل، مَصْقُوْل، مَلُوْم، مَقْرُوْنَة))[٣]، يقول صاحب الديوان:

كَمْ بِعَلي الطُّهْر مِن آيَةٍ في مثلِها الإعْجَازُ مَعْقُولُ[٤]

إذ ورد اسم المفْعُول ((مَعْقُول))، على وزن ((مَفْعُول)).

وفي حال صوغه من غير الثلاثيّ يكون ذلك بالمجيء بمضارعه، ثمّ قلب حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر[٥]، ومن أمثلته في الديوان: ((مُفرَداً، مُوزَّع، مُرسَل، مُغْرَم، مُرْتَجَاً، مُمَنَّعاً، مُرَمّلاً، مُبَاح، مُسْتَبَاح، مُوَطَّد، مُفَدّى، مُؤَبَّد، المُعْتَمَد، المُسْتَضَام، مُحْتَكَم، مُلقَى، مُسَدّدون، مُهَذَّبُون، مَؤخَّر، مُسْتَدَام، مُجَرّب، المُجَابَة))[٦]، يقول صاحب الديوان:

يَعْزُزْ عَلَيَّ بأنْ أرَى أَشْلَاكَ طَعْماً لِلنُّسُورِ

(١) يُنظر: المهذّب في علم التصريف:٢٤٣، والتطبيق الصرفيّ: ٨١، ودراسات في علم الصرف: ٥٥.

(٢) يُنظر: الاشتقاق، فؤاد حنّا طرزي: ١٧٥.

(٣) الديوان: ٥٣/١، ٥٦/١، ٦٥/١، ٧٠/١، ٧١/١، ٧٥/١، ٨٨/١، ٩٠/١، ١٢٩/١، ١٣٤/١، ١٣٧/١، ١٤٠/١، ١٤٩/١، ١٨٦/١، ١٨٩/١، ٢٢٩/١، ٢٤٨/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٨٦/١.

(٥) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٥٩.

(٦) الديوان:٤٨/١، ٤٩/١، ٤٩/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦٠/١، ٧٠/١، ٩٢/١، ١٠٦/١، ١٠٨/١، ١٠٩/١، ١١٠/١، ١٢٨/١، ١٢٩/١، ١٤٩/١، ١٥٤/١، ١٧٤/١، ١٧٤/١، ١٧٤/١، ٢٠٦/١، ٢٤٤/١، ٢٦٧/١.

وَأَرَاكَ فِي رَمْضَـــائِهـا مُلْقَىً بِضَاحِيةِ الهَجِير[1][2]

إذ ورد هنا اسم المفعول من غير الثلاثيّ، وهو ((مُلْقَى))، وفعله ((أُلْقِيَ))، وعند صياغة اسم المفعول منه يؤتى بمضارعه ((يُلْقَى))، ثمَّ يُحْذف حرف المضارعة ويُبدل ميماً مضمومة مع فتح ما قبل الآخِر، فيصير وزنه على ((مُفْعَل)).

وقد يكون الفتحُ مقدّراً، وذلك في مثل: ((مُبَاح ومُسْـــتَباح ومُسْـــتَدام والمُجَابَة))[3]، إذ أصلها: ((مُبْيَح، ومُسْتَبْيَح، ومُسْتَدْيَم، والمُجْوَبة))، فجرى عليها إعلال بنقل الفتحة إلى الساكن قبلها، ثمَّ قُلِبت الواو والياء ألفاً لتحرُّكهما في الأصـــل وانفتاح ما قبلهما[4]، يقول صـــاحب الديوان:

وَعَلَى رَحْلِهِ عَدَتْ ضَابِحَاتٍ فَلَهُ اللهُ مِنْ خَبَاً مُسْـتَبَاحِ[5]

إذ ورد في البيت أعلاه اســـم المفعول من غير الثلاثيّ ((مُسْـــتَبَاح))، وقد جرى عليه إعلال على النحو الذي مرّ ذكره.

(١) الهَجِير: ((هو نِصفُ النَّهار عِنْدَ اشْتِدادِ الحَرّ))، لسان العرب نقلاً عن الجَوْهَريّ: مادّة (هجر).

(٢) الديوان: ١٥٤/١.

(٣) المصدر نفسه: ٩٢/١، ١٠٦/١، ٢٠٦/١، ٢٦٧/١.

(٤) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة: ١٥٧.

(٥) الديوان: ١٠٦/١.

رابعاً: الصفة المشبّهة

وتدلّ على وصف ثابت ودائم في صاحبه، ويعني هذا ملازمة الصفة لصاحبها من دون التقيّد بزمنٍ ما، وتتميّز عن اسم الفاعل بثبوت معناها في مَن وُصِف بها، في حين أنّ اسم الفاعل يُرادُ به الدلالة على الحدوث والتغيُّر[١]، وربّما أُريد بالصفة المشبَّهة معنى الحدوث والتجدُّد، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[٢]، والتفريق بين الصفة المشبّهة الدالّة على الحدوث والتجدّد، وبين الأُخرى الدالة على الثبوت والاستمرار يكون عن طريق اقتران الحادثة بالزمان، مثل: بلاؤك حَسَنٌ اليومَ [٣]، ووجه الشبه بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل يبينه العلّامة جمال الدين الجيانَي (ت٦٧٢هـ) بقوله: ((وشُبّهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى ما هو له، وفي قبول التأنيث والتثنية والجمع، بخلاف أفعل التفضيل، وفي سلامة بنيتها من عروض التغيير، بخلاف أمثلة المبالغة))[٤].

لقد كان مصطلح الصفة المشبّهة عند علماء اللغة القدماء قد بُني على شبهٍ صرفيّ ونحويّ باسم الفاعل، فقد تبيّن لهم أنَّ الصفة المشبهة تماثل اسم الفاعل في الدلالة على الفاعليّة والحدث، ويكون تصرّفها في إفرادها وتثنيتها وجمعها وفي تذكيرها وتأنيثها يُشبه تصرّف اسم الفاعل هذا من الناحية الصرفيّة، ومن الناحية النحويّة، فإنّها تقع موقع الفعل ويكون لها فاعل مرفوع مثله[٥].

ويبيّن الدكتور فؤاد حنّا طرزي سبب مجيء الصفة المشبّهة على أوزان كثيرة ومضطربة، بأنّه ناجم عن كون الكثير من هذه الصفات موغلة في القدم بالنسبة إلى تأريخ التطور اللغويّ، وهو يتساءل عن أصل الاشتقاق، أهو الفعل أم كانت أصلاً لأفعالها، ويرجّح

(١) يُنظر: المهّذب في علم التصريف: ٢٥٣، وجامع الدروس العربيّة: ١٨٥/١

(٢) القرآن الكريم، سورة الزُّمَر، الآية ٣٠.

(٣) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ١٦٠.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٤٧١/١.

(٥) يُنظر: المغني الجديد في علم الصرف: ٢٦٩.

كون الصفات أصلاً لأفعالها مؤيّداً رأيه بأنّ الصفات أقرب للتجسيد، واللغة تنحو في تطورها إلى الانتقال من التجسيد إلى التجريد(١). وهو رأي جدير بالتأمل والنظر.

وتساؤله في محلّه، فالصفات المشبهة المشتقة من فعلٍ واحد كثيرة، على الرغم من أنَّ الفرق بين معانيها لا يظهر واضحاً، ولذا يحسُن القول بأنَّ تلك الصفات المشبّهة تمثّل مرحلة زمنية من مراحل ارتقاء اللغة، إلّا أنَّ الصفات الجديدة لم تُلغِ القديمة تماماً، بل تسايرتا معاً في أحيان كثيرة، ومن الممكن تسمية هذا العامل بالعامل الزمني، ويمكن إضافة عامل آخر هو العامل المكاني، فكلُّ قبيلة استعملت صفةً مشبّهة على وزن بعينه، واستعملت القبائل الأُخرى أوزاناً أُخر، ثمّ حدث الأخذ والتبادل بينها، فصار للفعل الواحد أكثر من صفة مشبّهة اُشتقّت منه.

ويعقد الشيخ مصطفى الغلاييني مقارنة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة يخلص فيها إلى نقاط الاختلاف بينهما، منها: دلالة اسم الفاعل على الطّروء والتجدّد، ودلالتها على الثبوت والبقاء، واقتصار الدلالة الزمنيّة لاسم الفاعل على زمنٍ بعينه، واستغراق الصفة المشبّهة للزمان نسبيّاً، وصوغها من اللازم وعدم تقيّد اسم الفاعل بذلك، وإنّها لا تجري على وزن المضارع في السكون والحركة(٢).

وتُصاغ من الباب الرابع ((فَعِلَ – يَفْعَلُ)) على جملة من الأوزان(٣)، ومما ورد من تلك الأوزان في الديوان:

١. أَفْعَل للمذكر وفَعْلَاء للمؤنث: وذلك إن كان الفعل دالّاً على العيوب أو الألوان أو الحِلى، يقول الرضيّ الأستراباذي: ((ما كان من العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى، ومن الحِلى كالسواد والبياض والزَّبب والرَّسح والجَرَد والهضْم و الصَّلع – أن يكون على

(١) يُنظر: الاشتقاق: ١٧٩.

(٢) يُنظر: جامع الدروس العربيّة: ١٩٢.

(٣) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١١٧.

أفْعَل، ومؤنثه فَعْلاء))[1]، وممّا ورد من تلك الأوزان في الديوان: ((الصَّهْبَاء، الظَّلْمَاء، مَلْسَاء، السَّمْرَاء، الوَرْهَاء، الخَضْرَاء، صَمّاء، شَعْوَاء، عَجْفَاء، أَغْبَر، كَحْلَاء، أَنْكَد، لَمْيَاء، أَشْوَس، أَجْرَد، حَسَنَاء، حَمْقَاء، أَصْيَد، الغَمّاء، شَهْبَاء، صَفْرَاء، وَرْقَاء، البيضاء))[2]، يقول صاحب الديوان:

مَلَكَتْ هَوَاكَ غَرِيرَةٌ حَسْنَاء وَسَبَتْ فُؤَادَكَ نَظْرَةٌ حَمْقَاءُ

فَارْبَعْ عَلَى ظَلْعِ الهَوَانِ فَمَا عسَى يُجْديكَ لو شَطَّ المَزارُ نِداءُ[3]

فقد وردت الصفتان المشبهتان ((حَسْنَاء)) و((حَمْقَاء))، كلاهما على وزن ((فَعْلاء)) وجذرهما ((حَسُنَ)) و((حَمُقَ)) بزيادة الألف والهمزة عليه، بيد أنَّ الأولى تدلُّ على حِلية وهو الحُسن، والثانيّة تدلُّ على عيب وهو الحماقة.

٢. فَعْلَان للمذكر وفَعْلَى للمؤنث: إن كان الفعل دالاً على خلوٍ أو امتلاء، من أمثلته في الديوان: ((غَرْثَى، حَرّى، ظَمْآن، رَحْمَان، رَيّان، حَسْرَى، غَضْبَى، ثَكْلَى، جَذْلَان، مَلآن))[4]، يقول صاحب الديوان:

فَمَن رَامَ أنْ يأسَى عَلَى مَا أَصَابَهُ مِنَ الدَّهْرِ مَهْمَا روَّعَتْهُ النَّوَائِبُ

لِيَأسَ لِسِبْطِ المُصْطَفَى يَومَ كَربَلا قَضَى وَهُوَ ظَمْآنُ الحُشَاشَةِ سَاغِبُ[5]

وموضع الصفة المشبَّهة في البيتين ((ظَمْآن))، وجاءت على وزن ((فَعْلَان)) للدلالة على الخلو، أنّ الشاعر استعمل الصفة المشبهة ((ظَمْآن)) للدلالة على العطش، في حين استعمل اسم الفاعل ((سَاغِبُ)) للدلالة على الجوع، إذ أنّ وقع العطش أقسى

(١) شرح شافية ابن الحاجب: ١/١٤٤.

(٢) الديوان: ١/٤٥، ٤٦/١، ٤٧/١، ٤٧/١، ٤٩/١، ٥٠/١، ٥٠/١، ٦٢/١، ٦٩/١، ٧٦/١، ٩٢/١، ١٠٣/١، ١٠٨/١، ٢٣٣/١، ٢٣٣/١، ٢٤٥/١، ٢٤٦/١، ٢٤٨/١، ٢٤٩/١، ٢٥٣/١، ٣٨٠/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٣/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٧/١، ٥٢/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٧١/١، ٩٩/١، ١٠٥/١، ١١٨/١، ١٧٤/١.

(٥) المصدر نفسه: ٥٩/١.

وأفظع وأسرع فناسبه استعمال الصفة المشبهة الدالة على الثبات، في حين أنّ الجوع أقلّ وطأةً وأبطأ حدوثاً فكان استعمال اسم الفاعل الدال على الحدوث موافقاً له، وهناك قرائن تمنح الصفة المشبهة ((ظَمْآن)) مزيداً من الثبوت، منها السياق الخارجي المتمثّل في عظمة مصاب الأمام الحسين (عليه السلام)، ومنها السياق اللغويّ المتجسّد في الإضافة وورودها في جملة اسميّة حالية ودلالة الفعل ((قَضَى)).

ويُلاحظ أنّ الصفات المشبّهة من باب ((فَرِح))، لها درجات في الثبوت، فمنها ما يسرعُ زواله كالصفات الدالة على السرور والغضب ونحو ذلك، ومنها ما هو ثابت وباقٍ في موصوفه كالصفات الدالة على الألوان والعيوب والحلية، ومنها ما يزول ببطء كالصفات الدالة على الخلوّ والامتلاء[١].

ويغلب صوغ الصفة المشبّهة من باب ((فَعُلَ – يَفْعُلُ)) على طائفة من الأوزان بعينها، ومما ورد من هذه الأوزان في الديوان ما يأتي:

١. فَعَل: ومن أمثلته في الديوان: ((الحَسَن، الصَمَد، بَطَل))[٢].

يقول صاحب الديوان:

لله مِن بَطَلٍ هَصُورِ[٣] فِي الرَّوْعِ مَرهُوبِ الزَّئيرِ[٤]

إذ وردت الصفة المشبهة ((بَطَل))، على وزن ((فَعَل))، والبيت في الثناء على الإمام العباس (عليه السلام).

٢. فُعَال: ومن نظائره في الديوان: ((ذُعَاف، هُمَام، صُرَاح، الزُؤَام، لُهَام))[٥]، يقول صاحب الديوان:

---

(١) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ٦٧.

(٢) الديوان: ١٢٦/١، ١٢٧/١، ١٤٩/١.

(٣) الهَصُور: ((الأَسَدُ الشَّدِيدُ الَّذي يَفْتَرِسُ ويَكْسِرُ))، لسان العرب: مادّة (هصر).

(٤) الديوان: ١٤٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٦/١، ٥٣/١، ٩٧/١، ١٣٦/١، ١٥١/١.

يَومٌ أَبِيُّ الضَّـــيْمِ قَادَ فَوَارِسَـــاً مِنْ بأسِـهَا المَوتُ الزُّؤامُ[١]يَهِيدُ[٢]

إذ وردت في البيت الصفة المشبهة ((الزُّؤام))، على وزن ((فُعَال)).

٣. فَعَال: ومما جاء منه في الديوان: ((الجَوَاد، عَوَان))[٣]، يَقول صاحب الديوان:

يَهْتزُّ لِلْحَربِ العَوَانِ[٤]مَتَى دَنَـا

وَيَطِيـبُ إنْ دَاعِي المَنِيَّـةِ أَعْلَنَـا

لِثَبَاتِ جأشٍ صَـــافَقَتْهُ يَدُ المُنَى

يَهْوَى القِراعَ وكَمْ بِـه دَوَّى القَنَـا وَالشُّـوسُ مِنْ لَهَبِ الوَطِيسِ ظِمَاءُ[٥]

والأبيات مخمّسة، والصفة المشبهة فيها ((عَوَان)) على زنة ((فَعَال)).

وتأتي الصفة المشبهة على عِدةٍ من الأوزان المشتركة بين بابي ((فَعِل)) و((فَعُل))[٦]، ومما جاء من هذه الأوزان المشتركة في الديوان الآتي:

١. فَعِيل: وهذه الصيغة مشتركة بين الصفة المشبّهة وصيغة المبالغة، ويرى الدكتور عبد الله أمين أنَّ التمييز بينهما يكون من خلال الفعل الذي أُخِذت منه، فإن كان لازماً فهي صفة مشبّهة، وإن كان متعدّياً فهي صيغة مبالغة[٧]، وبالإمكان التفريق بين الصفة المشبّهة واسم الفاعل عند اشتراكهما في هذا الوزن من خلال الانتباه إلى السياق. ومن أمثلته في الديوان: ((رَقِيق، غَرِيب، عَجِيب، أَمِين، نَزِيل، كَرِيم، خَصِيب،

(١) الزؤام: ((عَاجِلٌ، وقِيلَ سَرِيعٌ مُجْهِزٌ، وقِيلَ كَرِيه))، لسان العرب: مادّة (زأم).

(٢) الديوان: ١٣٦/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٧/١، ٣٦٤/١.

(٤) العَوان: ((وحَرْبٌ عَوَان: كان قَبْلَهَا حَرْب))، لسان العرب: مادّة (عون).

(٥) المصدر نفسه: ٣٦٤/١.

(٦) يُنظر: الاشتقاق، فؤاد حنّا طرزي: ١٨٣.

(٧) يُنظر: الاشتقاق: ٢٦٥.

قَلِيل، عَنِيفَاً، عَصِـــيب، العَرِيض، قَدِيمَاً، الجَدِير، خَلِيق، زَنِيم، زَعِيم، طَلِيق، وَحِيدَاً، لَحِيد، بَطِير، هَشِيم، الغَرِيق))[1]، يقول صاحب الديوان:

وَالبَتُولُ العَذْرَاءُ قَاسَـــتْ جِهَاراً ألَمَ السَّـوطِ مِن زَنِيمِ[2]سَـجَاحِ[3]

إذ وردت الصفة المشبهة ((زَنِيم))، على زنة ((فَعِيل))، وجذر الصيغة هو ((زنم)) بزيادة الحركة الطويلة الياء، وعلى هذا يكون البناء المقطعيّ لـ((زَنِيم)) على النحو الآتي:

/ز ـَ/ن ـِ م/.

٢. فَعِل: ومما جاء منه في الديوان: ((جَلِد، حَرِد، صَـعِق، قَلِق، عَجِلاً، قَمِن، سَـمِح))،[4] يقول صاحب الديوان:

أَيُّ رَزَايَا الطَّفّ تَبْقَى جَلِداً لَهَا، وَكُلٌّ لِلحَشَـى أَمَاجَهَا[5]

وقد وردت في البيت الصفة المشبهة ((جَلِد)) على وزن ((فَعِل)).

٣. فِعْل: ومن أمثلته الواردة في الديوان: ((السّبط، عِلج، خِلّ، طِفْل، بِكْر))[6].

جاء في الديوان:

وَغَدَا السّـبطُ مُفْرَداً بَيْنَ قَوْمٍ كَفَرُوا بِـالكِتَـابِ وَالأَنْبِيَـاءِ[7]

والصفة المشبّهة في البيت هي ((السّبْط)) ووزنها ((فِعْل)).

---

(٢) الديوان: ٤٦/١، ٤٨/١، ٤٩/١، ٥٠/١، ٥٣/١، ٥٣/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٣/١، ٦٥/١، ٧٤/١، ٨٦/١، ٩٣/١، ٩٣/١، ٩٨/١، ١٠٩/١، ١١١/١، ١١٦/١، ١٣٨/١، ١٤٥/١، ١٨٢/١، ٣٨٧/١.

(٢) زَنِيم: ((مَوْسُوم بالشّرّ))، لسان العرب: مادّة (زنم).

(٣) الديوان: ٩٨/١.

(٤) المصدر نفسه: ٩١/١، ١٣٤/١، ١٤١/١، ١٥٣/١، ٢٠٨/١، ٢٧٦/١، ٣٣٣/١.

(٥) المصدر نفسه: ٩١/١.

(٦) المصدر نفسه: ٤٨/١، ٥٠/١، ٧٦/١، ١٤٧/١، ٢٧٠/١.

(٧) المصدر نفسه: ٤٨/١.

٤. فَعْل: ومن أمثلته في الديوان: ((الرَّحْب، العَضْب، شَهْم، قَرْم، صَبّ، الرَّطْب، غَضّاً، فَرْداً، صَعْب))[١]، يقول صاحب الديوان:

فَسَقاهُمْ بِالعَضْبِ[٢] كَأسَ وَبِهِمْ ضَاقَ وَاسِعُ البَيْدَاءِ[٣]

إذ ورد في البيت الصفة المشبهة ((العَضْبِ)) على زنة ((فَعْل)).

٥. فُعْل: ومن أمثلتها في الديوان: ((حُرّة، المُرّ، قُبّ، حُلْو، الطُهْر، صُلْب))[٤]، يقول صاحب الديوان:

وَفَتَىً بِضَرْبِ رُؤُوسِهَا وَبِطَعْنِ ثُغْرَتِهَا بَصِيرِ

غَيظِ العَدُوّ إذَا سَطَا حُلْوِ الفَكَاهَةِ للعَشِيرِ[٥]

إذ وردت في البيت الصفة المشبّهة ((حُلْو)) على وزن ((فُعْل))، والواو في (حُلْو) شبه حركة، ويمكن كتابة الكلمة مقطعيّاً في حالة الوقف على النحو الآتي: /ح ـُ ل و/.

(١) الديوان: ٤٨/١، ٤٨/١، ٥٣/١، ٧٣/١، ٨٦/١، ٩٣/١، ١١٣/١، ١١٦/١، ١٥١/١.

(٢) العَضْب: ((السّيفُ القَاطِع))، لسان العرب: مادّة (عضب).

(٣) الديوان: ٤٨/١.

(٤) المصدر نفسه: ٦٣/١، ٨٩/١، ١٠٦/١، ١٥١/١، ٢١١/١، ٢٨٣/١.

(٥) المصدر نفسه: ١٥١/١.

خامساً: اسم التفضيل

يُصار أحياناً إلى المفاضلة بين شيئين، وتستعمل اللغات ومنها العربيّة طُرقاً معينةً لإجراء تلك المفاضلة، إذ دأبت العربية على استعمال صيغةٍ خاصّة لذلك، تأتي على وزن واحد ((أَفْعَل)) للمذكر، ليُدلّ بها على الشراكة بين شيئين في صفةٍ، وتفوّق أحدهما على شريكه فيها، ومن أمثلة اسم التفضيل في الديوان: ((أَحْلَى، أَمْضَى، أَبْهَى، أَدْهَى، أَمْضّ، أَسْخَى، أَرْسَى، أَسْرَع، أَضْعَف، أَوْفَر، أَعْذَب، أَبْلَغ، أَعْلَا، أَجْمَل، أَفْظع، أعظم، أَكْرَم، أَعْذَب))[1].

ويأتي مؤنثه على زنة ((فُعْلَى))، ومن أمثلته في الديوان: ((دُنْيَا، عُلْيَا، الحُسْنَى، الطُّوْلَى، طُوْبَى، سُعْدَى، كُبْرَى))[2].

ويشترط لصياغته جملة من الشروط وهي: أن يُصاغ من الفعل، وأن يكون الفعل ثلاثيّاً، متصّرفاً، تامّاً، يحتمل التفاوت، مثبتاً، ليس الوصف منه على ((أَفْعَل – فَعْلَاء)) مما يدلّ على لون أو عيب أو حلية[3]، وتكون صياغته مما فقد بعضاً من الشروط الآنفة بأن يؤتى بمصدر الفعل الذي يُراد صوغ اسم التفضيل منه، وجعله تمييزاً منصوباً بعد أشدّ أو أكثر أو ما يُناسبه من أسماء التفضيل المساعدة[4]، ويبيّن الدكتور عبد الله درويش سبب اشتراط النحويّين ألّا يكون الوصف من الفعل المراد صوغ اسم التفضيل منه على ((أَفْعَل – فَعْلَاء))، بأنَّهم قالوا: إنّ مجيء اسم التفضيل من الفعل الذي وصفه على ((أَفْعَل – فَعْلَاء)) يؤدّي إلى حدوث لبس بين اسم الفاعل واسم التفضيل[5]. ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين

(١) الديوان: ٤٥/١، ٤٧/١، ٤٩/١، ٤٩/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦٠/١، ٦٠/١، ٦٣/١، ٦٦/١، ٧٢/١، ٧٣/١، ٨٥/١، ١٠٠/١، ١٦٧/١، ١٦٧/١.

(٢) المصدر نفسه: ٥٢/١، ٧٥/١، ١٢٦/١، ١٢٧/١، ٢٠٤/١، ٢٧٠/١، ٣٨٤/١.

(٣) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٧٤/٣– ١١٨.

(٤) يُنظر: مختصر الصرف، الدكتور عبد الهادي الفضلي: ٦٢.

(٥) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٧٤.

أنَّ بعض الشروط غير لازمة لصياغة اسم التفضيل، لمجيء صِيغ عديدة منها عن العرب الموثوق بفصاحتهم، والشروط غير اللازمة عنده هي أن يكون الفعل تامّاً، وألّا يكون الوصف منه على ((أَفْعَل- فَعْلَاء))[١]، وفي رأيه تيسير وتوسعة في اللغة، ولكنّه يُناقض ما استقرّ عليه علم الصرف، ولاسم التفضيل باعتبار لفظه حالات أربع[٢]:

١. يتمّ تجريده من ال ولا يُضاف، وفي هذه الحالة يتعيّن أن يكون مفرداً مذكّراً، ويؤتى بالمفضول عليه بعده مجروراً بمِن، ومن أمثلة هذه الحالة في الديوان قوله:

المَوْتُ أَعْذَبُ مِنْ حَيَاةٍ طَاوَلَتْ فِيْهَا بَنِي المَجْدِ الأَثِيْلِ[٣] طُغَاتُهَا[٤]

إذ ورد اسم التفضيل ((أَعْذَب)) مفرداً مذكّراً لكونه مجرداً من ال والإضافة، وقد جيء بالمفضول بعده مجروراً بِمِن، و((أَعْذَبُ)) على وزن ((أَفْعَل)) بزيادة الهمزة، وجذر الكلمة ((عَذُبَ))، ووزنه ((فَعُلَ)).

٢. أن يشتمل على ال، فيتعيّن أن يوافق موصوفه في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ولا يأتي المفضول بعده مجروراً بمِن، ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله في وصف الذات الإلهيّة:

فَلَهُ اليَدُ الطُّولَى عَلَى مَنْ قَدْ بَرَاهُ مَدَى الأَبَدْ[٥]

إذ استعمل الشاعر اسم التفضيل مطابقاً لموصوفه لكون ((الطَّوْلى)) مقترناً بال.

٣. أن يكون مضافاً إلى نكرة، ولا بُدّ هنا أن يكون اسم التفضيل مفرداً مذكّراً، ويكون المضاف إليه مطابقاً للموصوف، ومن أمثلته في الديوان قوله يصف رزية يوم الطفّ:

---

(١) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١١٨- ١١٩.

(٢) يُنظر: شذا العرف في فنّ الصرف: ١٢٩-١٣٠، ودراسات في علم الصرف: ٧٥.

(٣) الأثِيل: ((كلُّ شَيْءٍ قَدِيم مُؤصَّل))، لسان العرب: مادّة (أثل).

(٤) الديوان: ٧٢/١.

(٥) المصدر نفسه: ١٢٧/١.

وَأَعْظَمُ خَطْــبٍ أَعْقَــبَ القَلْــبَ لَوْعَــةً هُجُومُ العِدَى بِالْخِيْلِ وَالذُّبّلِ[١] الرُّقْشِ[٢]

إذ ورد اسم التفضيل ((أَعْظَم)) مضافاً إلى النكرة ((خَطْبٍ))، لذا جاء مفرداً ومذكّراً، إذ جاء اسم التفضيل على وزن ((أَفْعَل)) بزيادة الهمزة على جذر الكلمة ((عَظُمَ)) وهو على وزن ((فَعُلَ)).

٤. أن يكون مضافاً والمضاف إليه معرفة، فيجوز في هذه الحالة إفراده وتذكيره، ويجوز أيضاً مطابقته لموصوفه، ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله:

بِحُسَامِهِ الإسلَامُ أَتْلَعَ[٣] رَأْسَهُ فَزَهَــتْ بِرَائِقِ نُورِهِ البَطْحَــاءُ

لَوْلَاهُ مَـا دَانَـتْ لِـدِينِ مُحَمَّـدٍ عُلْيَـا قُرَيْشٍ لَا وَلَا الأَحْيَـاءُ[٤]

إذ ورد اسم التفضيل هنا مضاف إلى معرفة، وقد طابق الشاعر بين اسم التفضيل والمفضل عليه ((قُريش))، ولم يقل الشاعر ((أعلى قريش)) رغم كونها مستقيمة في الوزن الشعري، أذ يبدو أنّ المطابقة جاءت للزيادة في الوصف، وقد يكون المراد منها الذات لا الوصف، وهذا ما يبدو أقرب لمراد الشاعر في لفظ ((عُليا قريش)).

(١) الذُّبّل: ((قَنَاً ذَابِل: دَقِيق لأصِق اللّيط، والجمع ذُبَّلٌ وذُبُلٌ))، لسان العرب: مادّة (ذبل).

(٢) الديوان: ١٦٧/١.

(٣) أتْلَعَ: ((أَتْلَعَ رَأْسَه: أَطْلَعَهُ فَنَظَر))، لسان العرب: مادّة (تلع).

(٤) الديوان: ٢٤٨/١.

سادساً: اسما الزمان والمكان

ويأتي من الثلاثيّ على وزنين هما ((مَفْعَل)) إن كان مأخوذاً من المضـــارع المفتوح العين أو مضـــمومها، وكذلك إن كان فعله ناقصـــاً من دون النظر إلى حركة عينه[١]. ومن أمثلته: ((مَرْبَع، مَغْنَى، مَطَاف، مَعْرَك، مَدْمَع، مَرَاح، مَجَال، مَأْتم، مَبْسَـــم، مَقَاما، مَحَلّهم، مَرْعَى، مَقْعَد، مَأْوَى، مَجْمَعها، مَطْعَمها، المَعَاد، المَزَار، مَرْمَى))[٢]، يقول صاحب الديوان:

لَا وَعَيْنَيْكَ مَا صَـــدَقْتُكَ حُبَّاً بِسَـــقَـامٍ وَمَـدْمَـعٍ سَـــفَّـاحِ
إنْ أَطَعْـتُ الوُشَـــاةَ فِيـكَ وكلَّا مَا صَدُوقُ الهَوَى مُطِيعُ اللَّوَاحِي[٣][٤]

قد ورد في البيت الشـعريّ الآنِف اسـم المكان ((مَدْمَع))، على وزن ((مَفْعَل))، وذلك لأنَّ مضـــارع فعله يقع على ((يَدْمَعُ)). والوزن الآخر هو ((مَفْعِل))، وذلك إن كان الفعل مثالاً واويّاً صحيح اللام، أو كان الفعل مكسور العين في المضارع صحيح اللام، ومن أمثلته: ((مَجْلِس، مَوْقِف، المَسِيْر، المَبِيْت، مَضْرِب، مَوْئِلاً، مَوْعِد، مَوْرِد))[٥]، يقول صاحب الديوان:

حَتَّى وَقَفْنَ بِمَجْلِسٍ فِيهِ الضَّـلَالُ عَلَا الرَّشَدْ
أسْـــرَى وَكَـافِـلُ عِزّهَـا يَسْرِي ذلِيلاً فِي صَفَدْ[٦]

إذ ورد في البيتين اسـم المكان ((مَجْلِس))، ووزنه ((مَفْعِل))، إذ إنَّ مضـــارعه مكســـور العين.

ويُصـــاغ من غير الثلاثي على زنة اســـم المفعول بإبدال حرف المضـــارعة ميماً مضـــمومة وفتح ما قبل الآخِر، أي على زنة اســـم المفعول والتفريق بينهما من خلال قرائن

(١) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٦٩، والاشتقاق، فؤاد حنَّا طرزي: ١٦٤– ١٦٥.

(٢) الديوان: ٤٥/١، ٥٣/١، ٦٣/١، ٧٣/١، ٩٤/١، ٩٤/١، ١٠٣/١، ١٠٧/١، ١١٤/١، ١٤٤/١، ١٦٤/١، ١٦٨/١، ١٨٢/١، ١٨٤/١، ١٩٨/١، ٢٠١/١، ٢٠١/١، ٢٠٩/١، ٢٧٠/١، ٢٧٠/١.

(٣) اللّوَاحِي: ((لَحَا الرَّجُلَ يَلْحَاهُ لَحْيَاً: لَامَهُ وعَذَلَهُ وشَتَمَهُ))، لسان العرب مادّة (لحا).

(٤) الديوان: ٩٤/١.

(٥) المصدر نفسه: ٧٣/١، ٧٣/١، ١٣٠/١، ١٧٦/١، ١٧٨/١، ١٨٤/١، ٢٠٩/١، ٢٨٣/١، ٢٨٣/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٣٠/١.

الكلام[١]، ومن أمثلتـه: ((مُسْـــتَقِرّاً، مُعْتَرَك، المُخَيّم، المُصَـــلّى، مُلْتَقَـاه، مُرْتَبَع، مُرْتَقَى، مُجْتَمَع))[٢]، يقول صاحب الديوان:

لَولَا الشَّـــهَادَةُ وَهَيَ أَعْلَا مَرْتَباً لَقَضَـتْ عَلَى أَعْدَائِهَا شَـفَرَاتُهَا[٣]

فَتَوَوا بِمُعْتَرَكٍ بِهِ عَرَكَ الأَسَـــى فُرْسَـــانُها وَوَهَتْ بِهِ عَزَماتُهَا[٤]

وجاء في البيتين أعلاه اســـم المكان من غير الثلاثي ((مُعْتَرَك))، مُصـــاغاً على زِنة مضـــارعه مع إبدال حرف المضـــارعة ميماً مضـــمومة وفتح ما قبل الآخِر، ووزن ((مُعْتَرَك)) ((مُفْتَعَل))، والجذر الثلاثي له ((عَرَكَ)) على وزن ((فَعَل))، جاء في اللسـان: ((عَرَكَ الأَدِيمَ وغيره يَعْرُكُه عَرْكاً))[٥].

(١) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٦٩.

(٢) الديوان: ٦٥/١، ٧٣/١، ١١٧/١، ٢١٩/١، ٢٣٥/١، ٢٥٩/١، ٣٥٣/١، ٣٨٥/١.

(٣) شَفَرَاتُها: ((شَفْرَة السّيفِ: حَدّهُ))، لسان العرب: مادّة (شفر).

(٤) المصدر نفسه: ٧٣/١.

(٥) لسان العرب: مادّة (عرك).

سابعاً: اسما المَرّة والهَيْأَة

يعرّف الدكتور فخر الدين قباوة اسم المرّة على أنّه: ((اسم مصوغ من المصدر الأصلي، للدلالة على حدوث الفعل مرّة واحدة))[١]، وتكون صياغة اسم المرّة من الفعل الثلاثي على وزن ((فَعْلَة))، يقول ابن خالويه (ت٣٧٠هـ): ((ليس في كلام العرب: المصدر للمرّة إلّا على فَعْلة، نحو: سَجَدْتُ سَجْدَةً وَاحِدة))[٢]، ومن أمثلته في الديوان: ((زَفْرَة، نَبْعَة، وَقْفَة، نَفْحَة، نَثْرَة، لَعْقَة، ضَرْمَة، لَعْسَة، وَقْفَة، عَزْمَة، عَصْرَة، نَظْرَة، لَحْظَة، صَدْمَة، هَجْمَة، لَوْمَة، دَوْرَة))[٣]، ويرى الدكتور فؤاد حنَّا طُرزي بأنَّ اسم المرَّة لا يُبنى من غير أفعال الجارحة الحسيّة، ويُعلّل هذا بأنَّ الأفعال الحسيّة تقبل التعداد من دون غيرها[٤]، ورأيه هذا مطابق لواقع اللغة، فلا يُقال جهِلتُ جَهلةً، ولا ظرُفتُ ظرفةً.

ومما جاء في الديوان من أسماء المرّة:

وَمُجَرَّبٍ عِنْدَ الحَفِيظَةِ عَزْمَةً ... مَا سَاوَرَتْهَا فِي الوَغَى لَأْوَاءُ[٥]

يَمْضِي إذَا اسْتَعَرَ الوَطِيسُ[٦] بِهِمَّةٍ ... قَعْسَاءَ[٧] تَصْغُرُ عِنْدَهَا الأَشْيَاءُ[٨]

(١) تصريف الأسماء والأفعال: ١٤٢.

(٢) ليس في كلام العرب: ٣٥.

(٣) الديوان: ٤٩/١، ٥٤/١، ٨٦/١، ٩٧/١، ١٠٤/١، ١١٢/١، ١١٣/١، ١١٤/١، ١٤٤/١، ٢٤٤/١، ٢٥٧/١، ٢٦٦/١، ٢٧٠/١، ٣٠٨/١، ٣١٣/١، ٣١٤/١، ٣٢٣/١، ٣٦٥/١.

(٤) يُنظر: الاشتقاق: ١٦٠- ١٦١.

(٥) لأوَاء: ((المَشَقّة والشِّدّة))، لسان العرب: مادّة (لأى).

(٦) الوَطِيسُ: ((وَطَسَ الشّيءَ وَطْساً: كَسَرَه ودقّهُ. وَالوَطِيسُ: المَعْرَكة لأنّ الخِيلَ تَطِسُها بِحَوَافِرِها))، لسان العرب: مادّة (وطس).

(٧) قَعْسَاء: ((القَعَسُ: الثَّبَاتُ. وعِزَّةٌ قَعْسَاء: ثَابِتَة))، لسان العرب: مادّة (قعس).

(٨) الديوان: ٢٤٤/١.

إذ ورد اسم المرَّة ((عَزْمَة)) على وزن ((فَعْلَة))، وجذر المشتق الثلاثي هو ((عَزَمَ)) على وزن ((فَعَلَ))، جاء في القاموس المحيط: ((عَزَمَ على الأمْرِ يَعْزِمُ عَزْمَاً))[١]، ومراد الشاعر من استعمال اسم المرّة ((عَزمةً)) في البيت الجنس.

أمّا اسم الهيأة فهو: ((اسم يقصد به الدلالة على معنى المصدر وهيأة وقوعه))[٢]، ويأتي من الثلاثيّ على وزن ((فِعْلة))، فإن كان مصدره الأصليّ على هذا الوزن جِيء منه باسم الهيأة بإضافته أو وصفه[٣]، ومن أمثلته في الديوان: ((خِلْسَة الأَرْوَاح، ضِلَّة، شِقْوَة، هِمَّة، نِقْمَة الله، مِدْحَة، فِتْنَة عَمْيَاء، مِنْحَة))[٤]، جاء في الديوان:

فِتْيَةُ المَجْدِ وَالوَغَى تَخَذَتْهَا ... أَنْصُلاً[٥] أُرْهِفَتْ لِيَوْمِ الكِفَاحِ

عَوَّدَتْهَا الآبَاءُ قَرْعَ المَوَاضِي ... واصْطَفَتْهَا لِخِلْسَةِ الأَرْوَاحِ[٦]

إذ ورد اسم الهيأة ((خِلْسَةَ الأَرْوَاحِ))، على وزن ((فِعْلَة))، وفي اللسان: ((خَلَسْتُ الشيء واخْتَلَسْته وتخَلَّسْتُهُ إذا اسْتَلبته))[٧].

(١) القاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١١٣٧.

(٢) الاشتقاق، الدكتور فؤاد حنّا طرزي: ١٦١.

(٣) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ٧١.

(٤) الديوان: ١٠٤/١، ١٣١/١، ١٤٥/١، ١٤٦/١، ١٥٦/١، ٢٤٧/١، ٢٥٧/١، ٣٢٦/١.

(٥) أَنْصُلاً: ((نَصْلُ السّيفِ: حَدِيدُهُ))، لسان العرب: مادّة (نصل).

(٦) الديوان: ١٠٤/١.

(٧) لسان العرب: مادّة (خلس).

المبحث الثاني

الجموع

جمع المذكّر السالم

الجمع لغةً: ((تأليف المُتفرّق))[١]. وفي المعجم الوسيط: ((جَمَعَ المتفرّق – جَمْعاً: ضَمَّ بَعْضَه إلى بَعْضٍ))[٢].

من أنواع الجموع في العربية جمع المذكر السالم، وتعريفه عند الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ): ((ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده))[٣]، ويرى ابن خروف (ت٦٠٩هـ) أنّ الجمع إنّما هو: ((عوضٌ من العطف في الأسماء المختلفة))[٤]، ويعرّفه الشيخ مصطفى الغلاييني: ((اسم ناب عن ثلاثة فأكثر، بزيادة في آخره))[٥]، وإنّما سُمّي بالسالم لبقاء مفرده من دون تغيير عند جمعه، فلا ينالُ حروفه شيء من التغيير في ترتيبها أو ضبطها أو عددها، باستثناء حالة الإعلال إذ تجري بعض التغيّرات على آخره المعتل، ويتمُّ جمع الاسم الصالح لجمعه جمع مذكر سالم بزيادة اللاحقة الواو والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالتي النصب والجر، ويرى الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنّ هذه الزيادات ما هي إلّا مضاعفة للمدة الزمنية اللازمة للنطق بالحركات التي تظهر على الاسم المفرد، وبهذا استدلّ القدماء على كون أصل الجمع هو المفرد[٦]. وأمّا الدكتور زيد خليل القرالّة فيرى أنّ الواو والياء اللتين تُزادَا على الاسم في حالة جمع الاسم جمع مذكر سالماً أنّما هي حركات

(١) القاموس المحيط: ٧١٠.

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة: ١٣٤.

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو: ١١٤.

(٤) شرح جُمَل الزجّاجي: ٢٨٠.

(٥) جامع الدروس العربيّة: ١٦/٢.

(٦) يُنظر: علم الصرف الصوتيّ: ٣٦٨.

طويلة تمثّل مورفيماً دالّاً على الجمع، لذا لا تُقصّر عند مصادفتها صامت ساكن[١]. وبيان ذلك يتمُّ عن طريق إجراء مقارنة بين الفعل المضارع الأجوف المجزوم وبين جمع المذكر السالم في حالة الوقف عليه، إذ يتمُّ تقصير الحركة الطويلة عند جزم الفعل المضارع الأجوف ولا تُقصّر الحركة الطويلة عند الوقف على جمع المذكر السالم؛ لأنّ الحركة الأخيرة لها دلالة على الجمع يحدث اللبس مع المفرد عند حذفها. ويبدو أنَّ تحريك نون جمع المذكر السالم بالفتح إنَّما هو نوع من المخالفة مع الحركتين الطويلة الواو والياء. ودلالة جمع السلامة ليست محصورة في معدود بين الثلاثة والعشرة، إذ ورد الاستعمال الفصيح باستعمال جمعي السلامة للدلالة على معدود فوق العشرة، ويبقى الأمر راجعاً في تحديد دلالتهما إلى السياق، فإن فُقِدت دلالة السياق جاز الأمران[٢]. فمن دلالة جمع المذكر السالم على معدود دون العشرة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[٣]. ومن أمثلة دلالته على الكثرة قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾[٤].

شروط ما يجمع جمع مذكر سالمٍ

ولا يُجمع هذا الجمع إلّا الصفة والعلم، ولكلّ منهما شروط، فيُشترطُ في العلم أن يكون لمذكر، عاقل، ليس في آخره تاء التأنيث، خالٍ من التركيب ومن علامة تدلُّ على التثنية أو الجمع[٥]، وقد اشترطوا ألَّا تلحق تاء التأنيث العلم وإن كان مذكراً، ولا يجوز هنا اعتبار المعنى، لكون اللفظ مختوماً بتاء التأنيث؛ لأنَّ هذا يُحدث تناقضاً بين علامة الجمع وعلامة

(١) يُنظر: الحركات في اللغة العربية: ١١٩.

(٢) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة، الدكتور عبد المنعم سيّد عبد العال: ٨-٩.

(٣) القرآن الكريم، سورة يس، الآية: ١٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية: ٣٣.

(٥) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٥١/١، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ١١.

التأنيث، كما لا يجوز أن تُحذف التاء فيؤدّي هذا إلى اللبس عند الجمع، إذ لا يُعلم الأصل أكان بالتاء أم كان عارياً منها[١]. ويُشترط في الصفةِ أن تكون لموصوف عاقل، ليس في آخرها تاء التأنيث، وليس الوصف منها على ((أَفْعَل – فَعْلَاء))، ولا على ((فَعْلَان – فَعْلَى))، ولا مما يصلح للمذكر والمؤنّث على حدّ سواء[٢].

وقد تصلُح بعض الصفات لجمع المذكُر السالم وجمع التكسير فما الفرق بين الجمعين؟ يرى الدكتور فاضل صالح السامرائيّ أنَّ استعمال جمع السلامة يُراد به الدلالة على الحدوث، أمّا جمع التكسير فيبعده عن ذلك[٣]، والحقُّ أنّ الأمر كما قال، والقرآن الكريم خير دليلٍ على هذا، يقول تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[٤]، إذ أُستعمِل جمع السلامة لمّا أُريد الدلالة على الحدث، في حين أُستُعمِل جمع التكسير لمّا أُريد الدلالة على الاسميّة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُون﴾[٥].

(١) يُنظر: النحو الوافي: ١٤١/١.

(٢) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ١٣٧– ١٣٨، وشرح ابن عقيل: ٦١/١.

(٣) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ١٢٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة الكافرون، الآية: ١.

(٥) القرآن الكريم، سورة المطففين، الآية: ٣٤.

ومن أمثلته في الديوان: ((العَاذِلِينَ، المَاجِدِينَ، الهَادِينَ، المَارِقِينَ، السَّارُونَ، المَيَامِينَ، الظَّالِمُونَ، الأَقْرَبِينَ، المَاجِدون، النَّاهِضُونَ، المُرْدَفُونَ، النَّاظِرُونَ، الحَامِلُونَ، مَسَدَّدون، مَهَذَّبُونَ، مَقْرَنِينَ، الخَائِنِينَ، الأَكْرَمِينَ، طَاهِرُونَ، مُرَوَّحُونَ))[١]،

ومن جمع المذكر السالم ((طَاهِرُونَ)) و((مُرَوّحُونَ)) وقد وردا في قوله:

يَا طَاهِرُونَ نَقِيْبَةً[٢] وَأَرُوْمَةً[٣] وَمُروّحُونَ خَلَائِقاً أَرْوَاحَهَا

ضَاقَتْ بِمدْحِكُمُ القَوَافِي مُذْ زَهَتْ مِنْكُمْ مَزَايَا أَتْعَبَتْ مُدَّاحَهَا[٤]

إذ مفردهما ((طَاهِر)) و((مُرَوّح))، وهما صفتانِ قد انطبقت عليهما الشروط الآنفة، وقد وردا على زنة ((فَاعِل)) و((مُفَعَّل)) على التتابع، أمّا جذر ((طَاهِر)) الثلاثي فهو ((طهُرَ أو طَهَرَ))[٥] على وزن ((فَعُلَ أو فَعَلَ))، وجذر ((مَروَّح)) الثلاثي هو ((رَوَحَ)) على وزن ((فَعَلَ))، جاء في القاموس المحيط: ((رُحْنا رَوَاحاً))[٦]، ومن الأمثلة الأخرى قوله:

وَرُؤُوسُهَا مِنْ فَوْقِ أَطْرَافِ القَنَا تَزْهُو كَلَامِعَةِ الضُّحَى جَبَهَاتُهَا

فِيْهَا اهْتَدَى السَّارُونَ فِي غَسَق[٧] الدُّجَى حَتَّى كَأَنَّ بَهِيْمَهُ ضَحَوَاتُهَا[٨]

إذ ورد جمع المذكّر السالم ((السَّارُوْن))، وجذرها الثلاثي ((سَرَيَ)) على وزن ((فَعَلَ))، جاء في اللسان: ((سَرَيْتُ سُرَىً ومَسْرَىً))[٩]، ومفرده ((السَّارِي))، ويرى الدكتور محمّد خير حلواني

(١) الديوان: ٤٦/١، ٤٨/١، ٧٢/١، ٧٢/١، ٧٣/١، ٩١/١، ٩٤/١، ٩٨/١، ١١٨/١، ١٢٨/١، ١٤٦/١، ١٦٣/١، ١٦٧/١، ١٧٤/١، ١٧٤/١، ٢٠٣/١، ٢٠٣/١، ٢١٢/١، ٥١/٢، ٥١/٢.

(٢) نَقِيبَة: ((النَّقِيبَةُ النَّفْسُ))، لسان العرب: مادّة (نقب).

(٣) أَرُومَة: ((الأَرُومَة: الأَصْل))، لسان العرب: مادّة (أرم).

(٤) الديوان: ٥١/٢.

(٥) لسان العرب: مادّة (طهر).

(٦) القاموس المحيط: ٢٢١.

(٧) غسق: ((غَسَقُ اللّيلُ: ظَلْمَتُهُ))، لسان العرب: مادّة (غسق).

(٨) الديوان: ٧٢/١-٧٣.

(٩) لسان العرب: مادّة (سرى).

أنّ حذف الياء في مثل ((السَّارُونَ)) كان بسبب توالي الساكنين، فالأصل ((السَّارِيُونَ))، ولمّا سُكّنت الياء إذ كانت مضمومة، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين(١). ولا يُبيّن الدكتور عِلّة تسكين الياء، ثُمّ إنّ الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها، ما هي إلّا حركات طويلة، ولا وجود للصامت الساكن، فمن أين تأتّى للدكتور أن يذهب إلى حذف الياء لالتقاء الساكنين؟! ومقالة الدكتور هي ترديد لمقولة الصرفيّين الكلاسيكيين الذين يجعلون الحركة الطويلة والصامت شيئاً واحداً، وأمّا الدكتور ديزيره سقال فيذهب إلى أنّ الاسم المنقوص حُذِفَت ياؤه لتحاشي توالي الحركتين الطويلتين ياء المنقوص وواو الجمع(٢). ويبدو جليّاً أنّ حذف الكسرة الطويلة (الياء) من دون الضمّة الطويلة جاء لكون الضمّة الطويلة مورفيماً دالاً على معنى الجمع والتذكير لذا لم يُعمد إلى حذفه، ويمكن تمثيل خطوات الحذف عبر التغيّرات المقطعيّة الآتية:

/س ـَ/د ـِ/

/س ـَ/د ـِ/ ـُ ن/

/س ـَ/د ـُ ن/

(١) يُنظر: المغني الجديد في علم الصرف: ٣٨٤.

(٢) يُنظر: الصّرف وعلم الأصوات: ٧٢.

جمع المؤنث السالم

ويُعرَّف بأنّه اسم دالٌّ على ما زاد عن اثنين بإلحاق زيادة مخصوصة في نهايته، تُغني عن عطف مثله عليه، وتتمثل الزيادة في الألف والتاء. وقد اصـــطلح النحاة الأقدمون على تســـميته ((ما جُمِع بالألف والتاء))؛ لأنّ مفرده قد يكون مذكّراً في بعض الأَحيان(١). ويرى الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنَّ اللاحقة (ات) التي تُزاد على بعض الكلمات عند جمعها جمع مؤنث سالم يُراد بها الدلالة على الجمع والتأنيث والعدد(٢).

ومن أمثلته في الديوان: ((مُزْهِرَات، حَاسِـرَات، صَـادِيَات، دَرَجَات، آيَاتها، ضَـابِحَات، الكَائِنَات، مَرُوْعَات، صَـــارِخَات، قَائِلَات، المُحْصَـــنَات، النَيّرَات، زَمَعَات، هَضَـــبَات، حُرُمَات))(٣).

مواضعه

ويطَّرد هذا الجمع في عدَّة مواضـــع، منها أعلام الإناث مطلقاً، وما خُتِم بتاء التأنيث من الأسـماء، وما خُتِم بألف التأنيث سـواء أكانت مقصـورة أم ممدودة، وفي تصـغير ما لا يَعقِل، وفي وصف غير العاقل، وفي الاسم الخماسيّ الذي لم يُجمع جمع تكسير، وفي الاسم الأعجمي الذي لم يُعرف له جمع آخر(٤). وإنَّما صـحَّ جمع تصـغير غير العاقل جمع مؤنث ســالم، لكون المصــغّر في المعنى صــفة، وصــفة ما لا يعقل المذكّر يكون جمعها بالألف والتاء(٥). وإن كان الاسم المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالم ثلاثيّاً، صحيح العين، ساكنها،

(١) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٢٠.

(٢) يُنظر: علم الصوت الصرفيّ: ٣٧٩.

(٣) الـديوان: ٤٦/١، ٥٠/١، ٥٠/١، ٩٨/١، ١٨٧/١، ٢١٠/١، ٢١٨/١، ٢٧٨/١، ٤٢٦/١، ٤٣٦/١، ٥١٩/١، ٥٢٨/١، ٥٥٠/١، ٦٦٣/١، ٦٧٥/١.

(٤) يُنظر: دراسات في علم الصرف: ١٣٩، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٩٦– ١٩٨.

(٥) يُنظر: جامع الدروس العربيّة: ٢٢/٢.

خالياً من التضـــعيف، وجب فتح عينه إن كانت فاؤه مفتوحة[١]، وجاز الفتح أو مماثلة حركة الفاء أو التسكين إن كانت حركة الفاء غير الفتحة[٢]، ومن أمثلة ذلك في الديوان:

عَلَوا هَضَـبَاتِ الفَخْرِ دون بَنِي الْعُلَا فَمَجْدُهُمُ حَتَّى القِيَامَـةِ نَـاصِـــعُ[٣]

وقد حُرّكت اللاحقة الثانية (التاء) بحركة الكسرة مع أنَّ جمع المؤنث منصوب لوقوعه مفعولاً به إذ إنَّ علامة النصـــب المعتادة هي الفتحة. والباعث على ذلك على رأي الدكتور زيد خليل القرالّة هو المخالفة بين الفتحة (علامة الإعراب الأصـــليّة) وحركة الفتحة الطويلة قبلها، وتوصف هذه المخالفة بأنّها غير مباشرة، إذ فُصِل بين الفتحة الطويلة (الألف) وحركة الكسر القصيرة بالصامت (التاء)[٤].

ومفرد ((هَضَبَات)) هو ((هَضْبَة))، ويُلاحظ تحريك عين الكلمة عند الجمع بحركة الفتح اتباعاً لفتحة الفاء. ومن أمثلة ذلك أيضاً، قوله:

كَفَرَتْ بـالإلَـهِ قَوْمٌ أضَـــاعَتْ حُرُمَاتِ الهُدى بسَـــفْكِ دِمَاكَا[٥]

فقد جاءت لفظة ((حُرُمَات)) محرّكة العين بالضـــمّ اتباعاً لحركة الفاء، إذ إنّ مفردها ((حُرْمة))، وهو اتباع جائز، ويجوز في عين ((حُرُمَات)) كذلك التسكين بإبقائها على الأصـل، ويصحُّ بعدُ الفتحُ فيها، فتقول: (حُرَمات).

جمع التكسير

تختصّ اللغة العربية بأنَّ لها أنواعاً من الجموع، ومن هذه الأنواع جمع التكسير، وهو: ((كلُّ جمع ينكســـر فيه لفظ الواحد نحو رَجُل ورِجَال))[٦]، ويبيّن أبو علي النحَويَّ (٣٧٧هـ)

(١) يُنظر أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٣٠٥/٤، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٨٢/١.

(٢) يُنظر: شذا العرف في فنّ الصرف: ١٥١.

(٣) الديوان: ٦٦٣/١.

(٤) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ٩٤.

(٥) الديوان: ٦٧٥/١.

(٦) شرح اللُّمع للأصفهاني، أبو الحسن الباقوليّ: ٢٦٥.

سبب تسمية جمع التكسير بهذه التسمية: ((سُمّي جمعاً مكسّراً على التشبيه بتكسير الآنية ونحوها؛ لأنّ تكسيرها إنّما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبل، فلمّا أزيل النظم، وفكَّ النضد في هذا الجمع أيضاً عمّا كان عليه واحدُه، سمّوه تكسيراً))[١]. ويقول ابن يعيش: ((كان القياس أن يُجعل لكلِّ مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلمّا تعذَّر ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة، اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنية تُغاير أبنية الكثير، ليتميّز أحدهما من الآخر))[٢]. والتغييرات المحتملة التي تطرأ على المفرد عند جمعه جمع تكسير يجملها الأشمونيّ (ت٩٢٩هـ) في ستة أقسام: ((لأنّه إمّا بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتُخَمَة وتُخَم، أو تبديل شكل كأَسَد وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل كرَجُل ورِجَال، أو بنقص وتبديل شكل كقضِيب وقُضُب، أو بِهِنَّ كغُلام وغِلمان))[٣].

ويُفارق جمع المذكّر السالم جمع التكسير في أمور، وهي اختصاصه بالعقلاء وجمع التكسير ليس كذلك، وسلامة مفرده عند الجمع و جمع التكسير لا يسلم مفرده، وإعرابه بالحروف وإعراب التكسير بالحركات، بالإضافة إلى أنَّ الفعل عند إسناده لجمع المذكّر السالم لا يؤنّث، أمّا الفعل المسند لجمع التكسير فيؤنَّث أحياناً[٤]، فيصحُّ القول: جاءت الرجال، إذا أُريد الجماعة.

وجمع التكسير يدلُّ على ما زاد على اثنين، عن طريق إدخال بعض التغييرات على صورة مفرده[٥]، وقد يكون هذا التغيير ظاهراً مثل ((رَجُل)) و((رِجَال))، أو مقدّر مثل ((فُلك)) إذ

(١) التكملة: ٤٠٨.

(٢) شرح المفصّل للزمخشري: ٢٢٤/٣.

(٣) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: ٦٦٩.

(٤) شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهريّ: ٥١٩.

(٥) يُنظر: شذا العرف في فنّ الصرف: ١٥٣.

يصلح للمفرد والجمع[١]، ويرى الدكتور هاشم طه شلاش أنّ الفرق بين الجمعين الصحيحين المذكر والمؤنث وبين جمع التكسير، يكمن في أنّ جمعي السلامة تبقى صورة المفردة فيهما على حالها هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى أن دلالتهما على الجمع تأتي من اللاحقة المضافة إلى طرف مفرديهما[٢].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ جمع التكسير فيه دلالة على ما يمتاز به اللسان العربيّ من مرونة، إذ إنَّه معتمد على التغيير في ضبط الكلمة مع بقاء الصوامت على حالها[٣].

وأوزان جمع التكسير من حيث صحّة القياس عليها وعدمها نوعان: مطّرِدة وغير مطّرِدة، ويفنّد ابن جنّي دعاوى من يذهبون إلى كون جموع التكسير سماعيّة بقوله: ((ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يسمعه؛ لأنّه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدّمون وتقبلوها وعمل بها المتأخّرون معنىً يُفاد، ولا غرض ينتحيه الاعتماد))[٤].

في حين يقول الرضيّ الأستراباذي: ((اعلم أنَّ جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد))[٥]، ويُعنى بالمطّرِدة ما يخضع مفردها لمجموعة من الضوابط، إن وُجِدت جاز جمعه على تلك الصيغة المطّردة من دون العودة إلى مظانّ اللغة، وهو جمع لا غبار عليه ولو لم يُسمع عن العرب، أمّا غير المطّرِدة فيجوز استعمال المحفوظ منها من دون القياس عليها[٦].

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١١٤/٤.

(٢) يُنظر: المهذّب في علم التصريف: ١٦٤.

(٣) يُنظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٣٣.

(٤) الخصائص: ٤١/٢-٤٢.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٨٩/٢.

(٦) يُنظر: المهذّب في علم التصريف: ١٦٦- ١٦٧، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٣٥-٣٦.

ويعزو الدكتور إبراهيم السامرائيّ وجود أكثر من جمع تكسير للمفردة العربية نفسها إلى الأخذ من لهجات متعددة، إذ استقرّت كلّ لهجة على جمعٍ بعينه، وبهذا وحده يُستطاع تفسير وجود هذا العدد الكبير من جموع التكسير(١).

جمع القِلّة

وهو ما دلّ على معدود لا يزيد عن عشرة ولا يقلّ عن ثلاثة. يقول الرضيّ الأستراباذيّ عن جمع القلّة: ((اعلم أنَّ جمع القلّة ليس بأصل في الجمع؛ لأنَّه لا يُذكر إلّا حيث يُراد بيان القلة، ولا يُستعمل لمجرّد الجمعيّة و الجنسيّة... يُقال فلان حَسن الثياب، في معنى حسن الثوب، ولا يحسُن حسن الأثواب))(٢). وجمع القلة قريب إلى الواحد بالمقارنة مع جمع الكثرة، والدليل على هذا انطباق كثير من أحكام المفرد عليه، ومن هذه الأحكام تصغير جمع القلّة على لفظه، وإمكانيّة وصف المفرد به جوازاً، وجواز رجوع الضمير بلفظ الإفراد عليه(٣).

ويرى الدكتور عبد المنعم سيّد أنّ معنى تقييد هذه الجموع بالقلة متأتّ من دلالتها الحقيقيّة التي تختص بمعدود محصور بين الثلاثة والعشرة، إلّا إن ظُفِر بقرينة تخرج هذه الجموع عن القِلة، وفي حال فقدان القرينة الدالة على الكثرة يجب اعتبار هذه الجموع دالّةً على القِلة؛ لأنَّ الأصل فيها الدلالة على القِلّة(٤)، والقرائن الدالّة على الكثرة منها(٥): أن تكون ((ال)) الجنسيّة في أوّل جمع القلّة، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ وَغَلَّقَتِ ٱلۡأَبۡوَٰبَ﴾(٦)، ومن هذه القرائن أيضاً أن يكون جمع القلة مضافاً إلى الدالّ

(١) يُنظر: دراسات في اللغة: ٧٨.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٩٢\٢.

(٣) يُنظر: شرح المفصّل للزمخشري: ٢٢٦/٣.

(٤) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٢٩، والنحو الوافي: ٦٢٨/٤.

(٥) يُنظر: جامع الدروس العربيّة: ٢٩.

(٦) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية ٢٣.

على الكثرة، ونظيره قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ﴾(١)، ولهذا الجمع أربعة أوزان(٢)، وهي:

١. أَفْعُل: ومن أمثلته في الديوان: ((أَعْيُن، أكُفّ، أَنْصُل، أَسْهُم، أَعْجُف، أَرْؤساً، أَنْيُق، الأَبْحُر، أَوْجُههم، أَنْجُم))(٣). ومن مواضع اطّراد هذا الوزن أن يكون مفرده اسماً على زنة ((فَعْل))، يقول سيبويه: ((ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فَعْلاً) فإنّك إذا ثلَّثته إلى أن تعشّره فإنّ تكسيره ((أَفْعُل))(٤). وينبغي أن يستوفي ((فَعْل)) جملة من الشروط حتّى يُصار إلى جمعه على ((أَفْعُل))، وهي أن يكون صحيح العين، خالياً من التضعيف، ليست فاؤه واواً(٥)، ومثاله ((أَنْجُم)) الوارد في قول الشاعر:

وفي (سُرَّ مَرَّا) بَلْ و(بَغْدَادَ) أَنجُمٌ بَأَنْوَارِ عَلياهَا الكَوَاكِبُ تَنْبَغُ(٦)(٧)

ولعلّ دلالة ((الأنجُم)) المقصود بها الأئمة الأطهار الأربعة في بغداد وسامراء ناسبها أن تأتي على وزن ((أَفْعُل)) إذ العدد أربعة يندرج تحت جمع القلّة.

ويبيّن الرضيّ الأستراباذي سبب عدم جمع ((فَعْل)) معتل العين على هذا الوزن، فلو جُمِع المعتل العين: ((لثقلت الضمّة على حرف العلّة وإن كان قبلها ساكن؛ لأنّ الجمع ثقيل لفظاً ومعنىً فيُستثقل فيه أدنى ثقل))(٨)، وقد ورد (فَعْل) المعتل العين على هذا الوزن قليلاً، ومن أمثلته في الديوان ((أَعْيُن)) في قول الشاعر:

يَا خَلِيلَيَّ كَمْ لَيَالٍ تَقَضَّتْ مُزْهِرَاتٍ بِرَوْضَةٍ غَنَّاءِ

(١) القرآن الكريم، سورة التحريم، الآية: ٦.

(٢) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٢٩، والنحو الوافي:٦٢٨/٤.

(٣) الديوان: ٤٦/١، ٤٧/١، ٥٥/١، ٥٥/١، ٦٣/١، ٧٥/١، ١٦٤/١، ١٨٦/١، ٤٣١/١، ٤٨٠/١.

(٤) الكتاب: ٥٦٧/٣.

(٥) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٣٠٧/٤.

(٦) تَنْبَغُ: ((نَبَغَ الشّيء: ظَهَر))، لسان العرب: مادّة (نبغ).

(٧) الديوان: ٤٨٠/١.

(٨) شرح شافية ابن الحاجب: ٩٠/٢.

نَادَمَتْنِي الحِسَـــانُ فِيْهَا وَنَامَتْ أَعْيُنُ العَـاذِلِينَ والرُّقبـاءِ[1]

ودلالة ((أعْيُن)) في البيت تختصّ بالكثرة؛ لأنّها أُضـــيفت إلى ما يدلّ على الكثرة ((العَاذِلِين)).

٢. أفْعَال: ومن أَمثلته في الديوان: ((الأَحْبَاب، الأَحْشَاء، الأَعْدَاء، أَشْلَاء، أَبْنَاء، أَهْدَاب، أَحسْـــاب، آدَابها، أَحْدَاجَها، الآرَام، الأَرْكَاح، الأَشْـــبَاح، أَيْتَام، أَمْجَاد، أَنْبَاذ، أَضْـــغَانها))[2]. ويشـيع هذا الوزن في المواضـع التي لا يشـيع فيها الوزن السـابق ((أَفْعُل))[3]، ومثال ذلك ((أَشْلَاء))، إذ إنّ مفرده ((شِلْو)) على وزن ((فِعْل))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

حيث الحُسَيْنُ وَصَحْبُهُ عَطَشَـــاً تَعُلُّ دِمَاءَهَا

صَرْعَى عَلَى حَرّ الثَّرَى تَطَأُ العِدَى أَشْـــلَاءَها[4]

ودلالة ((أشـلاء)) على الكثرة، وإن جاءت على وزن من أوزان القِلّة ((أفْعال))، فأشـلاء شهداء الطفّ تتجاوز العشرة بالتأكيد، يُضاف إلى ذلك أنّ لا جمع آخر لـ((شِلو)) غير ((أشْلَاء)).

٣. أَفْعِلَة: ومن أمثلته في الديوان: ((أَفْئِدَة، أَيِمَة، أَذِلّة، الأَهِلّة، الأَسِـــنّة))[5]. ويكون هذا الجمع قياســيّاً في مفردٍ لاســمٍ على أربعة أحرف يســبِق آخره حرف مدّ[6]، ومثاله ((الأسِنّة))، ومفرده ((سِنان))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

جَاءَتْ بِلَا رُشْدٍ تَخَالُ بِشِرْكِهَا يَنْهَـدُّ مِن طَوْدِ الهُـدَى أَرْجَـاءُ

---

(١) الديوان: ٤٦/١.

(٢) المصـدر نفسـه: ٤٥/١، ٤٥/١، ٤٨/١، ٥٢/١، ٥٢/١، ٦٩/١، ٦٩/١، ٧٠/١، ٨٧/١، ٩٣/١، ٩٤/١، ١٠١/١، ١١٨/١، ١٣٦/١، ١٣٦/١، ١٦٢/١.

(٣) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١١.

(٤) الديوان: ٥٢/١.

(٥) المصدر نفسه: ٧٠/١، ٧٠/١، ٧٢/١، ٧٥/١، ٢٤٥/١.

(٦) يُنظر: شرح ابن عقيل:١١٨/٤، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٤٠.

بِصَــوَارِمٍ وأَسِــنَّةٍ وَصَــوَاهِل وَجَحَافِلٍ ضَاقَتْ بِهَا البَيْدَاءُ[١]

والســـياق اللغويّ يدلّ على أنّ ((سِـــنَان)) -وإن جاء على وزن من أوزان جمع القلّة ((أَفْعِلَة)) - فهو للكثرة؛ لأنّه واقع في ســـياق جمع الجموع ((صُـــوَارم)) و((صُـــوَاهِل)) و((جَحَافِل))، ثُمّ إنّه جاء في وصـــف جبروت قريش وتغطرســـها وهو معنى يناســـبه الكثرة، ومما يؤكّد دلالة ((أسِنّة)) على الكثرة أيضاً عدم وجود جمع آخر لـــ ((سِنَان)) سواه.

وقد ورد هذا الوزن قليلاً في الصفات ومنها ((أَذِلَة))، إذ مفردها ((ذَلِيل))، وذلك في قول الشاعر:

يَا دَهْرُ حَسْبُكَ كَمْ مَلَأْتَ عِيَاب[٢] مَنْ مُلِئَـتْ بِكُـلّ دَنِيَّـةٍ عِيبَـاتُهَـا

وَشَّـــحْتَهَـا لِـلْـعِـزّ وَهِـيَ أَذِلَّـةٌ بَعْـدَ الخُمُولِ وَلِلْخُمُولِ أُبَـاتُهَـا[٣]

والملاحظ أنّ تغيّراً قد طرأ على ((أَذِلّة))، بإسـكان عين الكلمة ونقل كسـرتها إلى فائها الساكنة في أصل الصيغة، والباعث على ذلك هو إدغام المِثلَينِ اللذين هما عين ولام الكلمة، فلو وُزِنت الكلمة على صـــورتها الأخيرة لكانت على زنة ((أَفِعْلَة))، وهو مغاير للوزن الأصلي ((أَفْعِلَة)).

٤. فِعْلَة: وتعدُّ صـيغة قليلة الاسـتعمال، إذ لم ترد منها في اللغة إلّا مفردات قليلة، ومما جاء منها في الديوان: ((فِتْيَة، صِـــبْيَة، غِلْمَة، النّسْـــوَة))[٤]. ولا ينقاس هذا الوزن في شيء[٥]، ومن أمثلته ((فِتْيَة)) الوارد في قوله:

---

(١) الديوان: ٢٤٥/١.

(٢) عِيَاب: ((العَيبَة: وِعَاءٌ مِن أَدَم يَكُون فيهِ المَتَاع، والجَمْعُ عِيَاب وعِيَب))، لسان العرب: مادّة (عيب).

(٣) الديوان: ٧٢/١.

(٤) المصدر نفسه: ٥٤/١، ٥٥/١، ٦٧/١، ٧١/١.

(٥) يُنظر شرح ابن عقيل:٤/ ١١٩، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٤٢.

وَبِهَـا مَصَـــارِعُ فِتْيَـةٍ كَـانَ الإبَـاءُ رِدَاءَهَـا[١]

ومفرد ((فِتْيَة)) هو ((فَتَى))، ويمكن تمثيل ((فِتْيَة)) مقطعيّاً بالآتي: /ف ـِ ت/ي ـَ ه/.

ويرى الدكتور فخر الدين قباوة أنّ الدليل على كون الأوزان الأربعة للقِلّة هو تصغيرها على لفظها هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ استعمال هذه الأوزان قد كثُر في تمييز العدد المفرد المحصور بين ثلاثة وعشرة[٢].

جمع الكثرة

ويدل على معدود زاد عن عشرة، وأوزانه ثلاثة وعشرون وزناً[٣]، سيتمّ ذكر طائفة منها مع التمثيل لها بما ورد في الديوان، وهذه الأوزان هي:

١. فُعْل: ومن أمثلته في الديوان: ((بِيض، عُجْف، نُكْل، حُور، السُّـــمر، أُهْب، الصُّـــم، الغِيد، البُدْن، غُلْب، الصِّـيد، جُنْد، الشُـوس، الفُلْك، خُرْس، سُـوْد، سُـحْب))[٤]، ويطّرد هذا الوزن في وصفٍ دالٍ على لون أو عيب أو حلية على وزن ((أفْعَل))، وفي مؤنثه على وزن ((فَعْلاء))[٥]، ومثاله ((الشُّـــوْس))، فإنّ مفرده ((أشْـــوَس))، جاء في اللســـان: ((الشَّـوَسُ، بالتحريك: النظر بمُؤْخِرِ العين تَكَبُّراً أَو تَغَيُّظاً))[٦]، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

فَكَـأَنّـهُ يَومَ الهِيَـاجِ وَسَـــيْفُـهُ قَـبَسٌ تَـلَظَّـى والـكُمَـاةُ وُقُـود

إِنْ سَـــلَّهُ دَاعِي الوَغَى لِحَفِيْظَةٍ فَلَهُ مِنَ الشُّوسِ الرّقَابِ عَمُودُ[٧]

(١) الديوان: ٥٤/١.

(٢) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١٢.

(٣) يُنظر: الاشتقاق، عبد الله أمين: ٢٨٧.

(٤) الـديوان: ٤٧/١، ٥٥/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٧/١، ٦٧/١، ٦٨/١، ٩٢/١، ١٠٧/١، ١١٥/١، ١١٧/١، ١٣٠/١، ١٣٧/١، ١٤٠/١، ٢٤١/١، ٢٦٢/١، ٤٣٨/١.

(٥) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٤٤.

(٦) لسان العرب، مادّة (شوس).

(٧) الديوان: ١٣٧/١.

ويُلاحظ أنَّ إعلالاً صوتيّاً قد حصل في الجمع، يمكن إيجازه في التغيّرات المقطعيّة الآتية:

/ش ـُ و/س ـُ ن/

/ش ـُØ/س ـُ ن/

/ش ـُـُ/س ـُ ن/

إذ تولّد في الجمع مزدوج هابط /ـُ و/ يتم التخلّص منه بإسقاط شبه الحركة والتعويض عنها بتمكينّ الحركة القصيرة قبلها، فتتشكّل حركة طويلة/ـُـُ/ فينتقل وزن الصيغة من ((فُعْل)) إلى ((فُولٍ)).

ومن الأمثلة الأُخرى ((الصِيد))، الوارد في قول الشاعر:

وَسَـــالَتْ عَلَى نَهْبِ المُخَيَّمِ بَعْدَمَا مِنَ الصّيدِ لِلْهَيجَاءِ لَمْ يَبْقَ قَادِحُ[1]

ويرى الدكتور عباس حسن أنّ فاء الجمع من صيغة ((فُعْل)) تُكسر إن كانت عين مفرده ياء، لتبقى الياء على حالها من دون تغيير[2]. ومقالة الدكتور ما هي إلّا ترديد لمقالة القدماء، وهي وصف لما جرى على اللفظة من دون تعليلٍ له أو دليل عليه.

ومن الممكن شرح وتعليل ما جرى على اللفظة بالقول: إنّ إعلالاً صوتيّاً قد لحِق لفظة ((الصِّيد))، إذ مفردها ((أَصْيَد)) وهو: ((الذي يرفع رأسه كِبراً، ومنه قيل للملك: أَصْيد؛ لأنّه لا يلتفت يميناً ولا شمالاً))[3]. فبالنظر إلى الصيغة الأصليّة للجمع ((فُعْل))، يكون جمع ((أَصْيد)) على ((صُيْد))، غير أنَّ هذا التتابع الصوتي من الضمّ، وشبه الحركة الياء على درجة عالية من التنافر وعدم الانسجام، فيُحِدث تفاعلاً صوتيّاً يؤدّي إلى مماثلة الضمّة لشبه الحركة الياء، فتتحوّل حركة الضمّ القصيرة إلى كسرة قصيرة، ثمَّ

(١) الديوان: ١١٧/١.

(٢) يُنظر: النحو الوافي: ٦٤١/٤.

(٣) لسان العرب: مادّة (صيد)..

لا تلبث شبه الحركة الياء/ي/ أن تسقط لوقوعها في مزدوج هابط /ـِ ي/ إذ إنّ هكذا مزدوج تتحاشاه العربية، وبعد ذلك تُمكّن الكسرة القصيرة تعويضاً عن حذف شبه الحركة، ويمكن تمثيل هذه الخطوات مقطعيّاً بما يأتي:

/ص ـُ ي/د ـُ ن/

/ص ـِ ي/د ـُ ن/

/ص ـِ Ø/د ـُ ن/

/ص ـِـ/د ـُ ن/

٢. فُعُل: ومن أمثلته في الديوان: ((عُجُف، أُسُد، حُجُب، الرُّسُل، قُضُب، هُزُل، خُزُر، سُبُل، جُرُف، سُحُب))[١]، ومن مواضع اطّراد هذا الوزن، أن يأتي مفرده اسماً رباعيّاً قبل آخره مدّة، شريطة ألّا تكون المدّة ألفاً، فإن كانت ألفاً وجب أن يكون مضعّفاً، وإلّا لم يكن جمعه على هذا الجمع،[٢] ومثاله ((حُجُب))، ومفردها ((حِجَاب))، وقد وردت في قوله:

اللهُ أَكْبَرُ مَنْ لَهَا حُجُبُ التُّقَى تُسْبَى ولَمْ تَرَ كَافِلاً وعِصَامَا[٣]

٣. فُعَل: ومما ورد منه في الديوان: ((ذُرَى، طُلَى، رُبَى، العُلَا، الدُّجَى، الدُّمَى، جُثَث، عُصَب، رُطَب، عُصَب، الغُرَر، النُّهَى، شُعَل، غُرَفاً، الطُّلَى، حُزَم، ظُبَا))[٤]، ومما يشيع فيه هذا الوزن اسم على زنة ((فُعْلة))[٥]، ومثاله ((غُرَف)) ومفرده ((غُرْفَة))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

---

(١) الديوان: ٧٦/١، ١٠٤/١، ١٨١/١، ٢٣٦/١، ٢٦٤/١، ٤١٢/١، ٤١٦/١، ٤٣٩، ٤٤٨/١، ٤٦٥/١.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٢٠/٤، وجامع الدروس العربيّة: ٣٦.

(٣) الديوان: ١٨١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٧/١، ٤٧/١، ٥٣/١، ٧٠/١، ٧٣/١، ٩٢/١، ٩٢/١، ١١٨/١، ١٢٩/١، ١٣٣/١، ١٣٦/١، ١٥٥/١، ٢٤١/١، ٤٠٨/١، ٤٢٤/١، ٤٤٥/١.

(٥) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٤٥.

نَصَرُوا سِبْطَ النَّبِيَّ المُصْطَفَى ورَعَوا فِي نَصْـــرِهِ حقَّ الوَفَا
سَـــكنَوا لمَّـا تُوُفُّوا غُرَفـاً وبأعْلَى الخُلْدِ حَازُوا مَنْزِلاً[١]

٤. فُعَلَة: ومن أمثلته في الديوان: ((الكُمَاة، أُبَاة، جُفاة، حُمَاة، وُشَـــاة، بُغَاة، طُغَاة، هُدَاة، بُغَاة))[٢]. وهذا الوزن مطّرد في وصـــف عاقلٍ مذكرٍ زِنتُه ((فَاعِل))، بشـــرط أن تكون لامه حرف علّة[٣]، ومثاله ((الهُدَاة)) و ((البُغَاة))، وقد ورد هذان الجمعان في قوله:

وَا لَهْفَتَـاهُ على الهُـدَاةِ فَكَمْ جَلَى لَهُمُ بُغَاةُ الشّركِ عَضْـبَ شِقَاقِ[٤]

ومفردهما ((هَادٍ)) و((بَاغٍ))، وقد جرى على هذا الجمع إعلال، إذ الجمع قبل إعلاله يأتي على ((هُدَيَة)) و((بُغَيَة))، انقلبت الياء ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها[٥]، وهذه مقولة الكلاسيكيين من الصرفيين، في حين تتجسّد رؤية الصرفيّين الجُدد (إن جازت التسمية)، في التعليل الصوتيّ للقضايا الصرفيّة خلافاً للمنهج الوصفي الذي نهجه من كان قبلهم. واستناداً إلى رأيهم فإنَّ شبه الحركة /ي/ تسقط لوقوعها بين حركتين متماثلتين، إذ إنَّها تضعف نطقيّاً في هذه الحالة، ثمَّ تلتقي حركتا الفتح القصيرتان لتُشكّلا حركة الفتح الطويلة /ـَـَ/[٦]. وعلى هذا يكون وزن ((هُدَاة)) هو ((فُعَاة))، ويمكن تمثيل الخطوات السابقة مقطعيّاً على النحو الآتي (هُدَاة) أنموذجاً:

/هـ ـُ/د ـَ/ي ـَ هـ/
/هـ ـُ/د ـَ/Ø ـَ هـ/
/هـ ـُ/د ـَـَ هـ/

(١) الديوان: ٤٢٤/١.
(٢) المصدر نفسه: ٤٧/١، ٥٩/١، ٧٢/١، ١١٥/١، ١٦١/١، ١٦٢/١، ٢٥٣/١، ٤٨٤/١، ٤٨٤.
(٣) يُنظر: شـــرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، جمال الدين بن مالك: ٩٢٨/٢، وجامع الدروس العربيّة: ٣٧/٢، والنحو الوافي: ٦٤٥/٤.
(٤) الديوان: ٤٨٤/١.
(٥) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٤٦، والمغني الجديد في علم الصّرف: ٤٠٩.
(٦) يُنظر: الحركات في اللغة العربيّة: ٨٧.

ويرى الدكتور عبد القادر عبد الجليل أنَّ حذفاً قد جرى على التركيب الصوتي للمقطعين المتصفينِ بالقصر، والمقصود بهما المقطع الثاني والمقطع الثالث، والباعث على هذا الحذف هو المخالفة الكميّة إذ تتسبّب هذه المخالفة بتقليل كمية المقاطع الصوتيّة، ثمّ يحصل بعد هذا الحذف امتزاج صوتيّ بين المقطعين، نتيجة اتّحاد الحركتين القصيرتين (الفتح)، إذ يؤدّي اتّحادهما إلى ظهور الألف الطويلة، ويتشكّل على أثر ذلك مقطع طويل مغلق بصامت ((هُدَايْة))، ولأنّ هذا المقطع لا يرِد إلّا في آخر الكلمة ومشروطاً بالوقف، لذا تمّ تقصيره من خلال حذف شبه الحركة /ي/، وانتهى الأمر إلى تشكّل مقطع متوسط مفتوح[١]. ويمكن تجسيد هذه الخطوات على وفق التتابع الآتي:

/هـ ـُ/د ـَ/ي ـَ/ت ـُ ن/ (هُدَيَةٌ)

/هـ ـُ/د ـَ ي/ت ـُ ن/ (هُدَايْةٌ)

/هـ ـُ/د ـَ/ت ـُ ن/ (هُدَاةٌ)

٥. فَعْلَى: ومن نظائره في الديوان: ((صَرْعَى، أَسْرَى، جَرْحَى، القَتْلَى، شَتَّى))[٢]. وهو شائع في الوصف الدالّ على هلاكٍ، أو توجُّعٍ، ويتجسّد هذا الجمع في عِدةٍ من الأوزان يقع عليها مفرده، منها ((فَعَيْل)) بمعنى ((مَفْعُول))[٣]، ومثاله ((أَسِيْر))، ومعناه ((مَأْسُور))، وجمعه ((أَسْرَى))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

أَبَا حَسَنٍ تَرْضَى نُسَاقُ حَوَاسِراً عَنِيفاً بِنَا تَطْوِي الأَدِيْمَ الصَّعَائِبُ

وَصِبْيَتُنا أَسْرَى يُجَرّعُهَا السُّرَى كُؤُوسَ العَنَا والمُحْصَنَاتُ نَوَادِبُ[٤]

(١) يُنظر: علم الصرف الصوتيّ: ٣٨٥.

(٢) الديوان: ٤٨/١، ٦٣/١، ٨٩/١، ١١٨/١، ١٧٨/١.

(٣) يُنظر: شرح عُمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٩٢٩/٢، وتصريف الأسماء والأفعال: ٢١٤، وظاهرة التحويل في الصِيغ الصرفيّة، الدكتور محمود سليمان الياقوت: ٦١.

(٤) الديوان: ٦٣/١

٦. فُعَّل: ومما جاء منه في الديوان: ((الهُزّل، خُضّعاً، حُسَّر، ثُكّلاً، وُلّهاً، الشُّرّع، هُمَّع، وُلَّغ، زُوَّغ))[١]. وقياسُهُ أن يأتي مفرده وصفاً على زنة ((فَاعِل))، أو ((فَاعِلَة))، شريطة ألّا تكون لامه معتلّة[٢]، ومثاله ((حُسَّراً)) ومفرده ((حَاسِرَة))، وأيضاً ((ثُكَّلاً)) ومفرده ((ثَاكِلَة))، وقد ورد الجمعان في الديوان، وهو يتكلم بلسان حال العقيلة زينب أخت الإمام الحسين (عليه السلام) إذ يقول:

أبْرَزُونَا بَعْدَ خِدرٍ وَحِجَابْ حُسَّراً واسْتَلَبُوا مِنَّا الثّيابْ
أحْرَقُوا يَا جَدُّ هَاتِيكَ القِبابْ ثَمَّ سَاقُونَا سَبَايَا ثُكَّلَا[٣]

٧. فُعّال: ومن أمثلته في الديوان: ((العُشّاق، النُّصّاح، كُتّابها، سُكّانها، روّاد، قُرّاء، عُوّاد، وفّادها، جُحّادها، ألّافها))[٤]. وهذا الجمع مقيس في وصفٍ على زنة ((فَاعِل)) لمذكّر صحيح اللام[٥]، ومثاله ((كُتَّاب)) ومفرده ((كَاتِب))، ودلالة هذا الجمع على كثرة ممارسة الفعل، وربما دلَّ على النشاط و الحركة والمبالغة كذلك[٦]، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

وَرَدَّ قُرْصَ الشَّمْسِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاذَبَهُ لَلّيْلِ تَأفِيلُ
بِكَثْرَةٍ أحْصَتْهُ كُتَّابُهَا سَبْعِينَ لَمْ يَطْعَنْ بِهَا جِيْلُ[٧]

وفي البيتين إشارة إلى حادثة ردّ الشّمس للإمام عليّ (عليه السلام)، وقد رُويتَ تلكم الحادثة بأسانيد كثيرة صحيحة، والشاعر يذكر ذلك.

(١) الديوان: ٤٩/١، ١٠٧/١، ٤٢٨/١، ٤٢٨/١، ٤٢٨/١، ٤٣٤/١، ٤٣٨/١، ٤٤٥/١، ٤٨١/١، ٤٨٢.
(٢) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١٤، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٤٩.
(٣) الديوان: ٤٢٨/١.
(٤) المصدر نفسه: ٩٤/١، ١٠٠/١، ١٩٦/١، ٢٤٠/١، ٢٥١/١، ٢٦٦/١، ٤٢٢/١، ٤٢٣/١، ٤٢٣، ٤٧١.
(٥) يُنظر: جامع الدروس العربيّة: ٣٩/٢.
(٦) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ١٣٠.
(٧) الديوان: ١٩٦/١.

٨. فِعَال: ومن أمثلته في الديوان: ((ظِبَاء، الحِسَان، دِمَاء، ذِمَام، كِرَام، هِضَاب، رِيَاض، الرّمَاح، غِضَاب، الصّفَاح، الدّيَار، البِطَاح، الصّلَال، الجِيَاد، سِهَام، العِتَاق، عِمَاد، الذّئاب، حِبَالَها، غِلَاظ، شِدَاد))[١]. وهذا الوزن مقيس في أوزان عديدة، منها ((فَعْلَان)) ومؤنثه ((فَعْلَى))، ومثاله في الديوان ((غِضَاب)) ومفردها ((غَضْبَان))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

يَا سَرَاةَ الأَنَامِ قُومُوا غِضَابَا وَامْلَؤُهَا مَذَاكِياً ونَجِيْبَا[٢]

٩. فُعُول: ومن أمثلته في الديوان: ((ثُغُور، خُدُود، صُرُوف، السُّيُوف، حُلُوماً، جُمُوع، ذُنُوب، نُفُوس، عُيُون، أُصُول، خُطُوب، صُخُور، الصُدُور، رُسُوم، الظُّنُون، العُقُول، الجُيُوش، الذُّنُوب، الذُّحُول))[٣]. وهذا الجمع مطّرد في أوزان عديدة، ومن هذه الأوزان أن يكون مفرده على زِنة ((فَعْل))[٤]، بشرط ألّا تكون عينه واواً، ومثاله ((نُفُوس))، ومفرده ((نَفْس))، وقد جاء هذا الجمع في قوله:

مَلَّت نُفُوسُ المَاجِدينَ حَيَاتَهَا لَمَّا تَحَكَّمَ فِي الكِرَامِ جُفَاتُها[٥]

١٠. فُعَلَاء: ومن أمثلته في الديوان: ((رُقَبَاء، السُّحَرَاء، السُّفَرَاء، أُمَنَاء، شُرَكَاء، فُصَحَاء، الطُّلَقَاء، الشُّرَفَاء، أُمَرَاء))[٦]، وهو مَقِيس في بعض الأوزان، ومن هذه الأوزان ((فَعِيْل)) وصفاً للعاقل المذكّر، وهو بمعنى ((فَاعِل)) أو ((مُفَاعِل))، ويُشترط فيه إلّا يكون

(١) الديوان: ٤٥/١، ٤٦/١، ٥٢/١، ٥٣/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦٥/١، ٦٦/١، ٦٨/١، ٧٢/١، ٨٥/١، ٩٨/١، ١٠٣/١، ١٠٤/١، ١٣٦/١، ١٣٩/١، ١٦٢/١، ١٦٣/١، ٢٤٢/١، ٤١٤/١، ٤٤٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ٦٨/١.

(٣) المصدر نفسه: ٤٥/١، ٤٦/١، ٥٢/١، ٥٦/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٥/١، ٧٢/١، ٧٣/١، ٨٩/١، ١٠٠/١، ١٤٦/١، ١٥٢/١، ١٨٢/١، ٢٣٤/١، ٢٣٩/١، ٤٢٥/١، ٤٥٠/١، ٤٦٨/١.

(٤) يُنظر: دقائق التصريف، قاسم بن محمّد المؤدّب: ٣٩٩، وجموع التصحيح والسلامة في اللغة العربيّة: ٥٢.

(٥) الديوان: ٧٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ٤٦/١، ٢٣٥/١، ٢٣٦/١، ٢٣٩/١، ٢٤٠/١، ٢٤٠/١، ٢٤١/١، ٤٢٤/١، ٤٧٩/١.

مضـــعّفاً ولا معتل اللام[١]، ومثاله ((أُمَرَاء))، ومفرده ((أَمِيْر))، بمعنى ((آمِر))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

هُمُ نُورُ عَرْشِ اللهِ مِنْ قَبـلِ آدَمٍ عَلَى سَـــاقِـهِ أشْـــبَـاحُهُمْ تَتَمَرَّغُ
وَهُمْ أُمَرَاءُ البَعْثِ فِي يَوْمِ مَحْشَرِ قِيَامٌ عَلَى الأَعْرَافِ تُوْوِي وتَدْمَغُ[٢][٣]

١١. أَفْعِلَاء: ومن أمثلته في الديوان: ((الأَنْبِيَاء، الأَوْلَيْاء، الأَصْـــفِيَاء، الأَوْصِـــيَاء))[٤]، ويشيع هذا الوزن في وزن ((فَعِيْل)) الذي مرّ ذكره، مع اشتراط تضعيفه أو اعتلال اللام منه[٥]، ومثاله: ((أَنْبِياء))، ومفرده ((نَبِيّ))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

وَغَدَا السّـــبِطُ مُفْرَداً بَينَ قَوْمٍ كَفَرُوا بِـالكِتَـابِ والأَنْبِيَـاءِ
تَـارَةً لِلنّسَـــاءِ يَرْنُو وَطَوْراً يَنْظُرُ المَاجِدِينَ رَهْنَ الثَّوَاءِ[٦]

١٢. صِـيغ منتهى الجموع: وهي مجموعة من الأوزان أدرجها الصـرفيّون تحت مسـمّى (منتهى الجموع)، ويُراد بها: ((كلّ جمع تكسير يأتي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف، على أن تصير الكلمة بعد الجمع على خمسة أحرف أو ستة))[٤]. ومن صِيغ منتهى الجموع التي وردت في الديوان ما يأتي:

أ. فَوَاعِل: والواو في هذه الصيغة شبه حركة /و/، تلتها حركة الفتح الطويلة/ـَـ/، ومن أمثلة هذه الصيغة في الديوان: ((رَوَاسِي، خَوَالِب، النَّوَائِب، القَوَاضِب، شَوَامِخ، غَوَاضِب، حَوَادِث، قَوَاعِد، صَوَارِم، العَوَادِي، حُواسِر، القُوَادِح، لَوَاعِج))[٨]، وتطّرد في

(١) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١٦.

(٢) تَدْمَغُ: ((دَمَغَهُ يَدْمَغُهُ دَمْغاً: غَلَبَهُ وَأَخَذَه مِن فَوْقُ))، لسان العرب: مادّة (دمغ).

(٣) الديوان: ٤٧٩/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٨/١، ٩٦/١، ٩٦/١، ٤٥٥/١.

(٥) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١٦، والمنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: ١٤٠.

(٦) الديوان: ٤٨/١.

(٤) المغني الجديد في علم الصرف: ٤١٩..

(٨) الديوان: ٥٥/١، ٥٩/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦٢/١، ٦٥/١، ٦٦/١، ٧٤/١، ١٠٣/١، ٤٠٩/١، ٤٦٨/١، ٤٧٢/١.

مواضع عديدة، منها: ((فَاعِل إذا كان اسماً فإنَّه يجيء على فَوَاعِل كثيراً: حَاجِب وحَواجِب، وخَاتِم وخَواتِم))[١]، ومنها أن يكون مفرده وصفاً على زِنة ((فَاعِل)) لمذكّر أو مؤنث بشرط أن يكون لغير العاقل، إذ إنّ مجيئه من العاقل شاذ [٢]، ويرى الدكتور عبد المنعم سيّد أنّ من الممكن جمع الوصف العاقل الذي زنته ((فَاعِل)) قياساً على ((فَوَاعِل))، وإن كان الأولى اقتصاره على غير العاقل[٣]. ويُجمع على هذا الوزن ما نُقِلَ من الألفاظ من الوصفيّة إلى الأسميّة أو ما قرُب من ذلك، فيُقال في ((النَّازِلَة)): ((نَوَازِل))[٤]، ومثاله ((لَوَاعِج))، ومفرده ((لاَعِج))، جاء في اللسان: ((اللاَّعِجُ: الهَوى المُحْرِقُ، يقال: هَوىً لاعِجٌ، لحُرْقَةِ الفُؤَادِ من الحُبّ))[٥]، يقول صاحب الديوان:

لَا هَـلَّ شَـــهْرُكَ يَـا مُحَرَّمُ إِنَّـهُ أَضْـنَى الحَشَـى بِلَوَاعِجِ الأَرْزَاءِ[٦]

ب. فَعَائِل: ومن أمثلتها في الديوان: ((عَقَائِل، السَّحَائِب، الغَرَائِب، النَّوَائِب، عَصَـائِب، الكَتَائِب، المَصَـــائِب، الطَّرَائِق، الخَمَائل، شَـــقَائِق، الضَّـــغَائِن، نَفَائِس، كَرَائِمها، لَعَائِن، غَلَائِل، النَّجَائِب، الخَلائِق، الصَّـــنَائِع، جَرَائِر، الحَوَائِج))[٧]، وهذا الوزن يشيع في الأسماء والصفات المؤنّثة يستوي في ذلك ما كان تأنيثه بالتاء أم بالألف أو كان تأنيثه بالمعنى فقط، شـريطة أن تقع على أربعة أحرف، وأن يكون الحرف

(١) ليس في كلام العرب: ٣٧٧.

(٢) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٣١/٤.

(٣) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٥٧، والنحو الوافي: ٦٥٤/٤.

(٤) يُنظر: معاني الأبنية في العربيّة: ١٣٦.

(٥) لسان العرب: مادّة (لعج).

(٦) الديوان: ٤٧٢/١.

(٧) المصـدر نفسـه: ٥٥/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٢/١، ٦٦/١، ١١٦/١، ١١٧/١، ١٢٦/١، ١٤٣/١، ١٤٣/١، ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٨٠/١، ١٨١/١، ١٨٢/١، ١٨٥/١، ٢٣٩/١، ٤٥٣/١، ٤٥٥/١.

الثالث منها مد[١]. ويتمثّل ذلك في بضعة أوزان، منها ((فَعَيْلَة))[٢]، وشرطها ألَّا تكون صفة معناها ((مَفْعَوْلَة))، فلا يصحّ القول في أَسِيْرَة، أَسَائِر[٣]، ومثال ذلك ((الخَلَائِق)) و((الصَّنَائِع))، ومفردهما ((خَلِيْقَة)) و((صَنِيْعَة))، وقد وردا في قوله:

تَاللهِ مَا وَطِئَ الثَّرَى مِنْ مُرْسَلٍ إلّا ولِلهَادِي عَلَيهِ وَلَاءُ
حَسَنُ الخَلَائِقِ فِي البَرَايَا لَمْ تَزَل تُولِي الصّنَائِعَ كَفُّهُ البَيْضَاءُ[٤]

ت. فَعَالَى: ومن أمثلته في الديوان: ((الأَيَامَى، يَتَامَى، النَّدَامَى، الصَّحَارَى، عَطَاشَى))[٥]. ومُطَّرَد هذا الوزن في عددٍ من الصِيغ، منها اسم على زِنة ((فَعْلَاء))[٦]، ومثاله ((صَحْرَاء)) وجمعه ((صَحَارَى)) الوارد في قوله:

لَيْتَ عَيْنَيْكَ تَرَانَا يَا أَبَا حُسَّراً إذ نَحْنُ فِي ذُلِّ السِّبَا
قَطَعُوا فِينَا الصَّحَارَى والرُّبَى بِنيَاقٍ ظَهْرُهَا لَنْ يُرْحَلَا[٧]

ث. فَعَالِل: ومن أمثلته في الديوان: ((نَمَارِق، جَحَافِل، جَآذر، حَنَادِس، فَدَافِد، جَحَاجِح، السَّلاسِل، ضَرَاغِم، عَقَارِب، السَّبَاسِب، السَّنَابِك، بَلَابِل، الفَيَافِي، ثَعَالِب))[٨]. يقول ابن يعيش: ((إنّ الرباعيّ لثقله بكثرة حروفه، لم يتصرّفوا فيه تصرّفهم في الثلاثيّ، فلم يضعوا له في التكسير إلّا مثالاً واحداً، كالوا به جميع أبنية الرباعيّ القليل

(١) يُنظر: المهذَب في علم التصريف: ١٨٢.
(٢) يُنظر: دقائق التصريف: ٣٩٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٠٣.
(٣) يُنظر: النحو الوافي: ٦٥٦/٤.
(٤) الديوان: ٢٣٩/١.
(٥) المصدر نفسه: ٥٥/١، ١٠٨/١، ١٤٣/١، ٤٢٩/١، ٤٣٢/١.
(٦) يُنظر: البهجة المرضيّة، شرح السيوطي على ألفيّة ابن مالك، السيوطيّ: ٤٩٤، ويُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١٩.
(٧) الديوان: ٤٢٩/١.
(٨) المصدر نفسه: ٦٧/١، ٧٤/١، ٩٣/١، ٩٥/١، ١٠٧/١، ١١٧/١، ١٤٨/١، ١٥٨/١، ٢٥٨/١، ٢٦٨/١، ٤٠٩/١، ٤٤٤/١، ٤٦٢/١، ٤٨٠/١.

والكثير))[١]، ويطّرد هذا الوزن في مواضـــع، ومنها اســـم رباعيّ خالٍ من حروف الزيادة[٢]، ومثاله ((جآذِر)) ومفردها ((جُؤذُر))، وقد ورد هذا الجمع في قوله:

حَـادَ مَنْ قَـاسَ بِـالجـآذِر[٣] مِنْ مَعَانِي جَمَالِكِ المُمْتَاحِ[٤]

ج. شــبه فَعَالِل: ومن أمثلته في الديوان:((الأَمَاجِد، المَعَالِي، المَضَــارِب، المَشَــارِب، مَذَاكِي، مَغَامِد، مَعَاهِداً، أَقَاصِـــي، مُوَاضـــي، الأَطَايِب، المَنَاهِل، الأَنَامِل، مَنَازِلاً، أَحَابِب، مَطَارِفاً، المَكَارِم، مَلَابِسَـــاً، مَحَارِم، مَوَاهِب))[٥]. وهذا الوزن مماثل لوزن ((فَعَالِل)) الســابق، في عديد الحروف والحركات، إذ يقابل كلّ حركةٍ حركة من دون التقيّد بنوعها، وكلّ سكونٍ سكوناً، وهو مطّرد في الأسماء المزيدة سواء أكانت على أربعة أحرف أَم خمسة أَم ستة، بشرط ألَّا يكون لها جمع تكسير آخر[٦]، فإن كان زائده حرفاً واحداً بقِي على حاله، وإن كان فيه زائدان حُذِف ما لا مِيزة فيه من الناحية المعنويّة واللفظيّة، وإن كانت زيادته على ثلاثة أحرف أُثبِت ما كان ذا ميزةٍ وحُذِف الآخرانِ[٧]، ومن أمثلة هذا الجمع ((مَنَازِل)) ومفردها ((مَنْزِل))، ولم يحذف منه شيء إذ كان فيه زائد واحد، يقول صاحب الديوان:

نَزَلَ المَشِـــيْبُ بِلِمَّتِي فأَقَامَا وَجَفَا الشَّـبَابُ مَنَازِلاً وَمُقَامَا[٨]

(١) شرح المفصّل للزمخشري: ٢٧١/٣.

(٢) يُنظر: تصريف الأسماء والأفعال: ٢١٧.

(٣) الجآذِر: ((الجُؤْذُرُ والجوْذَرُ: وَلَدُ البَقَرةِ))، لسان العرب: مادّة (جذر).

(٤) الديوان: ٩٣/١.

(٥) المصـــدر نفســـه: ٤٦/١، ٥٩/١، ٥٩/١، ٦١/١، ٦٨/١، ٧٤/١، ٨٥/١، ٩٢/١، ١٠٤/١، ١١٣/١، ١٦٦/١، ١٦٧/١، ١٧٦/١، ١٧٨/١، ٢٣٦/١، ٢٣٧/١، ٢٤٢/١، ٤٤٥/١، ٤٤٨/١.

(٦) يُنظر: جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربيّة: ٦٧.

(٧) يُنظر: النحو الوافي: ٦٦٥/٤-٦٦٨.

(٨) الديوان: ١٧٦/١.

الفصل الثالث

المستوى النحوي في ديوان الشيخ حسن مصبّح الحليّ

المبحث الأوّل أسلوب الاستفهام

المبحث الثاني أسلوب النفي

المبحث الثالث أسلوب الشرط

المبحث الأوّل

أسلوب الاستفهام

الاستفهام لغة:

الاستفهام مأخوذ من الفَهْم وهو: ((معرفتك الشيء بالقلب))[١]، وفي المعجم الوسيط: ((الفَهْم: حُسن تصوّر المعنى وجودة استعداد الذهن للاستنباط))[٢].

الاستفهام اصطلاحاً:

يُعرّف الاستفهام على أنّه: ((طلب حصول في الذهن))[٣]. ويعرّفه يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٠٥هـ): ((طلب المراد من الغير على جهة الاستعلام))[٤]. ويعرّفه السيوطي بأنّه: ((طلب الفهم، وهو بمعنى الاستخبار))[٥]. ويعرّفه الدكتور أحمد مطلوب على أَنَّه: ((طلب العلم بشيء لم يكُن معلوماً من قبل))[٦]. والتعريفات السابقة لا تخرج عن الطلب الذي يُراد به العلم والمعرفة عن أمرٍ يجهله السائل.

والاستفهام يتصدّر الكلام، وسبب ذلك: ((أنَّه حرفٌ دخل على جملة تامّة خبريّة، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدَّماً عليها، ليفيد ذلك المعنى فيها))[٧].

ولأنّ الاستفهام لا يعدو كونه طلباً يحتّم ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن، لذا وجب ألّا يكون الاستفهام على الحقيقة، يُستثنى من هذا إذا بدر الاستفهام من شاكٍ يُصدّق

(١) لسان العرب: مادّة (فهم).

(٢) القاموس الوسيط: ٧٠٤.

(٣) مفتاح العلوم، السكاكيّ: ٣٠٣.

(٤) الطراز: ٢٨٦/٣.

(٥) معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٣٢٧/١.

(٦) أساليب بلاغية: ١١٨، ومعجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها: ١٨١/١.

(٧) شرح المفصّل للزمخشري: ١٠٤/٥.

بأنّ الإعلام ممكن؛ لأنّ غير الشاك في حال استفهامه ينتهي إلى تحصيل الحاصل، وإن لم يصدّق بأنَّ الإعلام ممكن لم يكن من الاستفهام فائدة[١].

ولا يكون الاستفهام عن طلب أو إنشاء، وسبب ذلك أنَّ الاستفهام يُراد به الاستخبار عن نسبة، والنسبة لا تخرج عن الخبر[٢].

أدوات الاستفهام

أدوات الاستفهام تكون على ثلاثة أضربٍ، منها ما يستعمل لطلب معرفة التصوّر، وهو ((طلب معرفة المفرد وتحديده))[٣]. وهي الأدوات: (مَن، وما، ومتى، وكم، وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأيّان)، ومنها ما يُراد به طلب معرفة التصـــديق وهو: ((طلب تعيّن الثبوت أو الانتفاء في مقام التردد))[٤]، وله أداة واحدة وهي (هل)، والنوع الثالث: يُطلب عند اســـتعماله معرفة التصديق طوراً، وطوراً يُطلب به معرفة التصوّر، وأداته الهمزة، وسيتمُّ ذكر طائفة من أدوات الاستفهام على ما ورد لهن من شواهد شعريّة في الديوان موضوع الدراسة فيما يأتي:

١. **الهمزة**[٥]: ويرى الدكتور مهدي المخزوميّ أنّ الهمزة تُعدُّ أمّ الباب؛ لأنّ دلالتها على الاستفهام بالأصالة، ولأنّ الاستفهام بها يشمل الفريقين جميعاً التصديق والتصوّر، ولأنَّ المقصود بها في بعض الأحيان أغراض بلاغيّة تُفهم من السياق، ولا يقتصر على الاستفهام

(١) يُنظر: موسوعة كشَّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانويّ: ١٧١/١.

(٢) يُنظر: في النحو العربيّ (نقد وتوجيه): ٢٦٤.

(٣) الكافي في علوم البلاغة، الدكتور عيسى علي العاقوب وزميله: ٢٦٤.

(٤) مفتاح العلوم: ٣٠٨.

(٥) الـديوان: ٦٧/١، ٧٢/١، ٧٤/١، ٨٣/١، ١١١/١، ١١١/١، ١١٢/١، ١١٢/١، ١١٧/١، ١١٨/١، ١٢٦/١، ١٢٧/١، ١٢٧/١، ١٢٧/١، ١٣٣/١، ١٣٦/١، ١٤٥/١، ١٤٥/١، ١٧٧/١، ٢١١/١، ٢٣٣/١، ٢٣٤/١، ٢٣٨/١، ٢٥٦/١، ٢٥٦/١، ٢٥٧/١، ٢٦٠/١، ٤٠٧/١، ٤٠٩/١، ٤٠٩/١، ٤١٢/١، ٤٤٠/١، ٤٤٣، ٤٤٤/١، ٤٤٤/١، ٤٧٣/١، ٥٠٧/١، ٥١٢/١، ٥١٣/١، ٥١٥/١، ٥٢٦/١، ٥٤٥/١، ٥٨٠/١، ٥٩٩/١، ٦٠٩/١، ٦٨١/١، ٦٩٥/١، ٨/٢.

الحقيقي الذي يُطلب به الفهم[١]، ويُطلب بالهمزة حيناً التعيين، يقول الجوجريّ (ت٨٨٩هـ) عن همزة الاستفهام التي يُراد بها التعيين: ((فإنَّها تطلب جواباً، ولا يحتمل معها الجواب تكذيباً ولا تصديقاً، وتقع بين مفردين وبين جملتين ليستا في تأويل المصدر))[٢].

وتتميّز عن سائر أدوات الاستفهام بميزات، منها دخولها على حروف العطف، ومن أمثلة هذا التقديم على العاطف في الديوان قول الشاعر:

أَوَ مَـا تَرَى الهَـادِينَ آلَ مُحَمَّـدٍ خُضِبَتْ بِبِيضِ المَارِقِينَ شَوَاتُهَا[٣][٤]

ويبيّن المبرّد (ت٢٨٥هـ) عِلّة ذلك التقديم بقوله: ((وهذه الألف لتمكنها تدخل على الواو، وليس كذا سائر حروف الاستفهام))[٥]. ومن أمثلة هذا التقديم في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[٦]. إذ تقدّمت الهمزة التي تفيد الاستفهام الذي خرج عن الحقيقة إلى الاستنكار على الفاء العاطفة، أمّا ابن يعيش فيوضّح ما أجمله المبرّد بقوله: ((ولقوّتها وغلبتها وعموم تصرّفها، جاز دخولها على الواو والفاء وثُمَّ من حروف العطف))[٧]. في حين يرى ابن هشام أنّها: ((قُدّمت على العاطف، تنبيهاً على أصالتها في التصدير))[٨].

(١) يُنظر: في النحو العربيّ (نقد وتوجيه): ٢٦٥.

(٢) شرح شذور الذهب: ٨٠٦/٢.

(٣) شَوَاتُها: ((الشَّوَاةُ: جِلْدةُ الرأسِ))، لسان العرب: مادّة (شوا).

(٤) الديوان: ٧٢/١.

(٥) المقتضب: ٣٠٧/٣.

(٦) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٧) شرح المفصّل للزمخشري: ١٠٠/٥.

(٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ٨٣/١- ٨٤.

وقد تُحذف الهمزة ويُكتفى بدلالة أم المعادلة عليها، وهو ما اصطلح عليه الدكتور تمّام حسان بمبدأ تظافر القرائن، إذ يُستغنى ببعض القرائن عن ذكر بعضها الآخر(١)، ومن أمثلتها في الديوان:

شُمُوسُ الضُّحَى أَمْ بُدُورُ التَّمَامْ أَمِ المُصْطَفَى الطُّهْرُ خيْرُ الأَنَامِ(٢)

إذ حُذِفَت همزة الاستفهام واكتُفِيَ بدلالة أم المعادلة عليها.

وقد يخرج الاستفهام بالهمزة عن الحقيقة إلى أغراض مجازية تُعرف من خلال السياق والموقف، ومن أمثلة ذلك في الديوان قول الشاعر:

يَا ظَبْيَةَ الوَادِي أَعِنْدَكِ لِلْهَوَى مَغْنَىً تَقِيلُ بِجَانِبَيْهِ ظِبَاءُ(٣)

إذ خرج الاستفهام عن الحقيقة، فقد وجّه الشاعر الاستفهام نحو غير العاقل ((ظبية الوادي))، ومراده التعبير عما يختلج في نفسه من مشاعر، ولعل تقدّم الظرف (عندك) جاء للعناية بالمكان، ومن أمثلته الأخرى في الديوان أيضاً قوله:

لَسْتُ أَدْرِي أَحُمْرَةُ الخدّ مِنْهَا حِينَ شَبَّتْ أَم وَمْضَةٌ فِي الجَامِ(٤)(٥)

وقد خرج الاستفهام في البيت إلى معنى مجازيّ؛ لأنّ الشاعر عالم بالحقيقة ولا يطلب جواباً، والغرض من الاستفهام هنا التشبيه والمبالغة.

ومن أمثلة الاستفهام المجازي بالهمزة في الديوان قول الشاعر:

أبا حَسَنٍ تَرضَى نُسَاقُ حَوَاسِراً عَلَى هُزِلٍ يَطْوِي بِهَا البِيدُ حَاثِثُ(٦)

(١) يُنظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدكتور تمّام حسّان: ٢٢٠.

(٢) الديوان: ٢١١/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٣/١.

(٤) الجام: ((إِنَاءٌ مِن فِضّةٍ))، لسان العرب: مادّة (جوم).

(٥) الديوان: ٨/٢.

(٦) المصدر نفسه: ٨٣/١.

والغرض من الاستفهام هنا هو إظهار التفجّع والحزن والألم على ما آلَ إليه حال بنات النبوّة من فقد الأحبّة، لذا فإنّ لسان حالهن يستصرخ أبا الحسن علي (عليه السلام) ليهبَّ لنجدتهن. وقد وردت همزة الاستفهام محذوفة في البيت والتقدير ((أترضى))، وهذه خصيصة أخرى تنفرد بها الهمزة[١]، وقد ورد الحذف في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ﴾[٢]. إذ حُذفت همزة الاستفهام قبل (إنَّ)، بدليل جواب فرعون في الآية الآتية وهي قوله: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾[٣]، ومن أمثلتها الأُخرى في الديوان:

أوَ لَمْ يَكْفِ عُصْبَةَ الغَيّ صَبْراً قَتْلُ مَنْ لِلإلَهِ كَانَ نَجِيبَا[٤]

وقد وردت خصيصة للهمزة هنا وهي دخولها على النفي، والاستفهام في البيت خارج عن الحقيقة إلى غرض التحقيق والإثبات، والغاية منه مع الإثبات التوبيخ، فإنَّ الشاعر أراد بيان مقدار الجرم الذي ارتكبه الأشرار، إذ لا مزيد عليه في الخسة والدناءة، فقتل الأئمة الأطهار من الرذائل العظام التي لا تُغتفر.

وإذا بدأ الاستفهام بالفعل، كان الشكُّ في حدوث الفعل، وإن بُدِئ الاستفهام بالاسم كان الشكُّ في الفاعل[٥]، ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله في رثاء أهل البيت:

أيَنَالُ عِزَّكُمُ (بَنُو الوَزَغِ) الَّتِي كَانَتْ مَغَامِدُ بِيضِكُمْ لُبَّاتهَا[٦]

(١) يُنظر: الاتقان في علوم القرآن، السيوطيّ: ١٠٠٦/٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: ١١٣.

(٣) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: ١١٤.

(٤) الديوان: ٦٧/١.

(٥) يُنظر: دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني: ١١١.

(٦) الديوان: ٧٤/١.

إذ تقدّم الفعل، فالفعل لم يثُبت، والاســـتفهام بالهمزة هنا خرج عن الحقيقة إلى **(الإنكار الإبطالي)**، والمراد به: ((أنَّ ما بعدها غير واقع، وأنَّ مدّعيه كاذب))[١]، والمعنى على هذا أنَّ عزّكم فوق منال أحدٍ من البشـر، فأنَّى للأشـرار والطلقاء أن يصـلوا مقامكم العالي.

ومن أمثلة مجيء الاسم بعد همزة الاستفهام في الديوان:

أَطَـلِـيـقُ الـنَّـبـيّ يَـثْـأرُ جَـهْـراً مِنْ بَنِي الوَحْي بِالطّغَامِ[٢] الشّحَاحِ[٣]

وفي البيت تلا همزة الاستفهام الاسم فالفعل ثابت، والاستفهام هنا مجازي أُريد به التحقير والتوبيخ والاستهجان لفعل الطلقاء الذين استأثروا بولاية أمر المسلمين، ونحّوا آل البيت عن مكانتهم.

٢. **هل** [٤]: وأصلها أن يكون معناها **(قد)**، فيُقال **(أهل)**، ((وكثُر استعمالها كذلك، ثمَّ حُذِفت الهمزة لكثرة استعمالها، استغناء بها عنها وإقامة لها مقامها))[٥]، وقد وردت على الأصل في الديوان نحو قول الشاعر:

سَلْهَا أهَـلْ لِأسِيرِهَا مِنْ شَافَعٍ أَمْ لَيْسَ فِي شَرْعِ الهَوَى شُفَعَاءُ[٦]

ومن خصائصها أنَّها تجعل الفعل المضارع للمستقبل، والسبب في هذا يعود أنَّ المراد منها طلب إثبات الحكم أو نفيه، وهو يتعلَّق بالصفات لا الذوات، والصفات تحتمل

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٩١/١.

(٢) الطّغَام: ((أَرَاذِلُ النّاسِ وأَوغَادُهم))، لسان العرب: مادّة (طغم).

(٣) الديوان: ١١١/١.

(٤) المصدر نفسه: ٤٦/١، ٥٥/١، ٦٧/١، ٩٣/١، ١٣٨/١، ٢٤١/١، ٢٦٤/١، ٤٠٩/١، ٤٦٤/١، ٤٦٧/١، ٥٠٧/١، ٥١٤/١، ٥٢٣/١، ٥٤٢/١، ٥٩٠/١، ٦٢٣/١، ٦٨٨/١، ٦٨٩/١، ٦٨٩/١.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤٤٦/٤.

(٦) الديوان: ٢٣٣/١.

الاستقبال لا الذوات[١]. ومن خصائصها أيضاً أن يكون المراد من الاستفهام بها أحياناً الدلالة على النفي[٢]. ومنه قوله تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[٣].

ومن أمثلتها في الديوان قوله:

يَا لَكَ اللهُ، هَلْ رَأيتَ مُصَـــابَاً قَبَلَ هَذَا، الإِسْـلَامُ فِيهِ أُصِـيبَا[٤]

وقد خرج الاستفهام عن الأصل، فالاستفهام إنكاري يُراد منه وصف رزيّة الإمام الحسين (عليه السلام) بأنَّها أعظم مصيبة مُنِيَ بها الإسلام على مرّ الأزمان. والاستفهام في البيت الآنف جاء بمعنى (لم يكُن)؛ لأنّ زمان الجملة ماضٍ[٥].

ومن أمثلة الاستفهام بـ(هل) الأُخرى في الديوان:

هَلْ أَنْتَ تُسْمِعُ مَنْ أَمَاتَ لَهُ الهَوَى قَلْباً وَفِي جَدَثِ الضَّـــلَالِ لَحِيدُ[٦]

وقد خرج الاستفهام عن الحقيقة في البيت السالف، فالمراد هنا النفي، أي أنَّك لا تقدر على إسماع من مات قلبه وتحجّر فؤاده، وقد تلا أداة الاستفهام الاسم (الضمير أنت) والمراد من هذا التقديم زيادة اهتمام المخاطب بحقيقة امتناع إسماع من مات قلبه.

٣. **مَنْ**[٧]: ويُسأل بها: ((عن الجنس من ذوي العلم، تقول: مَن جبريل؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم جنّي))[٨]. ومن أمثلتها في التنزيل الحكيم قوله عزّ وجلّ على لسان فرعون: ﴿قَالَ

(١) يُنظر: مفتاح العلوم: ٣٠٩.

(٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٥٠٥/٢.

(٣) القرآن الكريم، سورة الرحمن، الآية: ٦٠.

(٤) الديوان: ٦٧/١.

(٥) يُنظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٣٢٨/١.

(٦) الديوان: ١٣٨/١.

(٧) المصدر نفسه: ٥٦/١، ٨٩/١، ٩٣/١، ١٥٣/١، ٢٣٣/١، ٢٥٢/١، ٢٥٤/١، ٢٦٨/١، ٤٤٢/١، ٤٦١/١، ٥٢٩/١، ٥٨٣/١، ٥٩٢/١، ٦٨١/١، ٧٠٦/١، ٧٢٨/١.

(٨) مفتاح العلوم: ٣١١.

فَمَن رَّبُّكُمَا يَـٰمُوسَىٰ﴾[١]. وهي لفظ مبهم يقع على المفرد والمثنّى والجمع وعلى ما كان مذكّراً أو مؤنّثاً، ولذا جاز عود الضمير مفرداً مذكّراً على لفظه، وجاز أن يعود الضمير على معناه، فيكون بحسب ما يرتئيه المتكلّم[٢].

ومن أمثلة استعمال (مَن) في الديوان قوله:

مَن لِلّوا يَرْقُلُ[٣] فِيهِ طَاعِناً صَدْرَ الكُمَاةِ ضَارِباً

والاستفهام في البيت خرج عن الأصل إلى التعظيم[٦]، والمراد أنَّ لا أحد يبلغ شجاعة الممدوح حتّى كأنّ الشاعر قال: لا أحد يصلُح لحمل اللواء ومضاربة الأعداء سواه، ومن الأمثلة الأُخرى في الديوان:

مَنْ قَالَ: بَخٍّ غَيرُ شَيخِ عَدِيّها وَعَلَى الشَّقَا طُوِيَتْ لَهُ أَحْشَاءُ[٧]

وفي البيت قد أُجيب عن السؤال بـ (مَن) بالوصف بدلاً عن اسم الشخص، والاستفهام غير حقيقي والمقصود به التقرير.

(١) القرآن الكريم، سورة طه، الآية: ٤٩.

(٢) يُنظر: شرح المفصّل للزمخشري: ٤١٥/٢.

(٣) يَرْقُلُ: ((أَرْقَلَ القَوْمُ إلى الحَرْبِ إِرْقَالاً: أَسْرَعُوا))، لسان العرب: مادّة (رقل).

(٤) أَثْباجَها: ((الثَّبَجُ: الوَسَط وَمَا بَيْنَ الكَاهِل إلى الظَّهْرِ))، لسان العرب: مادّة (ثبج).

(٥) الديوان: ٨٩/١.

(٦) يُنظر: الكافي في علوم البلاغة العربية: ٢٧٥.

(٧) الديوان: ٢٥٢/١.

٤. **مَا**[١]: ويُسأل بها عن ذات غير العقلاء وعن صفات العقلاء، إذ الاستفهام بها يكون عن الجنس[٢]، وبعبارة ابن يعيش: ((هي سؤال عن ذوات غير الأناسيّ، وعن صفات الأناسيّ))[٣]. ومن أمثلتها في القرآن الكريم:﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾.[٤]

ومن أمثلتها في الديوان:

فـإلَامَ انْتِحـلُ الأَمَـانِي ضِـلّـةً وَلَهَـا بِكَـاذِبِـةِ الظُّنُونِ جَلَاءُ[٥]

واُستُفهِم بـ(ما) هنا عن الزمن لسبقها بحرف الجر إلى الذي يفيد انتهاء الغاية، وقد حُذفت الألف منها تخفيفاً، وحذفها واجب إن سُبِقت بحرف جر، وهذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُون﴾[٦]. والاستفهام في البيت مجازيّ تضمّن معنى الاستبطاء والتبرّم من طول المدّة.

ومن الأمثلة الأخرى لها في الديوان:

مَـا بَـالُ حَـيْـدَرَةٍ وكَـا نَ زَعِـيـمَـهَـا يُـرْخِـي

والغرض من الاستفهام غير حقيقي، ومراد الشاعر التوجع والتحسّر والتألّم من فقد يعسوب الدين وإمام المتقين، ومن مواضع ورودها في الديوان كذلك قوله:

مَا العذرُ قُلْ لِي إنْ رَجِعتُ بِخَيْبَةٍ والأَمْرُ مِنْكَ كَصَـارِمٍ مَسْـنُونِ[٩]

---

(١) الديوان: ١/ ٦٥، ١/ ١٠٢، ١/١٤٠، ١/٢٣٣، ١/٢٣٤، ١/٢٣٦، ١/٢٥٦، ١/٢٥٩، ١/٤٤٤، ١/٤٦٨، ١/٥٢٢، ١/٥٢٣، ١/٥٨٧، ١/٦٤٣، ١/٧٠٩، ١/٧٢١، ١/٧٢٧.

(٢) يُنظر: مفتاح العلوم: ٣١٠.

(٣) شرح المفصّل للزمخشري: ٢/٤٠٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: ١٢.

(٥) الديوان: ١/٢٣٤.

(٦) القرآن الكريم، سورة النمل، الآية: ٣٥.

(٧) سُـجُوفه: ((كُلُّ بابٍ سُـتِرَ بِسِـتْرِينِ مَقْرونِينِ فَكُلُّ شِـقّ مِنه سـجف، والجَمْع أَسْـجاف وسُـجُوف))، لسـان العرب: مادّة (سجف).

(٨) الديوان: ١/٥٢٢.

(٩) المصدر نفسه: ١/٧٠٩.

والاستفهام في البيت الآنف غرضه النفي، ومراد الشاعر أن يقول: لا عُذرَ لي إن عُدتُ منك من دون نيل ما أُريد فأنت أهلٌ للعطاء وإجابة السائل بدلالة قوله (والأمر منك كصارم مسنون)، أي إنّك حاسم وواضح وسريع الإجابة لسائلك.

٦. **ماذا**(١): ويرى الدكتور فاضل السامرائيّ أنَّ فرقاً يُرى بين (ما) وأختها (ماذا) من ناحيتين: الأولى: إنّ (ما) قد ترِد استفهاميّة وموصولة وغيرها، في حين (ماذا) لا تأتي إلّا استفهاميّة، فيكون المجيء بـ(ماذا) دليلاً على إرادة الاستفهام دون غيره، والثانية: أنَّ (ماذا) آكد وأقوى في الاستفهام من (ما)، ومردّ ذلك إلى كون حروفها أكثر(٢). ومن أمثلتها في القرآن الكريم: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُون﴾(٣). وقد اُختُلِف في توجيه إعراب (ماذا) و(من ذا)(٤)، وما يهمّ طالب العربيّة هو النطق على ما تقتضيه السليقة العربيّة الصحيحة، لذا فإنَّ إيجاز ابن الحاجب يُعدّ مؤدّياً للغرض، إذ قال: ((وفي: ماذا صَنَعتَ، وجهان: أحدهما: ما الذي؟ وجوابه رفع، والآخر: أيَّ شيء؟ وجوابه نصب))(٥).

ومن مواضع ورود (ماذا) في الديوان:

مَاذَا يُعَانِي قَلْبُ مَنْ ... بِعَلَاءِ مَجْدِهِمُ سُعِدْ(٦)

والغرض من الاستفهام في البيت غير حقيقي، إذ المراد منه التعظيم إذ في مضمون البيت أنَّ شيئاً عظيماً وأليماً من المعاناة يعيشها من بلغ مجد الممدوحين، إذ يعاني الأمَرَينِ جراء أفعال الحاسدين والحاقدين وناكري الجميل. ومما ورد في الديوان منها أيضاً:

---

(١) الديوان: ١٢٨/١، ١٣٠/١، ١٣٦/١، ١٣٦/١، ١٣٩/١، ١٤١/١، ١٤٧/١، ١٧٧/١، ٢٤٠/١، ٢٤٣/١، ٢٤٧/١، ٢٦٧/١، ٤١٣/١، ٤٦٤/١، ٤٨٧/١، ٤٩٨/١، ٥٢٣/١.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ٢٦٤/٤.

(٣) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية: ٧١.

(٤) شرح الدماميني على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو بكر الدماميني: ٢٣٧/٢.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٦٤/٣.

(٦) الديوان: ١٢٨/١.

مَنْ ذَا يُطَاوِلُ فِي المَعَالِي حَيْدَرَاً وَعُلَاهُ لَمْ يَلْحَقْ بِهَا إيمَاءُ[١]

والسؤال هنا عن العاقل، ويبدو أنّ ذا بمعنى (الذي)، ولم يأتِ الاستفهام على حقيقته، بل تعدّاه إلى معنى مجازي يُفهم في ضوء السياق، فمراد الشاعر النفي، فكأنَّه قال: لا أحدّ يصل مقام أبي الحسنين (عليه السلام)، فقد تفرّد في العلياء.

ومن الأمثلة الأُخرى:

مَاذَا الضَّلَالُ وَقَدْ مَحَا سَيْفِي بِلَامِعِهِ سُدُوفَهْ[٢][٣]

ولعلّ الشاعر أراد باستفهامه هنا التحقير لشأن الضلال، فالممدوح قد قضى على أهل الضلال بسيفه، فكأنّه هدّ أركانه وقوّض بنيانه فلم تبقَ منه باقية.

٥. **أيّ** [٤]: ((ومعناها تبعيض ما أُضيفت إليه، ولذلك لزمتها الإضافة))[٥]، وهي تستعمل للعاقل وغيره: ((لأنَّها، بعضٌ من كلّ، وهذا معنى يوجد فيمن يعقل كما يوجد فيما لا يعقل))[٦].

ويُسأل بها عن الذي يميّز فرد من المتشاركين في أمرٍ يشملهم جميعاً[٧]. ومن أمثلتها في الذكر الحكيم: ﴿قَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي

(١) الديوان: ٢٤٧/١.

(٢) سُدُوفه: ((السِّدافة الحجاب والسّتر من السُّدفة والظُّلْمة))، لسان العرب: مادّة (سدف).

(٣) الديوان: ٥٢٣/١.

(٤) الديوان: ٤٦/١، ٦٥/١، ٦٧/١، ٨٦/١، ٩١/١، ١٠٩/١، ١١٧/١، ١٥٩/١، ٢٥٣/١، ٤١٢/١، ٤١٤/١، ٤٦٠/١، ٤٦٩/١، ٤٧٩/١، ٥٠٧/١، ٥٠٧/١، ٥١٢/١، ٥١٨/١، ٥٧٥/١، ٥٩٩/١، ٦٦٣/١، ٧٢٣/١، ٧٢٥/١.

(٥) شرح المفصّل للزمخشري: ٤٢٦/٢.

(٦) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: ٢٧١.

(٧) يُنظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٨٢/١.

مُسْلِمِين﴾[1]، إذ أُضيفت (أي) الاستفهامية في الآية الكريمة إلى المعرفة (الضمير الكاف)، ومن أمثلة إضافتها إلى المعرفة في الديوان:

أَيُّ رَزَايَـا الطَّفّ تَبْقَى جَلِـداً لَهَا، وكُلٌّ لِلْحَشَـــى أَمَاجَهَا[2]

حيث أُضيفت ((أيُّ)) إلى المعرفة ((رزايا الطفّ)).

ومن أمثلتها الأخرى في الديوان قوله:

اللهُ أَكْـبَـرُ أيُّ نَـازِلَـةٍ بِالدّينِ قَامَ بِعِبئِهَا السّـبْطُ[3]

إذ أُضـيفت (أي) إلى النكرة (نازلة)، والاسـتفهام في البيت مجازيّ، والمراد بيان عظمة المصـيبة التي حلّت بآل البيت بدليل السـياق اللغويّ إذ وردت ((أيّ)) مسـبوقة بلفظ ((الله أكبر))، ومن أمثلتها أيضاً في الديوان:

فَـأَيُّ كَرِيمٍ مَجْـدُهُ مِثْـلُ مَجْـدِهِ وَأَيُّ عَلِيّ مِنْهُ أَعْلَا وَأَشْرَفُ[4]

وفي البيت تمّت إضافة (أي) إلى النكرة، وقد تكرر استعمال الشاعر لأي مضافة إلى النكرة في مواضع عديدة[5]، ويبدو أنَّ الباعث على هذا أنَّ الغرض من الاستفهام في تلك المواضع قد خرج عن الحقيقة إلى النفي، ومثال ذلك البيت السابق إذ مراد الشاعر أن يقول أنَّ لا كريمَ له من المجد ما للممدوح، وكذلك لا عليَّ له من الرفعة والشـــأن ما لممدوح الشاعر، ومن أمثلة (أي) الاستفهامية في الديوان كذلك قوله:

فِلّلّه قَـلْـبُ بَـنَـاتِ الـرَّسُـــولِ فَكَمْ فِيـهِ مِن فَـادِحٍ قَـدْ ثَوَى

لِأَيّ تُقَـاسِـي؟! لِـحَـرْقِ الخِيَـامِ؟ أمِ السّلْبِ أم سَوْقِهَا في السّبا؟![6]

---

(١) القرآن الكريم، سورة النمل، الآية: ٣٨.

(٢) الديوان: ٩١/١.

(٣) المصدر نفسه: ٤١٢/١.

(٤) المصدر نفسه: ٥٧٥/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٦/١، ٦٥/١، ٦٧/١، ٨٦/١، ١٠٩/١، ١٥٩/١، ٢٥٣/١، ٤١٢/١، ٤١٤/١، ٤٦٠/١، ٤٦٩/١، ٤٧٩/١، ٥٠٧/١، ٥٠٧/١، ٥١٢/١، ٥١٨/١، ٥٧٥/١، ٦٦٣/١، ٧٢٣/١، ٧٢٥/١.

(٦) المصدر نفسه: ٧٢٣/١.

إذ استعمل الشاعر (أيّ) الاستفهامية نكرة مجردة من الإضافة، ولعلّه لجأ إلى تنكيرها ليذهب الخيال كلَّ مذهب في تصوّر مأساة بنات النبوة وما جرى عليهن.

ومن الأمثلة الأخرى لأيّ الاستفهامية قوله:

عَلَى أيّمَا جُرْمٍ يُعَانِي ابنُ أَحْمَدٍ عَلَى ظَمَأٍ بِيضَ الظُّبَا وَيُقَارِعُ[١]

إذ فصلت (ما) الزائدة بين (أي) الاستفهامية والمضاف إليه (جُرمٍ)، والغاية من ذلك هو التأكيد والتغليظ للاستفهام الإنكاري، فمراد الشاعر أن يصف حجم رزية الإمام الحسين (عليه السلام).

٦. **كَمْ**[٢]: وهي اسم بدليل صحّة الإسناد إليها، وأنّ الضمير يعود عليها، يضاف إلى هذا ورودها مسبوقة بحرف الجر، وجواز الإضافة إليها[٣]. ويرى عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ) أنَّ كم الاستفهاميّة تشتمل على معنى الكثرة، ولمّا احتاجوا إلى التفريق بينها وبين الخبريّة جعلوا تمييزها منصوباً[٤]، فمن أمثلة الخبرية في الديوان:

أَظَبْيَةَ الوَادِي، فَكَمْ بِمُقْلَةٍ كَحْلَاءَ أَنْسَيْتِ الأُسُودَ غَابَهَا[٥]

إذ جاء تمييز (كم) مجروراً، وهذا دليل على أنّها خبريّة يُراد بها التكثير، ومن أمثلة الاستفهاميّة في القرآن الكريم قوله: ﴿قَٰلَ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾[٦].

أمّا في الديوان فمن أمثلتها قوله:

وَسَلْ عَنْ وُلَاةِ الأمْرِ بَعْدَ نَبِيّهَا مِنَ الخَصْمِ كَمْ ضَاقَتْ عَلِيهَا الأَبَاطِحُ[٧]

---

(١) الديوان: ٦٦٣/١.

(٢) المصدر نفسه: ٦٩/١، ١٠٨/١، ١١٥/١، ١٣٦/١، ٤١٠/١، ٤٦٠/١، ٤٦٣/١، ٤٧٠/١، ٥٢٠/١، ٥٧٧/١، ٦٠٠/١.

(٣) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ١٠٦/٢.

(٤) يُنظر: كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: ٧٤٤/٢.

(٥) الديوان: ٦٩/١.

(٦) القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية: ١١٢.

(٧) الديوان: ١١٥/١.

والدليل على كون (كم) في البيت اســـتفهاميّة القرينة اللفظية (سَـــلْ)، ومميزها محذوف تقديره (مرّة).

٧. **متى** [١]: ويُسـأل بها عن الزمان سـواء أكان ماضـياً أم مسـتقبلاً[٢]، ((ولم ترد في القرآن الكريم إلّا للمســـتقبل))[٣]. ومنـه قولـه تعـالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَـٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[٤]، ومن أمثلتها في الديوان:

فَمَتَى فِي الوِصَـالِ يَصْـحُو مُحِبٌّ قَـدْ سَـــقَـاهُ الهَوَى بـأيّـة رَاحِ[٥]

وفي البيت الآنف جاء بعد (متى) الاستفهامية الفعل (يصحو)، إذ إنَّ شبه الجملة من الجار والمجرور (في الوصـــال) متعلّق بالفعل، فحصـــل تقديم وتأخير، والغرض من الاستفهام مجازي، والمقصود به النفي، ومراد الشاعر القول: لا يصحو محِبٌّ في الوصال قد سُقِي الهوى بيدٍ يثملُ من يُسقى بها.

ومن أمثلتها أيضاً في الديوان:

حَتَّى مَتَى يَـا بنَ المَيَـامِينِ الأُلَى نُصِـــبَتْ لَهُمْ فَوْقَ السَّـــمَاءِ أَرَائِكُ

تُغْضِـي وَأَنْتَ يَدُ القَضَـاءِ لِمَحْوِهَا وَلِمَا اصْـطَفَتْهُ مِن تُرَاثٍ مَاسِكُ[٦]

إذ وردت أداة الاســـتفهام في البيت مســـبوقةً بحرف الجر (حتَّى)، وبعدها الفعل المضـارع (تُغضـي)، وقد فُصِل بينها وبين الفعل بالنداء، وقد خرج الاستفهام عن الحقيقة إلى معنى الاستبطاء.

---

(١) الديوان: ٩٤/١، ١٣٥/١، ١٤٥/١، ١٦٢/١، ٤٩١/١، ٥١٧/١، ٧٠٧/١.

(٢) علم المعاني، الدكتور عبد العزيز عتيق: ٩٤.

(٣) النحو القرآني (قواعد وشواهد)، الدكتور جميل أحمد مظفر: ١٢٤.

(٤) القرآن الكريم، سورة السجدة، الآية: ٢٨.

(٥) الديوان: ٩٤/١.

(٦) المصدر نفسه: ٤٩١.

٨. **أنّى**[١]: وهي تحتمل ثلاثة معانٍ، المعنى الأوّل: (مِن أين)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ﴾[٢]. والمعنى الثاني:(كيف)، كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا وَنَحۡنُ أَحَقُّ بِٱلۡمُلۡكِ مِنۡهُ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ﴾[٣]، والمعنى الثالث:(متى)، كقولهم لمن يُبطِئُ في تنفيذ وعده: أنَّى ذلك؟

ومن أمثلتها في الديوان:

مَنْ كَـانَ فِي آلَائِـهِ وَعَلَائِـهِ كَـالشَّـــمسِ أنَّـى يَـعْتَريـهِ

ومعنى أنَّى في البيت (كيف)، والاستفهام خرج عن الحقيقة إلى النفي.

ومن الأمثلة الأخرى الواردة في الديوان:

تَبْغِيهِ أَنْ يُعْطِي الدَّنيَّةَ عَنْ يَدٍ أنَّى وَمِنْـهُ العِزُّ فَـازَ بِمَوْئِلِ[٥]

وقد وردت (أنّى) في البيت بمعنى (كيف)، وفي جميع الأمثلة التي تمّ استخراجها من الديوان لم تخرج عن هذا المعنى.

٩. **كيف**[٦]: ويُغني السؤال بها عن ذكر الأحوال المحتملة جميعها، وهذا فيه من الاختصار والإيجاز ما لا خفاء فيه، وعُدَّت من الظروف؛ لأنَّ الاستفهام بها يأتي ((عن الحال، والحال تشبه الظرف؛ لأنَّها عبارة عن الهيئة التي يقع فيها الفعل))[٧]. وهذه الأداة موضوعة لبيان حال صاحبها: ((يُستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته))[٨]. وأمَّا ذاته

(١) الديوان: ١١٨/١، ١٢٨/١، ١٧٦/١، ١٧٧/١، ٢٤٧/١، ٦٤٧/١، ٧١٦/١، ٤٧/٢، ٥١/٢.

(٢) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية: ٣٧.

(٣) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٤) الديوان: ٢٤٧/١.

(٥) المصدر نفسه: ٧١٦/١.

(٦) المصدر نفسه: ٦٥/١، ٦٦/١، ٢٦٥/١، ٤١٠/١، ٤٤١/١، ٤٦٠/١، ٥٦١/١، ٥٧٥/١، ٥٨٧/١، ٥٩٠/١، ٦٤٧/١، ٦٦٤/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٦٩١/١، ٧٢٥/١، ٧٤٥/١، ٥٢/٢.

(٧) أمالي ابن الشجريّ: ٤٠١/١.

(٨) الاتقان في علوم القرآن: ١١٥٢/٣.

فالســؤال عنها يتمُّ باســتخدام أدوات أُخر مثل (ما ومن وإي مضــافة إلى ما يدلّ على الذات)، ومن أمثلتها في الديوان:

كَيْفَ تَقْتَادُ مِنْهُمُ كُلَّ شَـــهْمٍ فِي المُلِمّاتِ رَأْيُهُ لَنْ يَخِيبَا[1]

والغرض من الاستفهام في البيت هو التعجب والاستنكار، والخطاب موجّه للدهر الذي يصوّب سهامه نحو الطيبين والأماثل ويتحاشا الأشرار والأراذل، وقد جاء بعد أداة الاستفهام الفعل المضارع (تَقتادُ).

ومن الأمثلة الأخرى:

ضَــرَمٌ بِأَحْنَاءِ الضُّــلُوعِ شِــوَاظُهُ كَيْفَ التَّجَلُّــدُ وَاصْـــطِبَــارِي

وغرض الاستفهام في البيت النفي، والمراد لا تجلُّدَ لي وصبري قد نفد، وفي البيت أعلاه تلا الاسم (التجلُّد) أداة الاستفهام.

ومن الأمثلة لـ (كيف) الاستفهاميّة في الديوان أيضاً:

وَكَيْفَ أَذُوْدُ النَّفْسَ عَنْ حُبّ مَنْ بِهِ أُنَــافِسُ أمْلَاكَ الأَثِيْرِ وَمَــا حَوَى[3]

إذ جاء بعد (كيف) الفعل المضــارع (أَذوْدُ)، والغرض من الاستفهام غير حقيقي، وإنّما قصد الشاعر النفي، والتقدير (لا أَذودُ النفسَ...).

١٠. **أين**[4]: ويعلّل ابن يعيش استعمال العرب لـ(أين) للسؤال عن المكان بقوله: «والأمكنة غير منحصرة، فلو ذهب يُعدّد مكاناً مكاناً، لقصَر عن استيعابها، وطال الأمر عليه،

(١) الديوان: ٦٥/١.

(٢) المصدر نفسه: ٥٦١/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٨٧/١

(٤) المصـــدر نفســـه: ٦٣/١، ٧٥/١، ٨٥/١، ١١٣/١، ١١٨/١، ١٣٩/١، ١٧٩/١، ٢٤١/١، ٤٢٧/١، ٤٤٤/١، ٥٠٠/١، ٥١٤/١، ٥٢٠/١، ٥٨٦/١، ٦٠٢/١، ٦١٦/١، ٦١٨/١، ٦٨١/١، ٦٨٢/١، ٧١١/١، ٧١٥/١، ١١/٢.

فجاؤوا بـ((أَيْنَ)) مشتملاً على جميع الأمكنة، وضمّنوه معنى الاستفهام، فاقتضى الجواب من أوّل مرّة))[١]، ومن أمثلتها في الديوان:

قِفْ بِالدّيَارِ نَاشِـــداً فِجَاجَهَا[٢] أينَ الأُلَى شَـــادُوا بِهَا أبْرَاجَهَا[٣]

وقد خرج الاستفهام في البيت عن الحقيقة إلى معنى التوجّع[٤]، فالنداء موجّه لمن شيّد الدور وعمّر الأرض، وأنَّى لهم الجواب وقد صاروا رهن القبور واحتوتهم الأرض!

ومن الأمثلة الأخرى أيضاً:

فَتَهْتِفُ يَـا للهِ أيْنَ بَنُو الوَغَى طَـعَـانَـاً وَأيـنَ الـمَـاجِـدُون

والغرض من الاســـتفهام في البيت غير حقيقيّ، إذ يُراد به إظهار التفجّع والألم، وجاء في البيت بعد (أين) الاســـم (بنو الوغى)، وعلى هذا فأداة الاســـتفهام تُعرب خبراً مقدّماً وجوباً مبتدأه (بنو الوغى)، ونحو ذلك قوله ((أينَ الماجدونَ؟)).

ومن أمثلة (أين) الاستفهامية في الديوان أيضاً:

سَـفِهَتْ حُلُوماً، أَيْنَ ضَـلَّ دَلِيلُهَا عَنْ واضِـح مَا فِي جَلَاهُ خَفَاءُ[٧]

والبيت الآنف وردت فيه أداة الاستفهام (أين) متلوّة بالفعل الماضـي (ضَـلَّ)، ولا شـكَّ أنَّ الاسـتفهام هنا لا يطلب به معرفة الجواب، إذ لا دليل مع ذوي الحلوم السـفيهة إزاء الحقيقة البيّنة الواضحة، وإنَّما مراد الشاعر التوبيخ والإنكار.

ومن الأمثلة لـ (أين) الاستفهامية في الديوان أيضاً:

---

(١) شرح المفصّل للزمخشري: ٣/١٣٣-١٣٤.

(٢) فِجَاجها: ((الفَجُّ: الطَّريقُ الوَاسِعُ بَيْنَ جَبَلَينِ))، لسان العرب: مادّة (فجج).

(٣) الديوان: ١/٨٥.

(٤) يُنظر: علم المعاني: ١٠١.

(٥) الجَحاجِح: ((جَمْعُ جَحْجَاح، وَهُوَ السّيّد الكَرِيم))، لسان العرب: مادّة (جحجح).

(٦) الديوان: ١/١١٨.

(٧) المصدر نفسه: ١/٢٤١.

أيْنَ مَنْ أَرْضَـــعَتْـهُ بِكْرُ المَعَـالي مِنْ رَضِيعِ الخَنَا[1] بِشَرّ ضَيَاحِ[2][3]

إذ أُسـتُعمِلت (أين) الاسـتفهاميّة مجازاً لبيان البعد والاختلاف بين رضـيع المعالي ورضيع الخنا، أي لا وجه للتقارب بينهما فهما على طرفي نقيض.

(١) الخَنَا: ((الفُحْش))، لسان العرب، مادّة (خنا).

(٢) الضِيَاح: ((اللّبَن الخَاثِر يُصَبُّ فِيهِ المَاءُ ثَمَّ يُخَلَطُ))، لسان العرب: مادّة (ضَيح).

(٣) الديوان: ١١٣/١.

المبحث الثاني

أسلوب النفي

النفْيُ لغةً:

((نَفى الشيءُ ينفي نَفْياً: تنَحَّى، ونفيتُه أنا نَفْياً))[١]. وفي المعجم الوسيط: ((نفى الشيء نفياً: نحَّاه وأبْعده. يُقال: نفى الحاكم فلاناً: أخرجه من بلده وطرده))[٢]. والمعنى اللغوي يدور حول التنحية والإبعاد.

واصطلاحاً:

((من أقسام الخبر مقابل الإثبات والإيجاب))[٣]. ولا يخفى أنّ أسلوب النفي يُراعَى فيه مناسبات المقام، وهو أسلوب يُرادُ به الدحض والإنكار، ويُجاء به من أجل ردّ ما يساور ذهن المخاطب من توهّم، وعلى هذا فلابُدّ أن يأخذ المتكلّم بالحسبان عند استعماله أسلوب النفي ما يخطر على بال السامع من ظنون خاطئة تستدعي نقضها عن طريق اللجوء إلى واحدة من طرائق النفي اللغويّة الملائمة[٤].

وفيما يأتي عرض لأهم أدوات النفي الواردة في الديوان موضوع الدراسة:

١. **ليس**[٥]: ((ومعناه نفي مضمون الجملة في الحال، وينفي غيره بالقرينة))[٦]. ويرى محمد الأنطاكي أنّ معنى (ليس) يقتصر على النفي فقط، وهو خالٍ من فكرة الزمن، ذاك بسبب

---

(١) لسان العرب: مادّة (نفى).

(٢) القاموس الوسيط: ٩٤٣.

(٣) موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٧٢٢/٢.

(٤) يُنظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه): ٢٤٦.

(٥) الديوان: ٤٥/١، ٦٦/١، ٦٦/١، ٩٤/١، ٩٤/١، ١٠٣/١، ١٢٩/١، ١٣٩/١، ٢٠٦/١، ٤١٤/١، ٤٢١/١، ٤٣٢/١، ٤٤٧/١، ٤٤٩/١، ٤٥٨/١، ٤٦٢/١، ٤٧٨/١، ٤٩٢/١، ٥١٧/١، ٥١٨/١، ٥٢٣/١، ٥٢٦/١، ٥٥٧/١، ٦٠١/١، ٧٠٨/١، ٧٢٨/١.

(٦) الاتقان في علوم القرآن: ١١٨٥/٣.

عدم تصرّفه وجموده، فالجملة معه لا تخرج عن الاسميّة[١]، ويرى الدكتور فاضل صالح السامرائيّ أنّها فعل لكون العرب قد أسندته إلى تاء الفاعل مثلما فعلت ذلك مع الأفعال الماضية، وهي لنفي الحال إذا لم تُقيّد بقيد، فإن قُيّدت كان زمانها بحسب هذا القيد[٢].

ومن أمثلتها الواردة في الديوان:

أَلَسْتَ العَلِيمَ بِمَا نَالَهَا مِنَ الضُّرّ يَا خَيْرَ مَنْ قَدْ دُعِي[٣]

وقد ورد في البيت السالف اسم ليس ضميراً متّصلاً وخبرها اسماً مفرداً (العليم).

ومن أمثلتها في الديوان أيضاً:

أيْنَ الحِفَاظُ فَهَذِهِ خَفِرَاتُكُمْ تُسْبَى وَكَافِلُ خِدْرِهَا مَجْهُودُ

حَسْرَى تُجَاذِبُهَا العِدَى أبْرَادَهَا قَسْراً فَتَقْهَرُهَا وَلَيْسَ وَدِيدُ[٤]

إذ وردت أداة النفي (ليس) واسمها (وديدُ)، وخبرها محذوف تقديره (هناك).

ومن الأمثلة الأخرى:

أوَ لَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ مَلَكَتْ عَلِيْهَا المَشْرِقَينِ فِظَاظُ

سَلَبَتْ بِحَدّ المَشْرِفِيّ نُفُوسَهَا صَبْراً وَفِيْهَا لِلوُجُودِ حِفَاظُ[٥]

إذ جاء اسم (ليس) ضميراً متصلاً، وخبرها جملة فعلية فعلها مضارع (تعلم).

ومن أمثلتها في الديوان كذلك:

فَالتَوَوا عَنْهُ، يَا لَهَا مِنْ قُلُوبٍ لَيْسَ غَيْرَ الشَّقَا لَهَا مِنْ مَرَاحِ[٦]

إذ وردت أداة النفي (ليس) واسمها (مراحِ) مؤخّر عنها مجرور لفظاً مرفوع محلّاً، وخبرها (غير) مقدّم على اسمها منصوب، ولعلّ الشاعر لجأ إلى التقديم والتأخير

(١) يُنظر: المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي: ١٣/٢.

(٢) يُنظر: معاني النحو: ٢٢٨/١-٢٢٩.

(٣) الديوان: ٤٤٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ١٣٩/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤١٤/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٠٣/١.

واســـتعمل (مِن) الزائدة لينفي نفياً مطلقاً راحة الاشـــقياء عندما يتجنّبون طريق الحقّ والعدل، ومن الأمثلة الأُخرى:

وَلَيْسَ مَــآلُ العَبْــدِ إلّا لِسَـــيّــدٍ كَرِيمٍ عَلَى البَارِي بِهِ الكَرْبُ يَنْجَلي[1]

إذ استعمل الشاعر أداة النفي (ليس) في أسلوب القصر من خلال الجمع بينها وبين أداة الاستثناء الملغاة (إلّا)، واسم ليس: (مآل العبدِ)، وخبرها شبه الجملة من الجار والمجرور (لسيّدٍ).

٢. **ما**[2]: وتدخل على الأفعال والأسماء، ويذهب المستشرق الألماني برجشتراسر أنَّ العربيّة انتفعت من اشـتمال (ما) الاسـتفهامية على الشـيء وعدم اشـتمال النافية عليه، إذ تمَّ التفريق بينهما من خلال ذلك، فإذا قِيل: (ما أكلتَ؟) كان اسـتفهاماً، وإن قيل: (ما أكلتَ شيئاً) كان نفياً[3].

فأمّا ما الداخلة على الجملة الاسـميّة فإنّها تندرج في مصـنفات النحو تحت باب المشـبّهات بـــ (ليس)، ووجه الشـبه يتمثل في «أنّها تنفي ما في الحال كما تنفيه ليس، وتحسُنُ في خبرها الباء كما تحسُن في خبر ليس، .....، وأنَّها تنفي الأسماء كما تنفيها ليس»[4]. ويذهب الدكتور فاضـل صـالح السـامرائيّ إلى أنّ النفي بـ«ما» أقوى من النفي بـــ(ليس)، ويعزو ذلك إلى استعمال العرب (ليس) استعمالاً يُشبه استعمال الأفعال، وبناءً على ذلك فإنَّ الجملة المبدوءة بـــ(ليس) فعليّة، والجملة المبدوءة بـــ(ما) اسميّة، والجملة

(١) الديوان: ٤٩٢/١.

(٢) المصـدر نفسـه: ٥٧/١، ٧١/١، ٨٦/١، ٩٤/١، ٩٤/١، ١٠٢/١، ١٢٧/١، ١٤١/١، ١٥٨/١، ١٨٦/١، ١٨٦/١، ١٨٨/١، ١٨٩/١، ٢٠٥/١، ٢١٢/١، ٢٣٥/١، ٢٤٠/١، ٢٤٠/١، ٢٤٢/١، ٥٠٥/١، ٥٢٠/١، ٥٤٥/١، ٥٤٥/١، ٧٠١/١.

(٣) يُنظر: التطور النحويّ: ١٧٠.

(٤) المرتجل في شرح الجمل: ١٧٥.

الأسميّة أظهر في النفي من الجملة الفعليّة[١]،ويؤكّد الدكتور علي جاسم سلمان على أنَّ (ما) تُفيد التوكيد، ويستدلُّ على ذلك بوقوعها جواباً للقسم[٢]. وهي نوعان تميميّة، وهي غير عاملة، لمراعاة بني تميم شبهها العام بالحروف غير المختصّة، إذ تدخل على الأسماء والأفعال على حدّ سواء، وقد استعمال الشاعر (ما) التميمية في شعره إذ يقول:

لَا وَعَيْنَيْكَ مَا صَدَقْتُكَ حُبَّاً بِسَقَامٍ وَمَدْمَعٍ سَفَّاحِ

إنْ أَطَعْتُ الوُشَاةَ فِيكَ، وَكَلَّا مَا صَدُوقُ الهَوَى مُطِيعُ اللَّوَاحِي[٣][٤]

إذ ورد خبرها ((مطيع)) مرفوعاً، وذلك على لغة بني تميم.

والنوع الآخر الحجازيّة، وهي عاملة عمل ليس، إذ نظر الحجازيُّون إلى أنَّ شبهاً خاصّاً بينهما ينحصر في أنّ الاثنين للنفي، وأنّهما يدخلانِ على المحتمل فيُخلصانه للحال[٥]. ويرى الدكتور مهدي المخزوميّ سبب الاختلاف بين لهجتي الحجاز وتميم في نصب خبر(ما) عائد إلى كون لغة الحجاز أسبق في التطور من أختها التميميّة، وأنَّ التعبير بها عن المعاني المطلوبة يتّسم بالدقّة[٦].

ومن أمثلة الحجازية في القرآن الكريم: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٞ﴾[٨]. وعمل (ما) خلاف القياس، وهو استحسانيّ لذا لابُدَّ من تأخّر الخبر، وكذلك المعمول ولزوم النفي، وعدم ورود

(١) يُنظر: معاني النحو: ٢٣٠/١.

(٢) يُنظر: موسوعة معاني الحروف العربيّة: ٢٠٧.

(٣) اللّوَاحِي: ((لَحَا الرَّجُلَ يَلْحَاهُ لَحْيَاً: لَامَهُ وعَذلَهُ وشَتَمَهُ))، لسان العرب مادّة (لحا).

(٤) الديوان: ٩٤/١.

(٥) يُنظر: المقرّب، ابن عصفور: ١٥٧، وشرح ابن عقيل: ٣٠٢/١.

(٦) يُنظر: في النحو العربيّ (نقد وتوجيه): ٢٤٩.

(٧) القرآن الكريم، سورة المجادلة، الآية: ٢.

(٨) القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية: ٣١.

إنْ بعدها، إذ الإبقاء على هذه الشروط تقوية، وتركها أو ترك بعضها توهين[١] ولم ترد الحجازية في الديوان.

وأمّا التي تدخل على الأفعال، فإنَّها نافية للحال ((فإذا قِيلَ: ((هو يفعل)) وتريد الحال، فجوابه ونفيه ((ما يفعل))[٢].

ومن أمثلة دخولها على الأفعال في الديوان قوله:

لَوْلَاهُ مَا رُفِعَتْ سَـــمَاءٌ لِلْوَرَى كَلَّا وَلَا بُسِـــطَتْ لَهَا غَبْرَاءُ[٣]

إذ ورد الفعل الماضي المبني للمجهول ((رُفِعَت)) منفيَّاً بأداة النفي ((ما)).

ومن الأمثلة الأُخرى لدخول (ما) النافية على الأفعال في الديوان قوله:

ذَلَلْـتَ حَتَّى لِسِـــوَاهُ لَمْ تَكُنْ تَسْعى، أَمَا تَدْرِي الزَّمَانُ مَلْوَذَا[٤]

ويُلحظُ في البيت أعلاه مجيء أداة النفي (ما) متلوّةً بالفعل المضـارع (تدري)، وقد سُبِقت بأداة الاستفهام الهمزة.

٣. **لا**[٥]: وتعدُّ أولى أدوات النفي ظهوراً في العربيّة، وأغلب أدوات النفي الأُخرى مثل: (لات، ولم، ولمّا، ولن) قد اُشتُقَّت منها[٦]، وتكون نافية للجنس، وهي تعمل عمل إنَّ وذلك: ((لأنَّها نقيضة أَنَّ من حيث كانت نفياً، وكان أنَّ إثباتاً وتوكيداً وهم يُجرون الشيءَ مجرى نقيضه))[٧]. ولإعمالها عمل (إنَّ) شروط منها: ألّا يكون بينها وبين اسمها فاصل، وأن يُراد

(١) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٩/١.

(٢) شرح المفصّل للزمخشري: ٣١/٥.

(٣) الديوان: ٢٣٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ٥٤٥/١.

(٥) المصـــدر نفســـه: ٤٦/١، ٤٧/١، ٥٦/١، ٦٠/١، ٧٥/١، ٨٦/١، ٩٦/١، ١١٩/١، ١٢٩/١، ١٢٩/١، ١٤٠/١، ١٤٥/١، ١٤٦/١، ١٥١/١، ١٥٢/١، ١٨٠/١، ١٨٦/١، ١٩٤/١، ٢٠٥/١، ٢٣٦/١، ٢٥٩/١، ٤١٦/١، ٤٦٤/١، ٥٠١/١، ٥٠٤/١، ٥١٥/١، ٥٧٤/١، ٥٧٤/١، ٥٨١/١، ٦٥٥/١، ٦٩٩/١.

(٦) يُنظر: التطور النحويّ: ١٦٨– ١٦٩.

(٧) المُقتصد في شرح الإيضاح: ٧٩٩/٢.

بها نفي الجنس لا الوحدة[١]، ولابُدّ إن كانت نافية للجنس أن تدخل على النكرات، فهي: ((تنفي على جهة استغراق الجنس؛ لأنَّها جواب ما كان على طريقة ((هل مِن رجلٍ في الدار))؟ فدخول ((مِن)) في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختصُّ بالنكرات لشمولها))[٢]. ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ النفي بـ(لا) أبلغ من النفي بـ(ما)، ويعلّل هذا بأنَّها تستعمل لنفي الجنس، وأنَّها لا تقتصر على أسلوب النفي، بل وتتعداه إلى أسلوب النهي، يُضاف إلى هذا مجيؤها مركبة مع أدوات النفي مثل: لم، ولمّا، ولن، وليس، ولات، بخلاف (ما)، ومرد هذا إلى ما تمتاز به من خفّة في النطق[٣].

ومن أمثلة (لا) النافية للجنس في الديوان:

لَا بِـدْعَ أَن قَـهَـرَ الـعِـدَى فَالشّـــبْلُ مِنْ ذَاكَ الأَسَـــدْ[٤]

ويُلحظ في المثال السابق أنَّ خبرها محذوف. وذلك كثير في حال النفي والسبب في ذلك أنَّ الكلام يكون مسبوقاً بما فيه الخبر، والتقدير هل من بِدعٍ في ذلك؟ فيُجاب لا بِدعَ، فيُغني تقدّمُ ذكر الخبر في السؤال عن إعادته في الجواب[٥]. ويوضّح السيوطي علّة حذف خبر (لا) النافية للجنس بأنَّها ومدخولها أنَّما هما جواب عن استفهام عام، والجواب يكثُر فيه الحذف ويختصر منه، ويُكتفى في جوابه بـ(لا) و(نعم)، وتُحذف الجملة بعد هذين الحرفين رأساً[٦].

ومن أمثلة (لا) النافية للجنس قوله:

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/٥-٦.

(٢) شرح المفصّل للزمخشري: ١/٢٦٣.

(٣) يُنظر: في النحو العربيّ (نقد وتوجيه): ٢٤٨.

(٤) الديوان: ١/١٢٩.

(٥) يُنظر: كتاب المُقتصِد في شرح الإيضاح: ٢/٨٠٠.

(٦) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/٤٧٠.

وَاليَوْمُ لَا مِنْ سَكَنٍ سِوَى الصَّدَى فِيهَا مُجِيباً رَجْعُهُ مِلْجَاجَهَا[١]

إذ وردت (مِن) الزائدة بعد لا النافية للجنس وقَبْلَ اسمِها (سَكَنٍ) الذي يُبنى محلاً على الكسر في محل نصب، وما دعا الشاعر إلى استعمال هذا التركيب هو المبالغة.

وعند دخول (لا) على الفعل المضارع فإنّها تكون نافية غير عاملة، وهي تنفي الاستقبال عند دخولها على المضارع لا الحال، يقول أبو سعيد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ): ((وإذا كان هو يفعل للمستقبل فجوابه لا يفعل لاشتراكهما في الاستقبال))[٢]، ويرى الدكتور فاضل صالح السامرائيّ أنَّها تنفي المضارع بجميع أزمانه خلافاً للجمهور الذين يرَون أنَّها تجعل الفعل مستقبلاً[٣]، ومن الأمثلة الواردة في الديوان لنفيها المضارع:

لَا يَحْسُنُ الوَجْدُ لِشيءٍ ذَاهِبٍ وإنْ بِهِ النَّفسُ ارْتَدَتْ خِلَاجَهَا[٤][٥]

إذ يشمل النفي هنا جميع الأزمنة بدلالة أنّ التعلّق بالشيء غير محمود في جميع الأزمنة لا في زمن بعينه.

ومن أمثلة نفيها للماضي في الديوان قوله:

لَا سَالمَتْنِي النَّائِبَاتُ وَلَا خَبَا مِنْهَا زَفِيرِي
إنْ حَدَّثَتْنِي النَّفْسُ أَن أَصْبو إِلى رَشَأٍ[٦] غَضِيرِ[٧][٨]

(١) الديوان: ٨٥/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣٢٩/٣.

(٣) يُنظر: معاني النحو: ٣١٥/٣.

(٤) خِلَاجَها: ((ضُرُوب مِن البُرُودِ مخطَّطة))، لسان العرب: مادّة (خلج).

(٥) الديوان: ٨٦/١.

(٦) الرّشَأ: ((الظَّبْيُ إذا قَوِيَ وتحرّك وَمَشَى مَعَ أُمِّهِ))، لسان العرب: مادّة (رشأ).

(٧) غَضِير: ((النَّاعم مِن كُلّ شِيء))، لسان العرب: مادّة (غضر).

(٨) الديوان: ١٤٥/١.

إذ دخلت (لا) النافية على الفعل الماضي مكررةً، وهو الأكثر في الاستعمال[١]، وقد أفادت (لا) معنى الدعاء في البيتين أعلاه.

ومن الأمثلة الأُخرى لدخول (لا) على الماضي في الديوان:

وَبَنَاتُ آلِ أُمَيَّةٍ سَبَغَتْ لَهَا أَفْيَاءَهَا

لَم تَلقَ مِنْ ذُعْرٍ وَلَا رَهَقَ الأَسَى خَرْقَاءَهَا[٢]

إذ دخلت (لا) في هذا المثال على الماضي، وأفادت تأكيد النفي لا الدعاء.

٤. **لمّا**[٣]: يقول سيبويه: ((إذا قال: قد فَعَل فإنّ نفيه لمّا يفْعَل))[٤]. ووجه الاختلاف بينها وبين (لم) هو: ((أنَّها لا تقترن بأداة شرطٍ ونفيها مستمر إلى الحال وقريب منه، ومتوَّقَّع ثبوته))[٥]. أي أنَّ النفي بها يستمر لزمن التكلّم[٦].

ومن أمثلة استعمالها في الديوان:

عُصَبٌ عَتَتْ بالأَرضِ بَعْدَ صَلَاحِهَا وَعَتَت وَلَمَّا تَخْشَ فِيهِ مَلَامَا[٧]

واستعمال (لَمّا) في البيت أُريد به التنبيه على الندامة والخسران الذي حلَّ بهذا النفر الذي عاث في الأرض الفساد، فهم اقترفوا الجرم الكبير، ولم يكونوا يتوقعون فيه ملامة من أحد لفرط قساوتهم وقبحهم، غير أنَّ ندمهم عظيم يوم الحساب، ولذا حسُن التعبير بـ(لمَّا)؛ لأنّها: ((تُؤذنُ كثيراً بتوقُّع ثبوت ما بعدها))[٨].

(١) يُنظر: الجنى الداني، الحسن بن قاسم المراديّ: ٢٩٧.

(٢) الديوان: ٥٦/١.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٩/١، ١٩٤/١، ١٩٦/١، ٤٤٩/١، ٥٠١/١، ٥٦٨/١، ٧١٢/١.

(٤) الكتاب: ١١٧/٣.

(٥) الاتقان في علوم القرآن: ١١٦٩/٣.

(٦) يُنظر: معاني النحو: ٨/٤.

(٧) الديوان: ١٧٩/١.

(٨) شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام: ٨٩.

٥. **لن**[١]: ويذهب سيبويه ومن تبِعه من الجمهور أنَّها تنفي المضارع من غير أن يستلزم ذلك أن يكون نفيها أبلغ من النفي بـ(لا)[٢]. في حين يرى ابن يعيش أنّها: ((أبلغ في نفيه من ((لا))؛ لأنَّ ((لا)) تنفي ((يَفْعَلُ)) إذا أريد به المستقبل، و((لن)) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف))[٣]. ويمكن إضافة سبب صوتي فانتهاء لفظة (لن) بالنون التي تستعمل للتأكيد عند إلحاقها بآخر الأفعال المضارعة وأفعال الأمر، يؤيّد مذهب ابن يعيش في اعتبار (لن) آكد من (لا).

ولا يمكن الجمع بين (لن) و(السين)؛ ((لأنَّها مختصّة بالإيجاب كما أنَّ ((لن)) مختصة بالنفي فتناقضا))[٤]. ولا تُفيدُ التأبيد[٥]، ويُضعّف القول بأنَّها تُفيد التأبيد مجيء حتّى الدالة على انتهاء الغاية بعدها، وذكر كلمة (أبداً) معها، وحصول التقييد للنفي بها بـ(اليوم)[٦]، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرۡتُ لِلرَّحۡمَٰنِ صَوۡمٗا فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا﴾[٧]. نعم يمكن القول: إنّها تُفيد التأبيد عندما يكون الكلام خالياً من التقييد، ومن أمثلتها في الديوان:

لَيْتَ عَيْنَيْكَ تَرَانَا يَا أَبَا ... حُسَّراً إذ نَحْنُ فِي ذُلّ السّبا

قَطَعُوا فِينا الصَّحَارَى وَالرُّبى ... بِنِياقٍ ظَهْرُهَا لَن يُرْحَلَا[٨]

ومن الأمثلة الأخرى في الديوان:

---

(١) الديوان: ٦٥/١، ١٦٤/١، ١٧٩/١، ٤٠٧/١، ٤٠٨/١، ٤٢٩/١، ٥٤٢/١، ٥٥٤/١، ٥٦١/١، ٥٧٢/١، ٥٨٣/١، ٦٥٤/١، ٦٥٥/١، ٦٦٦/١.

(٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٨٦/٢.

(٣) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٧/٥.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالقيّ: ٢٨٥.

(٥) يُنظر: شرح الرضيّ على الكافيّة: ٣٨/٤، ومعاني النحو: ٣١١/٣.

(٦) يُنظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عِضيمة: ٦٣٩/٢-٦٤٠.

(٧) القرآن الكريم، سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٨) الديوان: ٤٢٩/١.

القَلْبُ أَزْمَعَ[١] عَنْ هَوَاهُ وَأَعرَضَـــا لَمَّا نَأَى عَنْهُ الشَّـــبَابُ مُقَوّضَـــا

فَـالشَّـــيْبُ دَاعِيَـةُ المَنُونِ وَوَاعِظٌ بِمَنَارِ حُجَّةِ نَاصِحٍ لَنْ يُدْحَضَـا[٢]

٦. **لم**[٣]: وهي لنفي الماضي، يقول الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ): ((لم يفعلْ)) نفي ((فَعَل))[٤]. وتدخل على الفعل المضارع فتصيّر معناه للماضي: ((فإذا قُلتَ: لم يقم زيد، كان بمنزلة قولك: ما قام زيد))[٥]، ((وتختص بمصاحبة أدوات الشرط))[٦]، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾[٧].

والنفي بـ (لم) لا يُتوقَّع زواله عن المعنى، ومن غير المنتظر أن يقع مثبتاً[٨]، ومما ورد منها في الديوان قوله:

فَنَوَوا فِي الصَّـعِيدِ صَـرْعَى وَلَكِنْ لَمْ يَبُلُّوا حَشَـــىً بِقَطْرَةِ مَـاءِ[٩]

ومن أمثلتها كذلك في الديوان قوله:

يُلبّي صَـريخَ الحَربِ لَمْ يُثْنِ عَزْمَهُ وَلَيـدٌ يُفَـدَّى أَو فَتَـاةٌ تُلَاعَـبُ[١٠]

ومن أمثلة (لم) وقد سُبِقت بأداة الاستفهام الهمزة قوله:

فَـدَيْتُـكَ يَـا خِيرَةَ العَـالَمِينَ وَيَـا صَـــفْوَةَ المَلِـكِ المُبْـدِعِ

---

(١) أَزْمَعَ: ((الزَّمَاعُ: المَضَاءُ فِي الأَمْرِ والعَزْمُ عَليه))، لسان العرب: مادّة (زمع).

(٢) الديوان: ٤٠٧/١.

(٣) المصـــدر نفســـه: ٤٥/١، ٤٨/١، ٤٨/١، ٥٦/١، ٥٧/١، ٥٩/١، ٦٠/١، ٦١/١، ٦٢/١، ٦٥/١، ٦٦/١، ٧٢/١، ٧٤/١، ٧٦/١، ١١٥/١، ١٤٥/١، ١٨٩/١، ٢٠٦/١، ٤١٩/١، ٤١٩/١، ٤٤٤/١.

(٤) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٤.

(٥) كتاب المُقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٩١/٢.

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٤٦/٢.

(٧) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: ٢٤.

(٨) يُنظر: موسوعة معاني الحروف: ١٩١.

(٩) الديوان: ٤٨/١.

(١٠) المصدر نفسه: ٦٠/١.

إلَامَ أُقَـاسِـــــي بِـكَ النَّـاكِثِينِ أَلَمْ تَرَ مَا بِي ولَمْ تسْـــمَعِ[1]

وقد انقلب معنى (لم) في البيت من النفي إلى التقرير، لكونها مسبوقة بأداة الاستفهام الهمزة، والمقصود بالتقرير: ((إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه))[2].

(١) الديوان: ٤٤٤/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ٨٣/٤.

المبحث الثالث

أسلوب الشرط

الشرط لغةً:

((إلزام الشـــيء، والتزامه في البيع ونحوه))[١]، وفي المعجم الوســيط: ((شــرط له أمراً: التزمه وشـــرط عليه أمراً: ألزمه إيّاه))[٢]. والمعنى اللغويّ – كما هو ظاهر – لا يخرج عن الالتزام بالأمر عند اشتراطه في العقود وغيرها.

واصطلاحاً:

في المقتضـب: ((وقوع الشـيء لوقوع غيره))[٣]، وعند الراغب الأصـفهانيّ (ت٥٠٢هـ): ((كلُّ حُكمٍ معلوم يتعلّق بأمرٍ يقع بوقوعه))[٤]. وعند ابن مالك (ت٦٧٢هـ): ((تعليق حصـــول ما ليس بحاصل على حصول غيره))[٥].

وتتكون الجملة الشـرطية من ثلاثة أجزاء، (الأداة)، (فعل الشـرط)، و(جوابه)، والجزء الأهم في الجملة الشـــرطية هو (الأداة)؛ لأنّها تجعل من الجملتين اللتين لا جامع يجمعهما جملة واحدة، فهي أشبه بخيط النظم الذي يجمع الخرزات، يقول الزركشيّ: ((فإذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان))[٦].

والمرادُ من قولهم الجملة الشرطيّة هو جواب الشرط فإذا قيل: إن تسـعَ بجدّ تفُز، كان إخباراً بتحقّق الفوز في حال الســـعي الجاد لا مطلق الأحوال، وبناءً على هذا، فإنَّ الجملة

(١) القاموس المحيط: ٦٧٣.

(٢) القاموس الوسيط: ٤٧٨.

(٣) المقتضب: ٤٥/٢.

(٤) المفردات في غريب القرآن: ٢٥٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٧٥/٤-٧٦.

(٦) البُرهان في علوم القرآن: ٥٢٩.

الشـرطيّة تكون خبريّة أو إنشـائيّة بحسـب جوابها[١]. ويجب أن يكون فعل الشـرط مسـتقبلاً معناه، وإن جاء لفظه ماضياً؛ لأنّه مفترض الحدوث في المستقبل[٢].

وأدوات الشرط الواردة في الديوان تكون على النحو الآتي:

١. **إنْ**[٣]: ويجيب الخليل عن سـبب كون (إنْ) أُمّاً لباب الشـرط بقوله: ((من قِبل أنّي أَرى حروف الجزاء قد يتصـرّفن فيكُنَّ اسـتفهاماً ومنها ما يُفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة))[٤]. ويؤيد ابن يعيش مقالة الخليل، ويعلّل ذلك بقوله: ((للزومها هذا المعنى، وعدم خروجها عنه إلى غيره))[٥]. أمّا عبد القاهر الجرجاني ، فلا يجيز استعمال إنْ والأسماء الجازمة في الواجب الوجود؛ لأنّ الشرط: ((يكون الفعل المُجازَى به مما يترجّح بين أن يوجد وأن لا يوجد))[٦]، ويمكن تمثيل الواجب الوجود بقول القائل: إن يأتِ المساء أزرْك، فمجيء المساء محتوم جاء الزائر أم لم يجئ، لذا فإنّ هذا التركيب غير صحيح.

وهي تفيد الاستقبال، ((سواء دخلت على المضارع أو الماضي))[٧]، وتستعمل في المواضع التي يُستبعدُ حدوثها، ويلزم أن يأتي بعدها لفظ المضارع لكونه يحتملُ الشكَّ في حدوثه[٨]. وقد تستعمل في موضع القطع، ويكون استعمالها هذا تجاهلاً من المتكلّم، وهو

(١) يُنظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السـيّد أحمد الهاشـمي: ١٥٢، والكافي في علوم البلاغة العربية: ١٩٥.

(٢) يُنظر: شرح شذور الذهب، محمّد عبد المنعم الجوجري: ٦٠٠/١.

(٣) الديوان: ٤٦/١، ٥٤/١، ٦٠/١، ٦٨/١، ٧٠/١، ٨٥/١، ٩٤/١، ١٢٦/١، ١٣٧/١، ٧٠٥/١، ٧٠٦/١، ٧٠٩/١، ٧٠٩/١، ٧١٥/١، ٧٢١/١، ٨/٢، ٥٤/٢.

(٤) الكتاب: ٦٣/٣.

(٥) شرح المفصّل للزمخشري: ١٠٦/٥.

(٦) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: ١١١٩/٢.

(٧) شرح الرضيّ على الكافية: ٤٥٠/٤.

(٨) يُنظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ١٥١.

متيقّن من الأمر ليُري السامع أنه يجهل الأمر، وربما كان استعمالها في الموضع المقطوع به للدلالة على أنّ المخاطب لا يرى أنّ الأمر مقطوع به، كقول القائل لمن يكذّبه: إن كنتُ صادقاً فيما أقول، فما أنتَ صانع[١]؟ ومن أمثلتها في الديوان:

إنْ ضَاقَ صَدْرُكَ فَاجْتَهِدْ أَنْ لَا تُذِيعَ إلَى أَحَدْ
فَالصَّبرُ أجْمَلُ لِلفَتَى وَبِه تَحلَّلتِ العُقَدْ[٢]

والشرط هنا ليس محتوماً، إذ لو كان محتوماً لوجب إفشاء السرّ في حال ضيق الصدر، والأمر ليس كذلك، فكتمان السرّ مطلوب على أيّة حال كانت، والشرط في مثل هذه الحالة من باب المجاز[٣]. وقد وردت في البيتين أعلاه صيغة الفعل الماضي بعد (إن). وجاء جواب الشرط في البيتين أعلاه جملة طلبية، إذ يرى الدكتور عبد العزيز عبد المعطي أنّ على الرغم من كون الجواب الطلبيّ حاليّ، غير أنّه من الجائز أن يكون جواباً للشرط؛ لأنَّ حدوثه يقع في المستقبل[٤]، والملاحظ اقتران جواب الشرط في البيتين أعلاه بالفاء، ومردّ ذلك إلى كونه غير صالح أن يقع جواباً؛ لأنّه جملة فعليّة فعلها طلبيّ (أمر)، ومن الأمثلة التي وردت في الديوان قوله:

فَأَرْجِعُ رَيَّانَ الحَشَى بِحَوائِجِي وإنْ كَاثَرَتْ فِي عَدّها رَمْلَ عَالِجِ[٥][٦]

والملاحظ على البيت أعلاه أنَّ جملة الشرط قد اشترطت المستحيل، وهو مالا يمكن تحققه على أرض الواقع، والباعث على ذلك هو إظهار مزايا الممدوح وهو الإمام

(١) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني: ١١٩/٢، ومعاني النحو: ٤/١.

(٢) الديوان: ١٢٦/١.

(٣) يُنظر: الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٢٠٠.

(٤) يُنظر: من بلاغة النظم العربيّ: ٢٥٤/١.

(٥) عَالِج: ((مَوْضِعٌ بِالبَادِيةِ بِهَا رَمْل))، لسان العرب: مادّة (علج).

(٦) الديوان: ٧٠٥/١.

الحسن العسكري (عليه السلام)، وعلى الرغم من استحالة الشرط، بيد أنَّ جواب الشرط ليس محالاً، فبوسع الإمام (عليه السلام) أن يُلبّي حوائج الناس مهما كثُرت وصعُبت.

ومن الأمثلة الأُخرى في الديوان:

إنْ كُنْتَ لَمْ تَرْعَ الذِّمَامَ لِحَاجَتِي وَتَصُونُ وَجْهِي عَنْ سؤَالِ ضَنِينِ

فإلَى مَنِ الشَّكْوَى وأَنْتَ مُزِيلُهَا اللَّه فِيَّ فَفِيكَ كَانَ يَقِينِي[1]

وقد جاء فعل الشرط في البيتين أعلاه ماضياً وجواب الشرط جملة طلبية (استفهاميّة)، لذا وجب اقتران جوابها بالفاء.

ومن أمثلة اقتران جواب (إنْ) الشرطية بالفاء قول الشاعر:

إنْ عَظُمَت أَرْزَاؤُهَا فَقَدْرُهَا أَعْظَمَ مَا بَيْنَ الوَرَى مُصَابَهَا[2]

إذ وردت (إن) الشرطيّة وفعل الشرط ماضٍ (عظُمت)، وجواب الشرط جملة اسميّة (فقدرُها أعظَمَ...)، لذا وجب اقتران جوابها بالفاء[3].

ومن المواضع التي ورد فيها جواب (إن) الشرطية غير مقترن بالفاء خلافاً للقياس قول الشاعر:

دَعْ عَنْكَ ذِكْرَ بَنِي الهَوَى وَتَنَصَّلِ وأَرِحْ فُؤَادَكَ عَنْ مَقَالِ العُذَّلِ

فَالحُبُّ دَاعِيَةُ الضَّلَالِ فإنْ تَكُنْ يَقِظَ الحَفِيظَةِ عَنْهُ كُنْ فِي مَعْزِلِ[4]

إذ ورد فعل الشرط مضارعاً مجزوماً (تَكُن)، وجواب الشرط جملة طلبية (فعل أمر)، وكان القياس أن يقترن الجواب بالفاء[5]، غير أنَّ الشاعر ربّما ألجأته الضرورة إلى تجريد الجواب منها.

---

(١) الديوان: ٧٠٩/١.

(٢) المصدر نفسه: ٧٠/١.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٦/٤.

(٤) الديوان: ٧١٥/١.

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٣٧/٤.

٢. **مَنْ**[١]: وتستعمل أداة الشرط هذه للعاقل، إذ إنَّها: ((لتعميم أولي العلم، فتقع على الملَك والإنسان والشيطان))[٢]. ومن أمثلتها في الديوان:

مَنْ كُنْتُ مَولَاهُ فَهَذَا الَّذِي رَافِعُهُ مَوْلَىً وَمَأمُولُ
فَوَالِ مَنْ وَالَاهُ يَا ذَا العُلَا وَمَنْ أَبَى فَالخَصْمُ مَخْذُولُ[٣]

وفي البيت أعلاه ورد فعل الشرط ماضياً، وقد اقترن جواب الشرط بالفاء لكون الجملة اسميّة لا تصلح لوقوعها جواباً.

ومن الأمثلة الواردة في الديوان أيضاً:

مَنْ يَسْمُ فِي عَلْيَاهُ يَلْقَ حَوَاسِدَاً مَلَكَتْ مَجَامِعَ قَلْبِهَا الشَّحْنَاءُ[٤]

وقد جاء فعل الشرط وجوابه في البيت السالف مضارعين مجزومين، والعامل في جواب الشرط هو أداة الشرط (مَن) إذ إنّها تماثل حرف الشرط (إن) الذي: ((يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط))[٥].

ومن الأمثلة الواردة في الديوان كذلك:

فَمَنْ رَامَ أَنْ يَأْسَى عَلَى مَا أَصَابَهُ مِنَ الدَّهْرِ مَهْمَا رَوَّعتهُ النَّوَائبُ
لِيأسَ لِسِبْطِ المُصْطَفَى يَوْمَ (كَربَلَا) قَضَى وَهَوَ ظَمْآنُ الحُشَاشَةِ سَاغِبُ[٦]

(١) الديوان: ٥٩/١، ١٨٧/١، ٢٠٥/١، ٢١٢/١، ٢٤٧/١، ٢٥١/١، ٢٥٢/١، ٢٥٥/١، ٢٥٦/١، ٤٩٤/١، ٥٢١/١، ٤٩/٢، ٥١/٢.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٣٣/٣.

(٣) الديوان: ١٨٧/١.

(٤) المصدر نفسه: ٢٥٥/١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين: ٦٠٨/٢.

(٦) الديوان: ٥٩/١.

إذ ورد فعل الشرط ماضياً وجوابه جملة طلبية فعلها مضارع مسبوق بـ(لام الأمر)، والقياس أن يقترن الجواب بالفاء، ولكنّه جاء خِلواً منها، ويبدو أنّ قيود الوزن ألجأته إلى حذفها.

٣. **مهما**[١]: ويوضّح ابن السراج (ت٣١٦هـ) مذهب النحويين في بيان أصلها بقوله: ((زعموا: أنَّها (ما) ضُـمّت إليها (ما)، وأبدلوا الألف الأولى هاء، ولمّا فعلوا ذلك صـار فيها معنى المبالغة والتأكيد))[٢]، واستعمالها في الشرط لا يختلف عن استعمال (ما)[٣]، ومن أمثلتها في الديوان:

زُرْهُ مَهْمَا تَفَاقَمَ الخَطْبُ وَاخْضَعْ لِعُلَاهُ تَجِـدْهُ كَهْفَـاً وَكَنْزَا[٤]

وقد جاء في البيت الآنف فعل الشـرط ماضـياً، وجوابه محذوفاً قد دلّ عليه سـابق الكلام، وقد فُصِـــل بين العاطف والمعطوف بقوله: (مهما تفاقم الخطب)، ولعلّ ذلك ضرورة.

٤. **متى**[٥]: وهو: ((ما وُضِع للدلالة على الزمان ثمَّ ضُمّن معنى الشرط))[٦].

ومن أمثلته في الديوان قوله:

وَقَد كَـانَ غَـابَـاً يَرُوعُ الأُسُـــودَ مَتَى تأتِ سَـــاحَتَهُ تَخْضَـــعِ[٧]

إذ ورد فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، وكذلك جواب الشرط.

ومن الأمثلة الأُخرى أيضاً:

---

(١) الديوان: ٤٦/١، ٥٩/١، ١٥٦/١، ٤١٦/١، ٤٦٥/١، ٥٢٧/١، ٥٥٠/١، ٦٩٥/١، ٧٠٨/١.

(٢) الأصول في النحو، ابن السراج: ٢٢٠/٢.

(٣) يُنظر: النحو القرآني (قواعد وشواهد): ٥٦.

(٤) الديوان: ٥٥٠/١.

(٥) المصدر نفسه: ٤٤٦/١، ٧١٩/١.

(٦) شرح شذور الذهب، ابن هشام: ٣٥١.

(٧) الديوان: ٤٤٦/١.

حَبِيبٌ مَتَى زُرْتُهُ مَوْهِنَاً[1] تَهَلَّلَ فِي بِشْرِهِ وَانْثَنَى[2]

وفي هذا المثال جاء فعل الشرط ماضياً وجوابه كذلك.

٥. **لو**[3]: وهي: ((تدلُّ على امتناع ما دخلت عليه، ويستلزم امتناعه امتناع الآتي))[4]. ولا يوافق ابن هشام على قول القائل بأنَّ لو هي ((حرف امتناع لامتناع))، ويعلّل ذلك بأنَّ لـ(لو) أنواع عِدّة، قد يصدُق على بعضها القول السالف، في حين لا ينطبق على غيرها هذا المعنى، كقولنا: (لله درُّ فلان لو لم يخشَ الله لم يعصهِ)، فإنَّ امتناع الجواب حاصل على كلّ حال، والمعنى هنا التقرير[5]. وجوابها: ((إمّا مضارع منفيٌّ بـ((لم)) أو ماضٍ مثبت أو منفيٌّ بـ((ما))، والغالب على المثبت دخول اللام عليه... والغالب على المنفي تجرّده))[6]، ومن أمثلتها في الديوان:

لَوْ جَرَتْ فِي المُبَاحِ عَادَ حَرَامَاً أَيُّ شَيءٍ مِنَ الدُّمَى بِمُبَاحِ[7]

والصيغة الواردة في البيت بعد (لو) هي صيغة الفعل الماضي، ولم يقترن جواب الشرط باللام، والأكثر مجيؤه مقترناً بها إذا كان ماضياً مثبتاً[8].

ومن الأمثلة الأُخرى قوله:

وَيْلِي لَو أَرَادَ دَكَّ الرَّوَاسِي أَوْ هَوِيَّ الخَضْرَاءِ فَوْقَ البِطَاحِ

---

(١) المَوْهِنُ: ((نَحْوٌ من نِصْفِ اللّيلِ، وَقِيلَ: هَوَ بَعْدَ سَاعَةٍ مِنْه، وَقِيلَ: هَو حِينَ يُدْبِرُ اللّيلُ))، لسان العرب: مادّة (وهن).

(٢) الديوان: ٧١٩/١.

(٣) المصدر نفسه: ٥٨/١، ٩٣/١، ٩٨/١، ١٧٦/١، ١٧٧/١، ١٨٦/١، ٢٠٥/١، ٢٣٣/١، ٢٣٩/١، ٢٤١/١، ٢٤٥/١، ٢٤٩/١، ٤١٨/١، ٤٤٤/١، ٤٤٤/١، ٤٦٦/١، ٤٦٧/١، ٤٩٨/١، ٥١٠/١، ٥٥٤/١، ٥٨١/١، ٢٤/٢، ٤٨/٢.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد: ١٨٨/٣.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٧٧/٣-٣٨٠.

(٦) الاتقان في علوم القرآن: ١١٧٨/٣.

(٧) الديوان: ٩٣/١.

(٨) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٣٨/٣.

لَأَجَـابَـتْ وَلَـيْسَ ذَا بِـنَـكِـيـرٍ مِنْ عَمِيدِ الهُدَى عِمَادِ الفَلَاحِ[١]

إذ ورد الجواب (لأجابت) في البيتين أعلاه مقترناً باللام وهو الأكثر، لكونه فعلاً ماضياً مثبتاً، وترد (لو) أحياناً غير امتناعيّة مع تضمّنها لمعنى الشرط[٢]، ومن أمثلة ذلك في الديوان قوله:

لَوْ تَمْلأُ الدُّنِيَا قَوَافٍ لَمْ تَصِلْ أَدْنَى مَرَاقِبِ مَجْدِهِ البُلَغَاءُ[٣]

إذ لا يصحُّ القول بأنَّ وصول البلغاء إلى مقام الممدوح ممتنع لامتناع امتلاء الدنيا بالقوافي، بل الامتناع حاصل في كلا الحالين، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[٤]. وتحسُن الإشارة إلى أنّ الصيغة الواردة بعد (لو) في البيت هي صيغة الفعل المضارع، ولم يقترن الجواب باللام لكونه مضارعاً منفيّاً بـ(لم).

ومن الأمثلة الأُخرى في الديوان قوله:

مَاذَا يَقُولُ عَمِيدُهَا، وَلَوَ أنّهُ رَفَضَ الهَوَى مَا خَالَفَ القَوَّامَا

سَنَّ الضَّلَالَ وَشَادَ مِن أَرْكَانِهِ مَا غَادَرَتْهُ يَدُ الصَّلاحِ رِمَامَا[٥]

والصيغة الواردة بعد (لو) في البيتين أعلاه هي صيغة المصدر المؤوّل من أنَّ واسمها وخبرها، والمصدر المؤوّل فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت)، وجواب الشرط جملة فعلية منفيّة بـ(ما) لذا جاءت خِلواً من اللام وهو الأكثر.

(١) الديوان: ٩٨/١.

(٢) يُنظر: موسوعة معاني الحروف العربيّة، الدكتور علي جاسم سلمان: ١٩٥.

(٣) الديوان: ٢٤٩/١.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية: ٢٣.

(٥) الديوان: ١٧٧/١.

٦. **لولا**[١]: وأصلها على رأي المبرّد: «إنّما هي (لو) و(لا)، جُعلتا شيئاً واحداً، وأُوقعتا على هذا المعنى، فإن حُذِفت (لا) من قولك:(لولا) انقلب المعنى، فصار الشيء في (لو) يجِب لوقوع ما قبله»[٢]، والأصل في الجملتين اللتين تربط بينهما (لولا) ألّا يكون لأحدهما تعلّق بالأخرى، فإذا أُدخلت (لولا) عليهما حصل الترابط بينهما، وكانت الأولى شرطاً والثانية جواباً له[٣]. ومعنى (لولا): «امتناع الشيء لوجود غيره»[٤]. ومن أمثلتها في الديوان:

فَأُقْسِمُ لَوْلَا مَا ارْتَضَى مِنْ شَهَادَةٍ لَهُ قَدْ قَضَاهَا اللهُ وَالرُّوحُ كَاتِبُ
لَأَفْنَى جُمُوعَ الكُفْرِ ثَمَّةَ وَانْبَرَى وَأَحْشَاؤُهُ لَمْ تصْطَلِمْهَا اللَّوَاهِبُ[٥]

والاسم «المرفوع بعد «لولا» مبتدأ هو الصحيح، وهو قول سيبويه»[٦]. وقد جاءت جملة الشرط اسميّة خبرها محذوف تقديره موجود[٧]، والجواب قد اقترن باللام لكونه جملة فعليّة فعلها ماضٍ مثبت[٨].

ومن الأمثلة الأُخرى أيضا:

قَارَعَتِ الحَتْفَ وَلَوْلَا أَنَّهَا اخْ تَارَتْ لِقَاءَ ذِي الجَلَالِ لَا البَقَا
قَادَتْ بِسَيْفٍ صَارِمٍ وَصَعْدَةٍ سَمْرَاءَ لِلْحِمَامِ أَجْنَادَ الشَّقَا[٩]

(١) الديوان: ٤٨/١، ٦١/١، ٦٢/١، ٧٣/١، ٨٦/١، ١٠٧/١، ١٣٦/١، ١٤١/١، ١٦٣/١، ١٨٦/١، ٢١٢/١، ٢٣٥/١، ٢٣٥/١، ٢٤٥/١، ٢٥٦/١، ٢٥٩/١، ٤١١/١، ٤٤٠/١، ٤٧٠/١، ٥٨١/١، ٦٦٧/١، ٦٧٢/١.

(٢) المقتضب: ٧٦/٣.

(٣) يُنظر: شرح المفصّل للزمخشري: ٩٠/٥.

(٤) شرح ابن عقيل: ٥٥/٤.

(٥) الديوان: ٦١/١.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ٤٣١/٢.

(٧) يُنظر: المقتضب: ٧٦/٣.

(٨) يُنظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطيّ: ١٢٤/٢.

(٩) الديوان: ٦٧٢/١.

إذ جاء بعد لولا المصـدر المؤوّل من أنَّ ومعموليها، ويعرب المصـدر المؤوّل إمَّا مبتدأ قد حُذِف خبره وجوباً، أو مبتدأ قد اسـتغنى عن خبره، أو فاعلاً لفعلٍ لم يُذكر تقديره (ثَبَتَ)[١].

ومن الأمثلة الأُخرى في الديوان:

لَـوْلَا عَـلـيٌّ بـنُ أَبِـي طَـالِـبٍ وَسَـــيْفُـهُ فِـي اللهِ مَسْـــلُولُ

مَـا قَـامَ لِلتَّوْحِيـدِ سُـــوقٌ وَلا لِـلـدّيـنِ تَـنْـويـهٌ وَتَـبْـجِـيـلُ[٢]

والملاحظ أنّ جواب الشرط جملة فعليّة منفيّة بـ(ما)، ولم يقترن الجواب باللام، إذ إنّ اقترانه باللام في هذه الحالة قليل[٣].

ومن الأمثلة الأُخرى:

فَلَوْلَاهُ مَا ازْدَهَرَتْ شَـــمْسُـــنَا وَلَا سَـــحَّ بَالقَطْرِ ذَاكَ الغَمَامْ

وَلَولَاهُ مَا ضَـــاءَ بَدْرُ الدُّجَى وَلَا فَلَكٌ في السَّـمَاءِ اسْـتَقَامْ[٤]

وفي البيتين أعلاه جاء بعد أداة الشرط (لولا) الضمير المتصل الهاء، وهو خلاف القياس، يقول ابن يعيش: ((إنَّ الاسم الواقع بعد (لولا) الظاهر يرتفع بالابتداء عند جماعة البصريّين، فإذا كُنّي عنه، فينبغي ألّا يختلف إعرابه؛ لأنَّ العامل في الحالين شيء واحد. فكما أنَّه إذا كان ظاهراً يكون مرفوعاً بالابتداء، فكذلك إذا كُنّي عنه، يكون في محل رفع بالابتداء، ويكون لفظه من الضمائر المرفوعة المنفصلة))[٥].

(١) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٤٥/٣.

(٢) الديوان: ١٨٦/١.

(٣) يُنظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٢/ ١٢٤– ١٢٥.

(٤) الديوان: ٢١٢/١.

(٥) شرح المفصّل للزمخشري: ٣٤٢/٢.

٧. **كُلَّما**[١]. ولا يأتي بعدها إلّا الفعل الماضي، وهي تفيد التعميم، ويُفادُ منها كذلك الشرط وتدلّ على التكرار. ومن الأخطاء التي شاعت على الألسُن، إعادة (كلّما) في الجملة الواحدة، فيُقال مثلاً: (كلّما زرتُكَ كلّما أكرمتني)، وهو خطأ والصواب عدم التكرار[٢].

ومن أمثلتها في الديوان:

كُلَّمَا لَيْلُ القَتَامِ انْعَقَدَا لَمَعَتْ بِيضُهُمُ فَاتَّقَدَا

كُلُّ فَرْدٍ مِنْهُمُ يَلْقَى العِدَى جَحْفَلٌ غَصَّ بِهِ رَحْبُ الفَلَا[٣]

ومن الأمثلة الأُخرى في الديوان:

دَامَ السَّلَامُ عَلَيهِ كَلَّمَا طَلَعَتْ شَمْسٌ تُضِيءُ بِهَا الدُّنْيَا عَلَى البُعُدِ[٤]

٨. **لمّا**[٥]: ويبيّن ابن إسحاق الزجاجيّ (ت٣٤٠هـ) ماهيتها بقوله: «إذا رأيت لها جواباً فهي لأمر يقع بوقوع غيره، بمعنى «حين»»[٦]، ويراها ابن هشام: «رابطة لوجود شيء بوجود غيره»[٧]. في حين يحدُّها السيوطي على أنَّها: «حرف وجود لوجود»[٨]، وهي ظرف يتضمّن معنى (حين)[٩].

ومن أمثلتها في الديوان:

فَأَيُّوبُ لَمَّا مَسَّهُ الضُّرُّ بُرْهَةً مِنَ الدَّهْرِ وَافَاهُ مِنَ البَارِئِ الدَّوَا[١٠]

---

(١) الديوان: ١٦٥/١، ٤٢٥/١، ٤٢٨/١، ٤٦١/١، ٥١٩/١، ٦٣٦/١، ٦٤٨/١، ٦٧٥/١، ٦٧٥/١، ٦٧٦/١، ٧٠١/١.

(٢) يُنظر: النحو الوظيفيّ، عبد العليم إبراهيم: ٢٧٢.

(٣) الديوان: ٤٢٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ٦٣٦/١.

(٥) المصدر نفسه: ٦١/١، ٣٣/١، ١٠٦/١، ١٤٠/١، ١٧٨/١، ٢٣٥/١، ٢٣٥/١، ٢٣٨/١، ٢٦٢/١، ٤٤٩/١، ٥١٤/١، ٥٦١/١، ٥٧٢/١، ٥٨٢/١، ٧٢٧/١.

(٦) حروف المعاني: ١١.

(٧) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ٥٢.

(٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٦٢/٢.

(٩) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٨٥/٣.

(١٠) الديوان: ٥١٤/١.

إذ ورد فعل الشرط وجوابه ماضيين.

ومما ورد منها في الديوان كذلك:

فَـدَعَـاهُمُ لَـمَّـا تَطَـامَنْ غَيُّهُمْ بَعْضٌ أَفَـاءَ وَآخَرُونَ أَسَـــاؤُوا[١]

إذ ورد فعل الشرط ماضياً وجواب (لمّا) محذوف لدلالة سابق الكلام والتقدير: (لمّا تطامَن غيُّهم دعاهم).

٩. **إذا**[٢]: ويبيّن الخليل سبب عدم استعمالها جازمة بقوله: ((الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكرُ إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى))[٣]. ويعني بكلامه أنَّها تدلّ على وقت معلوم وهو الاستقبال كما هو الحال مع (إذ) التي تدل على المُضي، بخلاف أدوات الشرط الجازمة التي تتسم بالإبهام، واستحقّت العمل لذلك.

ويرى الحسن بن قاسم المُرادي (ت٧٤٩هـ) أنّها: ((ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّنة معنى الشرط. ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط))[٤]، واستعمالها يكون في الأمر المتيقَّن حدوثه، وللكثير الحدوث أيضـــاً[٥]. ولكونها كذلك كثُر مجيؤها مع الماضي إذ إنّه أقرب إلى التحقيق والقطع باعتبار اللفظ[٦].

ويذهب الدكتور عبد العزيز مُعطي إلى أنَّ الأصـــل في معنى ((إذا)) هو الجزم بوقوع ما يشـــترطه المتكلّم في المســـتقبل، وما يُراد بالجزم هنا هو الرجحان، فيكون استعمالها في المظنون والاعتقادات[٧]، ومن أمثلتها في الديوان:

---

(١) الديوان: ٢٦٢/١.

(٢) المصـــدر نفســـه: ٦٠/١، ١٨٢/١، ١٨٩/١، ٢٣٤/١، ٢٣٧/١، ٢٤٤/١، ٤١٠/١، ٤١٨/١، ٤٢٦/١، ٤٢٩/١، ٤٣٢/١، ٤٣٨/١، ٤٤٣/١، ٤٤٩/١، ٤٦٢/١، ٥٠٦/١، ٥٢٦/١، ٦٠١/١، ٦١١/١، ٦٩٥/١، ١٤/٢.

(٣) الكتاب: ٦٠/٣.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٦٧.

(٥) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١١٧/٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١٣٢/٢، ومعاني النحو: ٦١/٤.

(٦) يُنظر: المصباح في المعاني والبيان والبديع، بدر الدين بن مالك: ٥٣.

(٧) يُنظر: من بلاغة النظم العربيّ: ٢٤٥/١.

وَإِذَا مَا أُضْـــرِمَتْ نَارُ الوَطِيسْ صَـالَ حَتَّى لَا يُرَى مِنهَا حَسِيسْ
لَمْ يُجّدّلْ إِنْ سَـــطَا غَيْرَ الرَّئِيس بِشَـبَا الصَّـمْصَـامِ إِلَّا البَطَلَا[1]

وفي البيتين أعلاه وردت (إذا) وبعدها (ما) وهي زائدة للتوكيد، يقول الزمخشريّ في جوابه عن التساؤل عن ماهية (ما) بعد (إذا) من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖۚ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾[2]: ((قلتُ: مزيدة للتأكيد، ومعنى التأكيد فيها: أنّ وقت مجيئهم النار لا محالة أن يكون وقت الشهادة عليهم، ولا وجه لأن يخلو منها))[3].

ومن الأمثلة الأخرى في الديوان:

حَتَّى إذا بَلَغَ الأَشُـــدَّ وَحَانَ أَنْ يَرْقَى إلى الْعَلْيَاءِ كَيْفَ يَشَـــاءُ
وَافَـاهُ جِبْريـلٌ بـأَكْرَمِ تُحْفَـةٍ تِلْـكَ النُّبوَّةُ وَاليَـدُ البَيْضَـــاءُ[4]

وقد اختُلِف في (إذا) الواقعة بعد(حتّى) فقال قوم هي في محلّ جرّ بـ(حتّى)، وهو قول ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وقيل هي ابتدائيّة، فإن أُخِذَ بالوجه الأوّل لم تكن شرطيّة[5].

ومن أمثلتها في الديوان أيضاً:

هُمُ القَومُ لَا نُكْلٌ إِذَا الصّيدُ أَحْجَمَت بيومٍ بِه ضَـاقَتْ عَلِيْهَا المَضَـارِبُ[6]

وفي البيت الآنف تقدّم ما هو جواب للمعنى على أداة الشـــرط، وجواب الشـــرط محذوف يدلُّ عليه ســـابق الكلام، يقول جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ): ((إذا تقدّم على أداة الشـــرط ما هو موافق للجواب في المعنى، أُســـتغني به عن الجواب))[7]، والملاحظ

(١) الديوان: ٤٢٦/١.
(٢) القرآن الكريم، سورة فصلت، الآية: ٢١.
(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٣٧٨/٥.
(٤) الديوان: ٢٣٧/١.
(٥) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٧٢.
(٦) الديوان: ٦٠/١.
(٧) شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ٣٦٦/٢.

أيضـاً مجيء الاسـم المرفوع بعد (إذا)، وقد اشـترط النحاة الّا يأتي بعد (إذا) إلّا الفعل،[١] فإن وليها الاسـم جعلوه فاعلاً لفعلٍ محذوف يُفسّـره الفعل المذكور[٢]، والتقدير في البيت: (إذا أحجمت الصّيدُ أحجمت).

ومن أمثلة (إذا) الشرطية في الديوان والتي اقترن جوابها بالفاء قوله:

إذَا رُمْتَ أَنْ تَحْظَى بَنَيلِكَ لِلْمُنَى فَكُنْ مَعْلَمَـاً فِي كُـلّ هَيْجَـاءِ

ويُلحظ ورود فعل الشرط ماضياً (رُمْتَ) وجوابه فعل طلبي (أمر) لذا اقترن بالفاء.

(١) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٦٨.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين: ٦١٦/٢.

(٣) الديوان: ٦٩٥/١.

الخاتمة

توصّل البحث إلى النتائج الآتية:

١. انتهى البحث إلى أنّ علة حذف الفاء من المثال الواوي عند صـــوغ المضـــارع والأمر والمصـــدر منه يشـــوبها الغموض، والمختار ســـقوط شـــبه الحركة /و/ لوجود تتابع من الحركات مستثقل، وفيه كلفة على الناطق.

٢. فسّر البحث الإعلال الحاصـل في عين الفعل الثلاثي الأجوف بسقوط شبه الحركة /و/ و/ي/، لوقوعهما في مزدوج صـــاعد، ثمّ تتشـــكّل حركة فتح طويلة من حركتي الفتح المتبقيتين.

٣. إنّ تعليل ابن الأنباريّ لحذف الفتحة الطويلة من الفعل الناقص عند إســـناده إلى واو الجماعة غير مناســـب، إذ جعل علّة الحذف التقاء الســـاكنين الألف والواو وهو غير صـحيح، ففضـلاً عن كون الألف ليست صـامتاً بل هي حركة طويلة، فإنّ الواو في حالة الوصـل ليست ساكنة، وأمّا في حالة الوقف فإنّ البناء المقطعي في العربية يُجيز المقطع الطويل المغلق بصامت.

٤. استعمل الشاعر في قصائده صيغ المبالغة القياسيّة الآتية: (فَعَّال، مِفْعَال، فَعُول، فَعِيل، فَعِل)، واقتصر في الاستعمال على صيغة غير قياسية واحدة وهي صيغة (فِعّيل).

٥. يمكن تعليل كثرة الصـفات المشـتقة المأخوذة من فعلٍ واحد في الديوان مع كون الفرق في المعنى غير واضـــح إلى أنّ تلك الصـــفات تمثّل مراحل زمنيّة مختلفة من مراحل تطوّر اللغة، إلّا أنّ الصـــيغ الجديدة لم تقضِ على القديمة، بل تســـايرت معاً في أحوال كثيرة، ويمكن إضـــافة عامل آخر هو العامل المكاني، فكلّ قبيلة اســـتعملت صِـــيغاً بعينها واسـتعملت القبيلة الأخرى صِـيغاً غيرها، ثمّ حدث التبادل والأخذ والعطاء، فصـار للفعل الواحد أكثر من صفةٍ مشبهةٍ أُشتُقت منه.

٦. استعمل الشاعر الصفات المشبهة المصوغة من باب (فعِل – يفعَلُ) على الأوزان الآتية: (أَفْعَل – فَعْلَاء، وفَعْلَان – فَعْلَى)، ومن باب (فعُل – يفعُلُ) على الأوزان الآتية: (فَعَل،

فُعَال، فَعَال)، واستعمل الصفات المشبهة التي تكون مشتركة بين بابي (فعِل)، و(فعُل) على الأوزان الآتية: (فَعِيل، فَعِل، فِعْل، فَعْل، فُعْل).

٧. استعمل الشاعر جمع القلّة على الأوزان الآتية: (أَفْعُل، أَفْعَال، أفْعِلَة، فِعْلَة).

٨. ورد في الديوان أوزان كثيرة لجمع التكسير خاصّة بجمع الكثرة وهي: (فُعْل، فُعُل، فُعَل، فُعَلَة، فَعْلَى، فُعَل، فُعّال، فِعَال، فُعُول، فُعَلَاء، أفْعِلاء، فُوَاعِل، فَعَائِل، فَعَالَى، فَعَالِل، شبه فَعَالِل).

٩. أورد الشاعر في قصائده أغلب أدوات الاستفهام وهي: (الهمزة، هَلْ، مَنْ، مَا، أَيّ، كَمْ، متى، أَنَّى، كيف، أَينَ).

١٠. لم يرد الاستفهام في الديوان على حقيقته، بل خرج إلى أغراض بلاغيّة تُعرف من خلال السياق، وأهم الأغراض التي خرج إليها الاستفهام في الديوان هي: (التّفجّع، التحقيق، الإنكار الإبطالي، التحقير، النفي، التعظيم، التقرير، الاستبطاء، التوبيخ، الاستبعاد).

١١. أضاف الشاعر أَيّ الاستفهاميّة إلى النكرة في مواضع كثيرة، ويبدو أنَّ الباعث على ذلك هو خروج الاستفهام عن الحقيقة إلى النفي، إذ إنَّ في الإضافة إلى النكرة مبالغة في النفي.

١٢. عمد الشاعر أحياناً إلى مخالفة القياس، وذلك عندما يتحتّم اقتران جواب الشرط بالفاء لكونه غير صالح أن يقع جواباً، وربما ألجأته الضرورة إلى تجريد الجواب منها.

١٣. مال الشاعر إلى استعمال أداة الشرط (لولا) واسمها ضمير النصب المتّصل في غير موضع من قصائده، وهو خلاف القياس.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه: الدكتور خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة – بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

٢. الاتّقان في علوم القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنيّة، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤٢٦هـ.

٣. أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة: الدكتور فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديثة، أربد – الأردن، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤. أدب الطفّ أو شعراء الحسين، جواد شُبَّر: دار المرتضى، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م.

٥. أساليب بلاغيّة، الدكتور أحمد مطلوب: وكالة المطبوعات – الكويت، ١٩٨٠م.

٦. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمّد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د.ت).

٧. أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٨. الاشتقاق: الدكتور فؤاد حنا طرزي، مكتبة لبنان – ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٩. الاشتقاق: عبد الله أمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

١٠. الأصول في النحو: أبو بكر محمّد بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

١١. أضـواء على الدراسـات اللغويّة المعاصـرة: الدكتور نايف خرما، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، ١٩٧٨م.

١٢. إعراب ثلاثين ســـورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحســـين بن أحمد ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٩٨٥م.

١٣. أعيان الشـيعة: السـيّد محسـن الأمين، تحقيق حسـن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣-١٩٨٣م.

١٤. الاقتراح في علم أصـــول النحو: جلال الدين الســـيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م.

١٥. أمالي ابن الشـــجري: هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة الحســـني العلوي (٥٤٢هـ)، تحقيق الـدكتور محمود محمّـد الطنـاحي، مكتبـة الخـانجي – القـاهرة، الطبعـة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٦. الإنصـاف في مسـائل الخلاف بين البصـريين والكوفيين: الشـيخ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن ســـعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).

١٧. أوضـــح المســـالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوســـف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، (د.ت).

١٨. الإيضـــاح في علل النحو: أبو القاســـم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

١٩. الإيضـــاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق الدكتور محمّد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهريّة للتراث، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٢٠. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشـــيّ (ت٧٩٤هـ)، تحقيق أبي الفضل الدمياطيّ، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٢١. البهجة المَرضِـيّة: شـرح السـيوطي على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد صـالح بن أحمد الغرسي، دار السلام – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٢٢. البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٢٣. تأريخ الحِلَّة، الشـــيخ يوســف كركوش الحِليّ: منشـــورات المكتبة الحيدريّة في النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.

٢٤. تأمّلات في بعض ظواهر الحذف الصـرفيّ: الدكتور فوزي حسن الشايب، حوليّات كلية الآداب – الحوليّة العاشرة – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٢٥. التبصـــرة والتذكرة: أبو محمّد عبد الله بن علي بن إســـحاق الصـــيمري، تحقيق أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٦. التبيين عن مذاهب النحويين البصـــريّين والكوفيّين: أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن الســليمان العثيمين، دار الغرب الإســلاميّ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٢٧. تذكرة النحاة: أبو حيّان محمّد بن يوسف الغرناطيّ الأندلسيّ (ت٧٤٥)، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٢٩. تصريف الأسماء والأفعال: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٣٠. التصـريف العربي من خلال علم الأصـوات الحديث: الدكتور الطيّب البكوّش، المطبعة العربيّة– تونس، الطبعة الثالثة ١٩٩٢م.

٣١. التطبيق الصرفيّ: الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

٣٢. التطور اللغوي (مظاهره وعلله وقوانينه): الدكتور رمضـــان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٣٣. التطور النحويّ: برجســتراســر، ترجمة الدكتور رمضـــان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

٣٤. التعريفات: علي بن محمّد الشـــريف الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، مكتبة لبنان– بيروت، ١٩٨٥م.

٣٥. التكملة: أبو علي الحسـن بن أحمد بن عبد الغفّار النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ –١٩٩٩م.

٣٦. تيسير الإعلال والإبدال: عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، (د.ت).

٣٧. جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

٣٨. جمهرة اللغة: أبو بكر محمّد بن الحســـن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٣٩. جموع التصـحيح والتكسير في اللغة العربية: الدكتور عبد المنعم سيّد عبد العال، مكتبة الخانجي – القاهرة، (د.ت).

٤٠. الجنى الداني في حروف المعاني: الحسـن بن قاسـم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضـــل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٤١. جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: السـيّد أحمد الهاشـميّ، الدكتور يوسـف الصميليّ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٩٩٩م.

٤٢. الحركات في اللغة العربيّة: الدكتور زيد خليل القرالّة، عالم الكتب الحديث، أربد – لبنان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٤٣. حروف المعاني: أبو القاسـم عبد الرحمن بن إسـحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسـسـة الرسـالة – بيروت، ودار الأمل، إربد – الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٤٤. الخصـائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ)، تحقيق محمّد علي النجّار، المكتبة العلميّة، مطبعة دار الكتب المصريّة، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

٤٥. الدراسات اللهجيّة والصوتيّة (عند ابن جنّي): الدكتور حُسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.

٤٦. دراسات في اللغة: الدكتور إبراهيم السامرائيّ، مطبعة العاني – بغداد، ١٩٦١م.

٤٧. دراسـات في علم الصـرف: الدكتور عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي – مكّة المكرّمة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.

٤٨. دراسـات في علم اللغة: الدكتور كمال محمّد بشـر، دار المعارف – مصـر، الطبعة التاسعة ١٩٨٦م.

٤٩. دراسـات لأسـلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضـيمة، دار الحديث– القاهرة، (د.ت).

٥٠. دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – بيروت، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٥١. دقائق التصريف: قاسم بن محمّد بن سعيد المؤدّب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم صالح الضامن والدكتور حسين تورال، مطبعة المجمع العلميّ العراقي – بغداد، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

٥٢. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت).

٥٣. دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة دكتور كمال محمد بشير، مكتبة الشباب، (د.ت).

٥٤. ديوان السيّد حيدر الحليّ (ت١٣٠٤هـ): تحقيق الدكتور مضر سليمان الحلّي، شركة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٥٥. ديوان الشيخ حسن مُصبّح الحِلّي (ت١٣١٧هـ): تحقيق الدكتور مضر سليمان الحلي، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٥٦. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، (د.ت).

٥٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني: الإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمّد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (د.ت).

٥٨. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٥٩. شذا العرف في فنّ الصرف: الشيخ أحمد بن محمّد بن أحمد الحملاوي (ت١٣١٥هـ)، دار الكيان – الرياض، (د.ت).

٦٠. شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٦١. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: علي بن محمّد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشـــمونيّ (ت٩٢٩هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.

٦٢. شـرح التسـهيل لابن مالك: جمال الدين محمّد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمّد بدوي المختون، مطبعة هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٦٣. شـرح التصـريح على التوضـيح: الشـيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمّد باسـل عيون السـود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٦٤. شـــرح الدماميني على مغني اللبيب: محمّد بن أَبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسـسـة التأريخ العربيّ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٦٥. شـرح الرضـيّ على الكافية: رضـيّ الدين محمّد بن الحسـن الأسـتراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق يوســف حســن عمر، منشـــورات جامعة قار يونس – بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٦٦. شــرح الكافية الشــافية: أبو عبد الله جمال الدين محمّد بن عبد الله بن محمّد ابن مالك الطائيّ الجيانيّ الشـــافعي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّ، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

٦٧. شـرح اللُّمع للأصـفهاني: أبو الحسـن علي بن الحسـين الباقوليّ (ت٥٤٣هـ)، تحقيق إبراهيم بن محمّد أبو عباة، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٦٨. شرح المفصّل للزمخشريّ: موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦٩. شرح جُمَل الزجاجيّ: أبو الحسن علي بن محمّد بن خروف الأشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق الدكتورة سلوى محمّد عمر عرب، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ – مكّة المكرّمة، ١٤١٩هـ.

٧٠. شرح شافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): الشيخ رضي الدين محمّد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمّد الزقراف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٧١. شرح شذور الذهب: أبو محمّد عبد الله جمال الدين يوسف بن احمد ابن عبد الله بن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع العبور الحديثة – القاهرة، (د.ت).

٧٢. شرح شذور الذهب: محمّد بن عبد المنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق الدكتور نوّاف بن جزاء الحارثيّ، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

٧٣. شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ: جمال الدين محمّد بن مالك (ت٦٧٢)، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوريّ، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.

٧٤. شرح قطر الندى وبلّ الصدى: أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٧٥. شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميريّ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٧٦. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٧٧. شعراء الحلّة أو البابليّات: علي الخاقاني، المطبعة الحيدريّة في النجف، ١٣٧٢هـ – ١٩٥٢م.

٧٨. شعراء الحِلَّة في معجم البابطين لشعراء العربيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين: جمع وتعليق مهدي عبد الأمير مفتن الكطراني، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضاريّة والتأريخيّة، (د.ت).

٧٩. الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٨٠. الصرف وعلم الأصوات: الدكتور ديزيره سقال، دار الصداقة العربيّة – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٨١. طبقات أعلام الشيعة: آغا بزرك الطهرانيّ، المطبعة العلميّة في النجف، ١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م.

٨٢. الطراز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلويّ اليمنيّ (ت٧٠٥هـ)، مطبعة المقتطف – مصر، ١٣٣٢هـ – ١٩١٤م.

٨٣. ظاهرة التحويل في الصِيغ الصرفيّة: الدكتور محمود سليمان الياقوت، دار المعرفة الجامعيّة – الإسكندريّة، ١٩٨٥م.

٨٤. العربيّة الفصحى: هنري فليش، تعريب وتحقيق وتقديم الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، (د.ت).

٨٥. العِقد المفصّل في قبيلة المجد المؤثَّل: السيّد حيدر الحليّ، تحقيق الدكتور مُضر سليمان الحِلّي، مؤسسة الرافد للمطبوعات، بغداد، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

٨٦. علم الصرف الصوتيّ: الدكتور عبد القادر عبد الجليل، مطبعة أزمنة، ١٩٩٨م.

٨٧. علم المعاني: الدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربيّة، بيروت – لبنان، ١٤٧٠هـ – ٢٠٠٩م.

٨٨. فقه اللغات الساميّة: المستشرق الألماني بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التوّاب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٨٩. في النحو العربي (نقد وتوجيه): الدكتور مهدي المخزوميّ، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٩٠. القاموس المحيط: مجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروز آباديّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

٩١. الكافي في علوم البلاغة العربيّة: الدكتور عيسى علي العاكوب وعلي سعد الشتيويّ، منشورات الجامعة المفتوحة ١٩٩٣م.

٩٢. الكتاب – كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعيّ بالرياض، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٩٣. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٩٤. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور، دار صادر بيروت، (د.ت).

٩٥. اللغة العربيّة معناها ومبناها: الدكتور تمّام حســـان، دار الثقافة – الدار البيضـــاء (المغرب)، ١٩٩٤م.

٩٦. اللغة: جوزيف قندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصّـاص، المركز القوميّ للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م.

٩٧. ليس في كلام العرب: الحســـين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٩٨. المحيط في أصـوات العربيّة ونحوها وصـرفها: محمّد الأنطاكي، دار الشـروق العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة.

٩٩. مختصر الصرف: الدكتور عبد الهادي الفضيلي، دار القلم، بيروت – لبنان، (د.ت).

١٠٠. المرتجل في شـــرح الجُمَل: أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشـــاب (٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

١٠١. المســاعد على تســهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٠٢. المصباح في المعاني والبيان والبديع: بدر الدين بن مالك، تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل يوسف، مطبعة مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

١٠٣. المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة – بغداد، ١٩٧٧.

١٠٤. معاني الأبنية في العربية: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع – عمّان، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

١٠٥. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائيّ، شركة العاتك للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

١٠٦. معترك الأقران في إعجاز القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

١٠٧. معجم الأدباء من العصر الجاهليّ حتى سنة ٢٠٠٢م: كامل سلمان الجبوريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٠٨. معجم الشعراء منذ بدء عصر النهضة: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١٠٩. معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها: الدكتور أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١١٠. معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، (د. ت).

١١١. المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

١١٢. معجم رجال الفكر والأدب في النجف: محمد هادي الأَمينيّ، مطبعة الآداب، النجف، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.

١١٣. المغني الجديد في علم الصرف: الدكتور محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، (د.ت).

١١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة – الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١١٥. مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمّد بن علي السكاكيّ (ت٦٢٦هـ)، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١١٦. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة، بيروت – لبنان، (د.ت).

١١٧. المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.

١١٨. المقتضب: أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجاريّة – قليوب – مصر، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١١٩. المقرّب: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٢٠. الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٢١. من بلاغة النظم العربيّ: الدكتور عبد العزيز عبد المعطي عرفه، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

١٢٢. المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العموميّة – إدارة إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.

١٢٣. المنهج الصوتيّ للبنيّة العربيّة: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٢٤. المهذّب في علم التصريف: الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي والدكتور هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

١٢٥. موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمّد علي التهانويّ، تحقيق علي دحرج، مكتبة لبنان – ناشرون، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

١٢٦. موسوعة معاني الحروف: الدكتور علي جاسم سلمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن – عمّان، ٢٠٠٣م.

١٢٧. النحو العربي والدرس الحديث: الدكتور عبده الراجحيّ، دار النهضة العربيّة – بيروت، ١٩٧٩م.

١٢٨. النحو القرآنيّ: الدكتور جميل أحمد مظفر، مطابع الصفا بمكّة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

١٢٩. النحو الوافي: الدكتور عباس حسن، دار المعارف – مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

١٣٠. النحو الوظيفيّ: عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، الطبعة التاسعة، (د.ت).

١٣١. نزهة الطرف في علم الصرف: أحمد بن محمّد الميداني (ت٥١٨هـ)، مطبعة الجوائب – قسطنطينية، ١٢٩٩هـ.

١٣٢. همع الهوامع في شرح جَمْع الجوامع: الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

البحوث

١٣٣. من مظاهر المعياريّة في الصرف العربيّ: الدكتور فوزي حسن الشايب، مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، العدد (٣٠) – جمادى الأولى – شوال ١٤٠٦هـ، السنة العاشرة، كانون الثاني – حزيران ١٩٨٦م.

Abstract

This research deals with Sheikh Musbah Hassan Al Hilli's collection of poems\ Linguistic study because it contains many linguistic topics suitable to study. It consists of a preface, three chapters, a conclusion and a list of references. The preface involves the life of poet, his teachers and something about his collection of poems, then come the chapters.

The first chapter focuses on phonetic explanation. It is divided four subjects: the first explains the position of (ف) in the word,

the second is about the position of (ع) in the word, the third is the position of (ل) in the word, the fourth on change of the extra (ف).

The second chapter studies morphology. It is of two parts, the first part involves derivations such as subject noun, past participle noun, exaggeration, superlative, and so on while the second part deals with kinds of plurals.

The third chapter is about grammar. It is in three parts. the first is about interrogative. The second is about negative. The third is about conditionals.

At last comes the conclusion that is about the results of the thesis, the most important of which are as follows:

1- The aim of studying phonetic explanation is to give a reason for the linguistic phenomena and deciding its origins which is contrary to the system of descriptive linguists.
2- Modern phoneticians have believed in development principle which has opened a big door for them to explain morphological phenomena.
3- It is possible to give a reason for the fact that there are many noun adjectives derived from one verb although the difference in meaning is not clear, but they represent different time periods of language development.

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Misan University
Arabic Department
Postgraduate Studies

Sheikh Musbah Hassan Al Hilli' Collection of poems Linguistic study

By

Ibrahim Hussein Ni'ma

Athesis

Submitted to the council of the college of education, Maysan University, in partial fulfillment to the requirements of the degree of master in Arabic language.

Supervised by

Prof. Hassan Hameed Hassan

2021 A.D. 1442 A.H